مقدمة :

الحمدللهَّ ربَّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

ألفية ابن مالك"المنظومة النحوية الأكثر شهرة والتي أقبل عليها العلماء والمتعلمون حفظًا ودرسًا وشرحًا على مدى قرون عدة،وقد أدى ذيوعها الواسع إلى كثرة شروحها كثرة واضحة لم يعرف التأليف في شرح النظم النحوي مثيلا لها، عليه فستكون هذه الدراسة " **المنهج النحوي للمرادي، والأشموني من خلال شرحيهما لألفية ابن مالك**" لتقف على بعض قضايا الشرحين بدراستهما والموازنة بينهما.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب قادت إلى اختيار هذا الموضوع :

1- كثرة الشروح على الألفية مما يدل على أهميتها .

3- اهتمام النحاة الذين آتوا من بعدهما بشرحهما ووضع الحواشي و التعليقات عليهما .

4- من خلال قراءة الكتابين تبيَّن أوجه الشبه الكبير بين الشرحين مما دعا الباحثة لدراستها دراسة موازنة والوقوف على أوجه الشبة وأثباتها .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنَّها تعتمد وازنة تحليلية لشرحين مهمين من شروح ألفية ابن مالك، إذ يعد شرح المرادي ثاني شرح للألفية بعد شرح ابن الناظم ، ناهيك عن تأثر من جاء بعدهما بشرحيهماًأثر واضحًا من خلال الاستدلال بشواهدهما الشعرية والنثرية على الرغم من

اختلاف طرق الاستدلال عندهما في قضايا كثيرة, هذا بجانب الآراء العديدة لمتقدمي النحاة وخلافاتهم التي مثلت جلً المادة النحوية في الشرحين .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن بعض جوانب سيرة المرادي والأشموني ودراسة منهجيهما النحوي وموازنته، وذلك بالتعرف على آراء الشارحين الخاصة بهما وطريقتهما في الشرح.

منهج الدراسة :

قامت الدراسة على منهج البحث الوصفي التحليلي فى الأساس ، وذلك بوصف وتحليل كل ما يتعلق بالموضوعات المختارة للدراسة ، بجانب منهج البحث التار يخي للوقوف على عصر الشارحين وسيرتهما، ثم المنهج الاحصائي.

الدراسات السابقة :

لم تقف الدارسة على دراسةٍ تحمل هذا المعنى –المنهج النحوي للمرادي والأشموني من خلال شرحيهما لألفية بن مالك – ولكن هناك العديد من الدراسات المتعلقة بالشارحين في كتب النحو كلٌ على حده . من الدراسات ما كتبه عبده الراجحي في كتابه (دروس في المذاهب النحوية) حيث تناول في المبحث الأخير الأشموني نموذجاً لنحاة المذهب البصري، وأشهر تلك الدراسات ما كتبه محمد عبد المجيد الطويل تحت عنوان: الأشموني وكتابه منهج السالك إلى ألفية بن مالك ، وهي في مجملها عبارة عن دراسة إحصائية شملت الشواهد النحوية المختلفة في الشرح واللهجات، والنحاة الذين وردت أسماؤهم في الشرح.

مصادر الدراسة :

أولاً – مصادر تاريخية مثل " تاريخ الشعوب الإسلامية :لكارل بروكلمان،وكتب التراجم والطبقات كـ "الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: لابن حجر العسقلاني وبغية الوعة و حسن المحاضرة : للسيوطي،والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: لابن تغري بردي، وغيرها من المراجع والمصادر التاريخية التي ذكرت السيرة الذاتية للمرادي والأشموني.

ثانياً -شرح المرادي الموسوم بتوضيح المقاصد والمسالك بشر ح ألفية ابن مالك)وشرح الأشموني (دليل السالك إلى ألفية ابن مالك) وهما مصدران أساسيان لهذه الدراسة، بالإضافة إلى كتب ابن مالك النحوية والصرفية.

ثالثاً - كتب نحوية وصرفية لغير ابن مالك مثل شرح المفصل : لابن يعيش، والمقتضب: للمبرد، والاقتراح والإتقان في علوم القرآن وهمع الهوامع : للسيوطي،ومغني اللبيب : لابن هشام،وشرح التصريح على التوضيح : للشيخ خالدالأزهري، وغيرها.

هيكل الدراسة:

في سبيل الوفاء بمطالب **الدراسة** ،سُيِّقت في هيكل تنظيمي قوامه مقدمة و خمسة فصول وخاتمة كلٌ فصل يحتوي على مباحث تحته جاءت على النحو التالي:

الفصل الأول : المرادي والأشموني -عصرهما وحياتهما

المبحث الأول : عصرهما

المبحث الثاني : حياتهما

والفصل الثاني :الاستشهاد النحوي في الشرحين

المبحث الأول : الاستشهاد بالقرآن الكريم في الشرحين:

المبحث الثاني: الاستشهاد بالحديث النبويالشريف في الشر حين

المبحث الثالث: الاستشهاد بكلام العرب "الشعر"

المبحث الرابع: النثر

الفصل الثالث :اللهجات العربية

المبحث الأول: مفهوم اللهجة وبعض مظاهر اختلاف اللهجات:

المبحث الثاني: طريقة الشارحين في إيراد اللهجات:

المبحث الثالث: اللهجات في الشرحين

المبحث الرابع: ما بين اللهجات والقراءات

الفصل الرابع :أدلة النحو في الشرحين

المبحث الأول: القياس

المبحث الثاني: العلل

المبحث الثالث: استصحاب الحال والإجماع

الفصل الخامس: نماذج لبعض المسائل في الشرحين

المبحث الأول: المبني والمعرب من الأسماء و الأفعال

المبحث الثاني: الحروف

ثم الخاتمة التي تتضمن أهم النتائج التي توصلت إليهاالد اسة ,و التوصيات ,ثم المصادر والمراجع.

الفصل الأول

المرادي والأشموني- عصرهما - وحياتهما

يحتوي على مبحثين:

المبحث الأول: عصرهما

المبحث الثاني:حياتهما

المبحث الأول: عصرهما

العصر المملوكي:

نجح المماليك في صد تيار المغول الذين خربوا بغداد وألحقوا بها دماراً بالغاً ، وعرضوا الحياة الإسلامية كلها للضياع، فهب المماليك يدافعون عن بلاد الإسلام والذود عنها، فاستطاع المماليك البحرية أن يلحقوا الهزيمة بالتتار في معركة عين جالوت، كما تمكنوا من هزيمة الصليبيين وطردهم من الساحل، وبذلك دانت لهم بلاد مصر والشام فحاولوا إحياء الخلافة العباسية في القاهرة، وجلبوا لها الخلفاء العباسيين للإقامة بها. (1)

كما حمت مصر بسيوفها بلاد الإسلام من خطر المغول، فكذلك حمت بأقلامها تراث الإسلام من هذا الخطر الذى أوشك أن يقضي على الإسلام، ذلك أن مصر فتحت أبوابها في عهد المماليك للعلماء والأدباء الفارين من الخطر المغولي وشجعهم سلاطين المماليك على القيام بواجباتهم، فقاموا بجمع المواد التي تتألف منها الثقافة الإسلامية في كتب كبيرة في شكل موسوعات، أو دوائر معارف إسلامية،هذا بجانب جهودهم الفكرية التي أثرت الساحة بأجل المؤلفات في شتى ضروب المعرفة.

وبذلك كان للمماليك الفضل في توجيه الحياة الفكرية وجهة صحيحة، فنتج عن هذه الرعاية أن ظهر إنتاج فكري ضخم شمل مختلف ضروب المعرفة والتأليف الفكري. (2)

---

(1) كارل بروكلمان، " تاريخ الشعوب الإسلامية "، نقله إلى العربية : نبيه أمين ومنير البعلبكي، دار القلم للملايين، الطبعة الخامسة، سنة 1968م، ص 365.

(2) عبد اللطيف حمزة، " الأدب المصري من قيام الدولة الأيوبية إلى مجيء الحملة الفرنسية" ، مكتبة النهضة المصرية، ص 15.

الحياة السياسية:

المماليك هم أصلاً طو ائف من الغلمان والفتيان الذين يؤتى بهم في الغالب من بلاد ما وراء النهر،إذ كانت تلك الجهات ميداناً لغارات وحروب لا تكاد تعرف الانطفاء.

لم ينل الرق شعب بعينه، بل كان فاشياً في أجناس كثيرة، بيد أن غالبيتهم كانوا من الأتراك والشراكسة، لما يتصفون به من حسن، ولما منيت به بلادهم من حروب طاحنة.

حكمت الدولة المملوكية مصر وبقية بلاد العرب في الفترة من 1254م – 1517م وكان المماليك رجال حرب وفتك لا يميلون إلى الترف واللهو، وبعضهم متمسك بالدين، وكانوا يمزجون الدين بالسياسة إذا اضطروا إليه لجذب قلوب الناس،ولهذا أنشأو ا الجوامع والمدارس والملاجئ والمصحات، وحبس المال على عمل البر وتقريب العلماء وتشجيعهم على نشر العلم بالمدارس، والتأليف، وقد يكون الدين عندهم لإذكاء نار الحرب، إذ رأوا أنفسهم حماة الإسلام وملجأ الأمم العربية، يقول السيوطي: " وأعلم أن مصر من حيث صارت دار الخلافة عظم أمرها وكثرت شعائر الإسلام فيها. وعلت فيها السنة وعفت منها البدعة، وصارت محل سكن العلماء، ومحط رجال الفضلاء، وهذا سر من أسرار الله أودعه في الخلافة النبوية[1].

الحياة الفكرية في عصر المماليك:

بالرغم من سقوط بغداد والاضطرابات التي تنتاب الدولة المملوكية من حين إلى آخر ظلت النهضة العلمية متقدة فيتلك الفترة فقد أسهم سلاطين مصر وأمراؤها إسهاماً فعالاً في تنشيط حركة العلم والمعرفة. ومن أهم أسباب زيادة النشاط العلمي في الدولة المملوكية هو أن

(1) السيوطي، " جلال الدين السيوطي"، " حسن المحاضرة "، تحقيق محمد الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب القاهرة، سنة 1387هـ - 1967م، ص 94/2.

مصر أصبحت ملجأ لكثير من المشارقة والمغاربة الذين تركوا بلادهمإما فراراً من حكامها الظالمين أو رغبة في طلب العلم والرزق" لقد تلفت المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها يبحثون عن ملجأ يلجأون إليه بعد توالي النكبات على بغداد، وزوال أهم مركز تجتمع القلوب حوله، فلم يروا غير مصر وبلاد الشام، حيث كانت دولة المماليك [1].

ازدهر ت الحياة الفكرية أيما ازدهار في عهد الدولة المملوكية، فكثر التأليف والتصنيف ومن أهم المصنفات التي ألفت في تلك الحقبة " لسان العرب " لابن منظور، وكتاب " القاموس المحيط" للفيروز أبادي ومن أهم تلك المؤلفات، مؤلفات ابن مالك، وأشهرها ألفيته المسماة بالخلاصة ذائعة الصيت، والتي تعاقب على شرحها شراح كثيرون منهم : المرادي، وابن هشام، وابن عقيل، والأشموني وغيرهم . ومن أشهر المؤلفات في تلك الحقبة كتب ابن هشام والسيوطي وغيرهما. ولكن بالرغم من هذا الإنتاج الفكري الضخم، وكثرة التأليف في كل الفنون والعلوم بتشجيع من ملوكلقاهرة وميلهم لاقتناء الكتب النادرة وا إنشاء الخزانات التي امتلأت بآلاف الكتب والمخطوطات النادرة والمدارس العديدة التي أسست، إلا أن التأليف في هذا العصر كان يخلو من الابتكار،وما هو في معظمه إلا جمع لآثار المتقدمين، خلا بعض المؤلفات القليلة، منها : تاريخ ابن خلكان،وخطط المقر يزي، ومقدمة ابن خلدون وغيرها، ويصف بروكلمان الحياة الفكرية في هذا العصر بقوله : " ....ولكن هذا الإنتاج يكاد يكون خلواً من الأصالة والإبداع بالكلية" [2].

---

(1) عبد الوهاب حموده، " صفحات من تاريخ مصر في عصر السيوطي"، طبع الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ص 36.

(2) كارل بروكلمان، " تاريخ الشعوب الإسلامية"، ص 371.

خلفت القاهرة بغداد فأصبحت داراً للعلم بعد أن خربت بغداد وأحرقت وأغرقت كتبها، فأخذت القاهرة زمام الأمر بفضل المدارس والمساجد وخزائن الكتب التي أنشأها المماليك لتكون ذخيرة للعلماء وقبلة للباحثين.

ويقول عبد العال سالم مكرم: " لم تكن الحركة اللغوية والنحوية بمعزل عن الحركة الفكرية التي بلغت أوجها في عهد المماليك، إن العلوم اللغوية والنحوية كانت الأساس الأول لهذه الحركة الفكرية في المراكز الثقافية[1].

أما في جانبي الشعر والنثر فقد بدت عليهما آثار الضعف والتقهقر، لأسباب عديدة، أما الشعر فلأنه لم يرسل مع الطبع والسليقة كما كان شأنه في العصر العباسي الأول، فضعفت الملكة الشعرية و الخيال والابتكار والتوليدوأحس الشعراء ذلك فلجأوا إلى العناية بالزخر ف وتفننوا في الألفاظ فجعلوها براقة خلابة، ولكنها لا تخلو من براعة، وكادت تكون جميلة لولا خلوها من الأفكار التي يهتز لها الفكر الإنساني أكثر من اهتزازه بالكلام.

أما النثر فضعف لشغف الكتاب بتزيين اللفظ وتجميله بالسجع وتحليته بالبديع وانصرافهم عن المعاني والأفكار.[2]

الحركة النحوية في عهد المماليك:

نهضت الدراسات النحوية في عهد المماليك نهضة مباركة لارتباطها ارتباطاً وثيقاً بعلوم الدين التيكانت أجلّ أهداف النشاط العلمي في هذه الحقبة.

---

(1) عبد العال سالم مكرم، " جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية"، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة 1409م، ص 39.

(2) أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري، شهاب الدين (المتوفي: 749هـ):"مسالك الأبصار في ممالك الأمصار"،الناشر: المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط1،1423 هـ ،22/7.

ففي هذا العصر عاش كبار النحاة المتأخرين أمثال: " يحيي بن معطي ت : 564هـ، وعثمان بن عمر الحاجب ت : 646هـ، ومحمد بن عبد الله بن مالك 672هـ [1].

وفى هذا العصر ظهرت المنظومات النحوية التي كان أشهرها" ألفية ابن مالك " المسماة بالخلاصة، التي سبقتها ألفية ابن معطي، كما ظهرت مؤلفات نحوية عديدة ظل كثير منها محور الدراسات النحوية حتى اليوم.

فمن السمات البارزة لكثير من مؤلفات هذا العصر النحوية التدرج فيها بين مختصر، ووسيط وبسيط مراعاةً لمستويات الطلاب.

كما ظهرت المتون وشروحها في حركة التأليف في هذا العصر وكانت من أهم الدوافع الرغبة القوية في التعويض السريع لما فقد من التراث من جهة، وتقديم مختصرات صغيرة للطلاب من جهة أخرى، إلا أن هذه المتون موجزة ومركزة بحيث أحتاجت إلى شروح لها ربما قام مؤلف المتن نفسه بشرحه، كما فعل بعض أئمة النحو السابقين[2].

أشهر مؤرخي العصر المملوكي :

ظهرت في العصر المملوكي العديد من المؤلفات في شتى ضروب العلم المختلفة، فأصبح بعضها من أشهر المصادر التي يعتمد عليها الباحثون وخاصة في مجال التأريخ والتراجم، يقف من ورائها أشهر المؤلفين منهم:

المقريزي: وهو أشهر مؤرخي العصر المملوكي ومن مؤلفاته : المواعظ في وصف المدن والآثار المصرية

---

(1) السيوطي: الحافظ جلال الدين السيوطي (المتوفي 911هـ) ، " بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية- لبنان- صيدا،344/1.

(2) محمد الطنطاوي،" نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة "، دار المعارف القاهرة، ط2 ، ص 228-230.

ومنهم السخاوي: ومن أشهر مؤلفاته " الضوء اللامع" وقد حوى سير العديد من العلماء، ويعد كتاب السخاوي مكملاً لأشهر كتب التراجم التي شاعت في العصور التي سبقته، ومنه على سبيل المثال " وفيات الأعيان" لابن خلكان.

وفى مجال الجغرافيا نجد ابن فضل الله العمري ومؤلفه المسمى " مسالك الأبصار في ممالك الأمصار" وهو موسوعة جغرافية فيأربعة عشر جزءاً ، وفيها وصف للأرض وما اشتملت عليه براً وبحراً .

ومن أشهر الموسوعات التيأُلِّفت في هذا العصر " نهاية الإرب" لشهاب الدين النويري، وهو فيثلاثين جزءاً ، حوى ستة فنون، وهى :

1- السماء والآثار العلوية.

2- في الإنسان وما يتعلق به.

3- في الحيوان الصامت.

4- في النبات .

5- في التاريخ.

6- في نظم الحكومة.[1]

هذه هي أهم ملامح العصر الذى عاش فيه كل من المرادي والأشموني،وبالتالي لابدَّ أن يكونا قد تأثرا بما يدور حولهما، مما انعكس على نتاجهما الفكري.

(1) أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي ،"مسالك الأبصار في ممالك الأمصار"، 87/7،

المبحث الثاني :حياتهما

أولاً المرادي:اسمه ونسبه:

هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن على بن محمد بدر الدين المعروف بابن أم قاسم المُرادي المصري المولد، الآسفي المغربي المحتد الفقيه المالكي النحوي اللغوي. [1]

أما عن قبيلته الفقيه المرادي نسبة إلى مُراد واسمه يُحابر بن مالك، سُمِّي به لأنَّه أول من تمرّد باليمن، قبيلٌ يُنسب إليه جماعة من الصحابة".[2]

مولده:

لم يذكر المؤرخون تاريخاً محدداً لمولده، ولو بشكلٍ تقريبي إلا أنَّ الإجماع بين أصحاب التراجم والطبقات أنَّه مصري المولد.

وسمِّيبابن أم قاسم نسبةً إلى جدته من أبيه، واسمها الزهراء، وكانت هذه المرأة على جانبٍ كبيرٍ من الخلق والورع، واعتقد الناس فيها فسمَّوها بالشيخة، فلما ولد الحسن المرادي وكبر كان أكثر الناس صحبةً لجدته، فلقبوه بها، وقرنوا اسمه باسمها فصار اسمها عنواناً عليه، وشهرته تابعة لها يعرف ويتميز به عن غيره.

إلا أنَّ بعض الرواة قالوا إنَّها ليست جدته، بل هي امرأة من بيت العز والسلطان والملك، أحبت الحسن لتقواه وخلقه وحسن معاملته من صغره وتبنته، وادعت أنه ابنها، واشتهر بذلك فاقترن اسمه باسمها".[3]

---

(1) أبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، تحقيق رجب عثمان محمد، القاهرة- مكتبة الخانجي للنشر، ط 1، 1998م، ج1، ص/29 ، وينظر بغية الوعاة، للسيوطي 517/1، وينظر كذلك في الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ،لأبي الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلاني (المتوفى 852هـ)، تحقيق محمد عبد المعيد حنان، دار المعارف العثمانية حيدر آباد- الهند، ط 2، 1392هـ- 1972م، 138/2-139.

(2) الهمذاني: أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمذاني (المتوفى 1584هـ)، عجالة المبتدئ وفضالة المنتهي في النسب، تحقيق: عبد الله كمنون، المكتبة العامة لشئون المطابع الأميرية القاهرة، ط 2، 1973م، ص 33.

(3) ابن العماد: عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى 1089هـ)، "شذرات الذهب في أخبار من ذهب"، تحقيق: محمود الارناؤوط، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ط1، 1406هـ- 1986م، 274/8-275 وينظر حسن المحاضرة للسيوطي، 536/1.

وقد عقب محمد عبد النبي يعبد في مقدمة تحقيقه لشرح التسهيل للمُرادي على حياته الاجتماعية، منبلِّغاً أن كتب التراجم قد أغفلت هذا الجانب، وما إذا كان متزوجاً أو لا، وإن كان له ثمة أولاد أو لا، فالحديث عن حياة هذا العالم حديثُ قصير جداً لا يزيد عن بضعة أسطرٍ في جميع الكتب التي تعرَّض لها[1] وهو ما لمسته الدارسة عند الترجمة.

علمه:

هو اللغوي التصريفي البارع، كان في النحو نابغة من نوابغه أغرم به منذ صغره، وشغف بالتدوين والتصنيف، وكان مع ذلك فقيهاً في المذهب المالكي، درس الفقه وأتقنه، ونبغ فيه حتى طرق بابه الناس للفتيا، يعتدون برأيه، وكذلكفي علم الأصول فكان أصولياً ماهراً متيناً فيه مجيداً، ونبغ أيضاً في القراءات، وتفنن فيها، وتبحّر وأجاد، وكان له مجلس يفد إليه الكثير لتعلم القراءات والاقتداء به. [2]

خلقه:

كان ابن أقاسم على خلقٍ كبير، صالحاً متديناً تقياً ورعاً، يخاف الله ويخشاه، كثير المروءة والتواضع، وكان متعبداً حسن الشمائل، كثير المحاسن، وله كرامات كثيرة منها أنه رأى النبي _ صلى الله عليه وسلم_ في منامه، فقال لهيا حسنُ نفع الناس بمكان المحراب بجامع مصر العتيق بجواز المصحف. [3]

---

(1) المرادي: الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، "شرح التسهيل"، تحقيق محمد عبد النبي عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط1 ، 2006م، ص/ 8.

(2) السيوطي: الحافظ جلال الدين السيوطي(المتوفى 911هـ)، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المجلد الأول، المكتبة العصرية- لبنان- صيدا 517/1.

(3) ابن حجر، الدرر الكامنة، 139/2.

شيوخه:

نبغ الشيخ المرادي المعروف بابن أم قاسم، وذاع صيته وشهرته، واشتهر بفضل شيوخه الذين تلقىعنهم، وتعلم على أيديهم وجلس في حلقات دروسهم، وفيما يلي ذكر ُ مختصر لبعض شيوخه حسب الترتيب الزمني في وفياتهم:

أ- أبو زكريا الغماري (724هـ):

هو يحيى بن أبي بكر عبد الله الغماري التونسي أبو زكريا الصوفي ولد سنة ثلاث وأر بعين وستمائة من الهجرة[1]. قال السيوطي: "قرأ العربية بتونس على أبي الحسن بن عصفور، وبدمشق على ابن مالك صاحب الألفية، وبالقاهرة على الشيخ البهاء بن النحاس، ومع ذلك كانت بضاعته في النحو مزجاة".[2]ولم يعثر له على مؤلف، مات في الثالث عشر من ذي الحجة سنة أربع و عشرين وسبعمائة.

ب- أبو حيان الأندلسي (745هـ):

هو محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغرناطي النفزي، نسبة إلى نفزة قبيلة من البربر، غرناطي المولد والمنشأ، ومصري الدار،ولد بمطخشارش مدينة في حضرة غرناطة ، في أواخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة من أشهر

مصنفاته:

1- إتحاف الأديب بما في القرآن من الغريب.

2- إرتشاف الضرب من لسان العرب.

3- البحر المحيط في التفسير.

---

(1) ابن حجر، الدرر الكامنة، 200/6.

(2) السيوطي، بغية الوعاة، 331/2.

4- التذييل والتكميل في شرح التسهيل مطول.

مات في الثامن والعشرين من صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة ودفن في مقبرة الصوفية. [1]

ج- الشرف المغيلي (746هـ):

هو عيسى بن مخلوف بن عيسى المغيلي، الشيخ شرف الدين عالم من علماء المالكية درس مذهب الإمام مالك ونبغ فيه والتف الجميع حوله ينتفعون به ويتلقون عنه، وولى مناصب دينية هامة، وكان حكماً عدلاً يعطى الحقوق لذويها، حتى أحبه الناس وأكبروه وأجلوه لنزاهته وحصافتهولم يعثر له على مؤلفٍ ، مات رحمه الله سنة ست وأربعين وسبعمائة من الهجرة. [2]

د- المجد إسماعيل التستري (748هـ):

هو إسماعيل بن محمد بن عبد الله التستري، مجد الدين النحوي المقرئ الأستاذ والتستري نسبة إلى قريته تستر[3]؛ قال ابن الجزر ي في طبقات القراءإمام صُفة صلاح الدين بالصلاحية ثم خانقاه سرياقوس، شيخ القراء العلامة الأوحد الأستاذ المقرئ النحوي الأصولي الشافعي، برع في القراءات والأصول والعربية وكان شيخ القراءات بالمدرسة الفاضلية مشهوراً بحسن القراءة وجودة الأداء، انتفع به جماعة لمويُعثر له مُؤلف، توفي سنة ثمان وأربعين وسبعمائة من الهجرة.[4]

---

(1) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، دار الكتب العلمية، ط 1، 1417هـ، 1997م، ص 387.

(2) ابن فرحون: إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون برهان الدين اليعمري (المتوفى 799هـ)، "الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب"، دار الكتب العلمية- بيروت، 184/1.

(3)السيوطي، بغية الوعاة،1|455

(4)ابن الجزري:شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833هـ)،"غاية النهاية في طبقات القراء"،الناشر: مكتبة ابن تيمية،الطبعة:عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ ،**167/1**.

هـ- شمس الدين بن اللبان (749هـ):

محمد بن عبد المؤمن، الشيخ شمس الدين بن اللبان الدمشقي ثم المصري الشافعي الإمام العلامة المعروف بابن اللبان[1]، قال صاحب شذرات الذهب: ولد سنة خمس وثمانين وستمائة من الهجرة له مصنفات عديدة أشهرها:

1- ترتيب الأم للإمام الشافعي ولم يبيضه.

2- مختصر في علوم الحديث.

3- كتاب في التصوف.

4- جمع كتاباً في النحو.

توفي ابن اللبان بالطاعون في شوال سنة 749هـ تسع وأربعين وسبعمائة من الهجرة.[2]

و- سراج الدين الدمنهوري (752هـ):

هو عمر بن محمد بن على بن فتوح سراج الدين أبو حفص الغري الدمنهوري المصري الشافعي[3]. قال ابن الجزري: "ولد بعد الثمانين وستمائة من الهجرة"[4] أخذ العربية عن الشيخ شرف الدين محمد بن على الحسني الشاذلي، وعن التقي الصائغ ولم يُعثر له على مؤلف مات بمكة شهر الربيع الأول، سنة اثنتين وخمسين وسبعمائة من الهجرة. [5]

---

(1) تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى 771هـ)، "طبقات الشافعية الكبرى"، تحقيق: محمود محمد الطناجي، وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2، 1413هـ، 94/9.

(2) شذرات الذهب، 279/8.

(3)المكي: محمد بن أحمد بن على تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسني، "ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد"، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط 1، 1410هـ- 1990م، 254/2.

(4) ابن الجزري،غاية النهاية، 597/1.

(5)المكي، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، 254/2.

تـلاميـذه:

مـن أشـهر التلاميـذ الـذين تـأثروا بـابن أم قاسـم وأخـذوا عنـه حسـب الترتيـب الزمنـي فـي وفياتهم:

أ- ابن هشام الأنصاري (761هـ):

هـو عبـد الله بـن يوسـف بـن أحمـد بـن عبـد الله بـن هشـام الأنصـاري الشـيخ جمـال الـدين الحنبلـي النحـوي المصـري، الفاضـل العلامـة المشـهور أبـو محمـد، ولـد فـي ذي القعـدة سـنة ثمـان وسـبعمائة مـن الهجـرة (708هـ) وهـو مـن كبـار علمـاء اللغـة العربيـة، اشـتهر بـالتحقيق وسـعة الإطلاع والاقتدار على التصرف في الكلام، فذاع صيته في العالم الإسلامي، وطارت مصنفاته في غالب الديار. [1]

وقد أورد ابن العماد في كتابه ما قاله ابن خلدون في ابن هشام، إذ يقول قال ابن خلدون: "مازلنـا ونحـن بـالمغرب نسـمع أنـه ظهـر بمصـر عـالم بالعربيـة يقـال لـه ابـن هشـام أنحـي مـن سيبويه". [2]

مصنفاته:

1-شذور الذهب في النحو طبع شرحه مراراً وله شروح أكثرها مطبوع.

2- قطر الندى وبل الصدى من أهم كتب النحو عليه شرح المؤلف طبع بمصر وتونس مراراً ، واهتم الأفرنج به فنقله كوجيار إلى الفرنسية، وطبع في لندن سنة 1887م وعليه شروح كثيرة.

3- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب في النحو منه نسخ في أكثر مكاتب أوربا، ودار الكتب المصرية، وطبع في طهران وفي مصر مراراً .

4- موقد الأذهان وموقظ الوسنان في أغوص مسائل النحو، منه نسخ خطية في برلين وباريس ودار الكتب المصرية.

---

(1) بغية الوعاة 68/2، وحسن المحاضرة 536/1، والدرر الكامنة 93/3، والأعلام 147/4.

(2) ابن العماد، " شذرات الذهب "، 330/8.

مات ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة (761هـ).[1]

ب- جلال التباني (793هـ):

جلال بن أحمد بن يوسف التيزيني المعروف بالتباني لنزوله التبانة ظاهر القاهرة قدم القاهرة قبل الخمسين، وسمع صحيح البخاري على الشيخ علاء الدين التركماني، وأخذ الفقه عن الإمام قوام الدين الفارابي الإتقاني، وأخذ العربية عن الشيخ جمال الدين بن هشام، وبهاء الدين بن عقيل وبدر الدين ابن أم قاسم النحوي وغيرهم. [2]

وصنف تصانيف منها:

1- المنظومة في الفقه.

2- شرح المنظومة في الفقه في أربعة مجلدات.

3- شرح المشارق.

4- شرح التلخيص.

5- اختصر شرح مغلطاي* على البخاري، قال ابن حجر العسقلاني: "... رأيته بخطه" ومات بالقاهرة في الثالث عشر من رجب سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة عن بضعٍ وستين سنة[3].

مؤلفات المرادي:

---

(1) المرجع السابق نفسه،331/8

(2) يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين(المتوفى: 874هـ)، "المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي"، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب،3/5، وبغية الوعاة 488/1، وحسن المحاضرة 472/1 ،والبدر الطالع 176/1، والأعلام 132/2.

* هو أبن عبد الله علاء الدين مغلطاي بن قليج بنعبد الله البكجري (ت 762)، التركي الأصل مصري النشأة مُغلطاي بضم الميم وإسكان الغين وفتحِ اللام كذا عند الأكثرين. من مؤلفاته: شرح ابن ماجة لمغلطاي وإكمال تهذيب الكمال، وشرح البخاري، يُنظر: الصفدي: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (المتوفى: 764هـ)،" أعيان العصر وأعوان النصر"،المحقق: علي أبو زيد، نبيل أبو عشمة، وآخرون،قدم له: مازن عبد القادر المبارك ،الناشر: دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق – سوريا،الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1998 م، 433/5.

(3) الدرر الكامنة 97/2.

للمرادي مؤلفات بذل فيها كل جهده منها:

1- الجني الداني في حروف المعاني: هو كتاب مطبوع بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، طبعته الأولى 1413هـ-1993م.

2- رسالة ابن أم قاسم في الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، مذكرة صغيرة ضمن مجموعة، وهي تشتمل على ثلاث عشر صفحة مخطوطة، مودعة بمكتبة الأزهر تحت رقم 1790.

3-شرح ألفية ابن مالك المسمى توضيح المقاصد والمسالك بشر ح ألفية ابن مالك، وهو كتاب مطبوع ومحقق للأستاذ الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي، طبعته الأولى عام 1422هـ- 2001م. وسيأتي تفصيله فيما بعد في الفصول القادمة.

4-شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمزة من الشاطبية نسخة في مجلد بقلم، نُسخ بخط أحمد بن يوسف السمنودي الشاذلي الأسدي، مودعة بدار الكتب المصرية قسم المخطوطات تحت رقم 42.

5- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، شرحه ابن أم قاسموهو كتابُ مطبوع بتحقيق ودراسة محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان المنصورة، الطبعة الأولى 1427هـ- 2006م.

6- شرح المفيد على عمدة المجيد في علم التجويد للسخاوي، نسخة في مجلد صغير الحجم، مودع بدار الكتب المصرية قسم المخطوطات تحت رقم 462.

7- شرح المقصد الجليل في علم الخليل، وتسمى مقدمة ابن الحاجب في علم العروض وهو شرح للمقصد الجليل في علم الخليل الذي نظمه جلال الدين أبو عمر عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب المالكي النحوي، المتوفى عام 646هـ، مودع بدار الكتب المصرية تحت 73 مجاميع. [1]

(1) السيوطي، بغية الوعاة، 517/1، وحسن المحاضرة 536/1، والعسقلاني، الدرر الكامنة، 93/3.

رؤيته للنبي (صلى الله عليه وسلم):

ولما كان تقياً صالحاً ،فقد كانت له كرامات كثيرة ؛ منها أنه رأى النبي "صلى الله عليه وسلم" في النوم، فقال له : "يا حسن، انفع الناس بمكان المحراب بجامع مصر العتيق بجوار المصحف " [1]

وفاته:

لما كان تقياً ورعاً ولياً من أولياء الله أحسن الله له الخاتمة فتوفى في يوم مبارك ميمون وهو يوم عيد الفطر المبارك سنة 749هـ تسع وأربعين وسبعمائة من الهجرة[2] ودفن بسرياقوس*.

وقد تحدث المؤرخون عن هذه السنة بكثرة حيث انتشر فيها الطاعون الذي شمل العالم الإسلامي كله حتى دخل مكة المكرمة، ولم يعرف قبله ولا بعده مثله، ومع ذلك لم يثبت مؤرخٌ من المؤرخين أنه مات بسبب هذا الوباء مع إثباتهم بأن علماء قد ابتلوا بهذا البلاء أمثال شيخه شمس الدين اللبان والشيخ أحمد بن مكتوب، وأبي عبد الله بن الصائغ وغيرهم.

---

(1) ابن العماد، " شذرات الذهب في أخبار من ذهب" 6/ 163.

(2)السيوطي، بغية الوعاة 517/1، العسقلاني ،الدرر الكامنة 139/2 ، والأعلام 211/2.

* سرياقوس: هي قرية من قسم الخناقاه محافظة القليوبية ،تقع على الشاطئ الشرقي لترعة الإسماعيلية ينظر المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، تأليف: أحمد بن على بن عبد القادر أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي (المتوفى 845هـ) ، دار الكتب العلمية- بيروت، ط 1، 1418هـ، 348/3.

كتابه "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك":

يمثلتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك شرحاً وافياً ومهماً للألفية، فقد أوفى فيه المرادي – رحمه الله- الغاية وبلغ النهاية، فامتاز بدقة متقنة فلا يحتاج الباحث جهداً لإيجاد ضالته، وقد بسط فيه آراء النحاة ومذاهبهم وتعليلاتهم، وأخذها بالعناية والتفصيل.

وقد اعتمد في شرحه على مؤلفات السابقين كارتشاف الضرب والتسهيل وشرحه،، وقد أضاف ما حوته قريحته وجاد به تفكيره.

أفاد بشرحه الكثير ممن تبعه كالأشموني الذي نقل الكثير عنه، فعلى سبيل المثال قال الأشموني في باب المعرب والمبني بعد قول الناظم: "قال المرادي في التنبيه الثالث..." [1] وقوله: "قال المرادي: وفيه نظر".[2]

وقد نسب المرادي الآراء لأصحابها المتقدمين، وهذا كثير في شرحه، وقد كثر استشهاده بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأشعار العرب وأمثالهم، كما سنلاحظ في الفصول القادمة.

منهج المرادي في كتابه توضيح المقاصد:

1- بدأ المرادي شرحه بمقدمة يسيرة افتتحها بالحمد والصلاة على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ثم بيَّن صفة شرحه وقد أشار بأنه توضيح مختصر لمقاصد ألفية ابن مالك رحمه الله.

2- أخذ المرادي أبيات الناظم بطريقتين، الأولى كاملة كما نراه في باب ما يميز الاسم حيث يقول:

بِالجَرِّ وَالتَّنوِينِ نَالَ وَمُسنَدٌ لِلاَسمِ تَمييزٌ حَصَلَ[3]

---

(1) شرح الأشموني، 463/1.

(2) المرجع نفسه 67/2.

(3) توضيح المقاصد والمسالك، 184/1.

الثانية مجزوءة حسب القاعدة كما نلاحظ من عرضه في باب الأسماء الستة:

مِن ذَاكَ ذُو إن صحبَ أبَا ذا...

شرع في ذكر الأسماء الستة وبدأ بـ"ذو" لأنها لا تفارق الإعراب بالأحرف..." [1] ثم أكمل شطره الآخر وشرحه.

3- كان المراديمن يعتني اعتناء ً كبيراً بالتعريف وهو جلي واضح في شرحه ،كقوله في باب المعرب والمبني حيث حد الإعراب بالتعريف لغة واصطلاحاً : "فالإعراب في اللغة مصدر أعرب، أي أبان أو أجال أو حسن...، وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان: أحدهما أنه لفظي والثاني لغوي". [2]

4- التزم المرادي بالتسلسل الذي ساقه ابن مالك في نظمه للأبيات فلم يقدِّم فيه ولم يؤخِّر، بل جاء شرحه للأبيات حسب ترتيب ابن مالك.

5-كان المر ادي في بعض الأحيان يذكر آراء النحاة أو النحوي ثم يعقب عليها، إما بالقبول فيعتمدها، وا ٍما بالرفض، كما سيتبين لنا في الفصول القادمة.

6- أشار المرادي في شرحه إلى اللغات واللهجات المختلفة وكان يحكم على صحة اللغة بشهرتها، أو على ضعفها بغرابتها كما سيتبين في الفصل الثالث.

7- ذكر المرادي في شرحه أسماء الكثير من أعلام النحاة، فنقل رأيهم بالإتباع أو المخالفة أو التعليق، كما سيتبين ذلك في متن الدراسة.

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك، ، 315/1.

(2) المرجع نفسه 296/1.

ثانياً: الأشموني

اسمه ونسبه:

هو علي بن محمد بن عيسى بن يوسف محمد، المشهور بالأشموني وقد أجمع معظم المؤرخين وكُتاب التر اجم على هذا الاسم ولعل أطول نسب له ما جاء في "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" وهو: على بن محمد بن عيسى بن يوسف بن محمد النور أبو الحسن بن الشمس بن الشرف، الأشموني الأصل، ثم القاهري الشافعي، ويُعرف بالأشموني".[1]

وهذا النسب تكاد تجمع عليه جميع المصادر التي نسبته خلافاً لما في كتاب الكواكب السائرة الذي اكتفى فيه مؤلفه بإيراد صفاته فقط، قال: على الأشموني: على الشيخ الإمام العلم العامل، الصدر الكامل، أبو الحسن نور الدين الأشموني الشافعي الفقيه المقرئ الأصولي"[2] وبهذا يظهر اتفاقهم على اسمه كما اتفقوا على لقبه "نور الدين" وكنيته "أبو الحسن" ولعل هذا يرجع إلى شهرته وعلو مكانته.

أما نسبته "الأشموني" فإلىأشمون إحدى قُرى مصر في دُمياط[3] وأما نسبته الشافعي فإلى مذهب الإمام الشافعي في الفروع الفقهية وهو أحد المذاهب الأربعة المشهورة في الفقه الإسلامي، ومن المتفق عليه أن الأشموني كان أحد أعلام هذا المذهب في عصره وما بعده، وينسب أيضاً إلى مصر والقاهرة فيقال له: المصري القاهري ولا خلاف في أنه مصري أصلاً ومولداً ونشأة وحياة ومماتاً .

---

(1) السخاوى: شمس الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر،"الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، منشورات دار الحياة بيروت، 5/6 والشوكاني: محمد بن على بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى 125هـ)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت، 491/1.

(2) نجم الدين محمد بن محمد الغزي "المتوفى 1061هـ"، "الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة"، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1418هـ-1997م، 2851.

(3) شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت 626) "معجم البلدان"، دار صادر، بيروت، 1995م، 200/1.

ولم أقف له على نسبة إلى علم أو مهنة أو قبيلة، أو جماعة، أو نحو ذلك مما اعتاد القدماء أن ينبوا إليه إلا ما تقدّم ذكره.

ومن العجب أن الأشموني مع شهرته ومكانته في العلم والتعليم لم يذكر شيئاً عن أسرته، فلا ندري شيئاً عن والده ووالدته، وهل له إخوة وزوج وأولاد أو لا كل ذلك سكتوا عنه، فظل الغموض يلفُّ هذا الجانب من حياته.

مولده ونشأته:

من المتفق عليهأن الأشموني ولد في شعبان سنة ثمانٍ وثلاثين وثمانمائة من الهجرة النبوية الشريفة، ويوافق ذلك سنة 1435م وكان مولده بمحلة تسمى قناطر السباع من أحياء أشمُون بدمياط مصر، وذكر بعضهم أن مولده كان بالقاهرة. [1]

وقد نشأ نشأة أبناء المسلمين في تلك الأيام فحفظ القرآن الكريم ودرس القراءات كما حفظ بعض متون الفقه واللغة مثل:المنهاج في فقه الشافعية، و جمع الجوامع في أصول الفقه وألفية ابن مالك في النحو وغير ذلك مما كان يحفظ للناشئة من أبناء المسلمين في العصور الزاهرة من التاريخ الإسلامي حتى دخول الاستعمار في البلاد العربية والإسلامية وتنفيره الناس عن الحفظ والتحفيظ. توفي الأشموني فى السبت السابع عشر من ذي الحجة 918هـ. [2]

علمه وشيوخه:

بعدما تقدم من حفظ القرآن الكريم والقراءات وبعض المتون في الفقه وأصوله والنحو، اتجه الأشموني إلى أعلام الشيوخ في عصره فأخذ عنهم ما برعوا فيه كل في مجاله وتخصصه الذي لتهر به ولقد شمل ذلك جميع العلوم النقلية والعقلية فلم يترك علماً عُرف في عصره إلا أخذه

(1)السخاوى، الضوء اللامع، 5/6.

(2)ابن العماد، شذرات الذهب، 165/8، والشوكاني،البدر الطالع، 521/2.

ودرسه وبرع فيه ووصفه كحاله بأنه كان فقيهاً متكلماً نحوياً ناظماً، عالماً بالفقه متفنناً في مذهبه وفتاواه المختلفة، كما أنه كان عالماً نحوياً فيح اللسان، حافظاً لمذاهب النحو، مـُلماً بآراء أصحابها".[1]

وفيما يلي أذكر أهم شيوخه وما أخذه عن كل واحد منهم من العلوم والفنون وقد تقدم أن مصر في عصر الأشموني كانت تزخر بطائفة كبيرة من العلماء في مختلف الفنون وقد حرص الأشموني على حضور حلقات العلم ومجالس العلماء في المساجد والمدارس والزوايا والدُّور، فكان من شيوخه:

1- **الكافيجي**: وهو محمد بن سليمان بن سعيد بن مسعود الحيوي، أبو عبد الله الرومي الحنفي المعروف بالكافجي وهي نسبة غير قياسية إلى كافية ابن الحاجب في النحو" وقد أكثر من قراءاتها وا ِقرائها حتى نسب إليها،قو ُلد الكافيجي ببلاد الروم سنة 788هـ ثم ّ قدم الشام فدرس بها وسافر إلى مكة للحج ، ثم جاب البلاد في طلب العلم فوصل إلى القدس والقاهرة بعد الثلاثين من عمره وتصدي للتدريس والإفتاء والتأليف، فاشتهر أمره وكثر تلاميذه.[2]

2- الشارمساحي:

أحمد بن على بن أبي بكر لشهاب بن الذ ّور بن الزين الشارمساحي ثم الظاهري الشافعي المقري الفرضي ،وشارمساح من أعمال دمياط أخذ القراءات عن العسقلاني وأخذ العربية والفرائض عن الغماري، وهو ممن برع في الفرائض والحساب والقراءات وكتب على مجموع الكلائي شرحاً حافلاً في مجلد أقرأه الطلبة. [3]

---

(1) عمر رضا محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي المتوفى (1408هـ)، "معجم المؤلفين" ،طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، 1933م، 496/2.

(2)الشوكاني ،البدر الطالع،، 172/2.

(3) ينظر: الضوء اللامع للسخاوى، 17/2.

3- شرف الدين المناوي:

هو قاضي القضاء يحيى بن محمد بن محمد بن محمد، شيخ الإسلام ، ولد سنة 798هـ لازم الشيخ ولي الدين العراقي وتحدث به في الفقه والأصول، وسمع الحديث عليه، تصدى للإقراء والإفتاء، وتولى تدريس الفقه الشافعي، وقضاء الديار المصرية، وله تصانيف أشهرها: شرح مختصر المزني، توفي في 12جماد الآخر سنة 871هـ، وهو يُعد آخر علماء الشافعية الأفذاذ.[1]

4- البساطي:

هو قاضي القضاة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن نعيم البساطي المالكي النحوي ولد في جمادي الأولى سنة 760هـ ببساط، وانتقل إلى مصر واشتغل بها كثيراً في عددٍ من الفنون واشتهر أمره وبرع في فنون العربية والمعاني والبيان والفقه عاش دهراً في بؤس حيث أنه كان ينام على قشر القصب، ثم تحرك له الحظ فولى الاستادار تدريس المالية بمدرسة جمال الدين ثم ولي القضاء بالديار المصرية مدة عشرين سنة ومن أشهر تصانيفه:

1- شفاء العليل في مختصر الشيخ الخليل.

2- حاشية شرح المطالع للقطب.

3- مقدمة في أصول الدين.

ومات بالقولنج سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة، أخذ عنه جماعة من أئمة العصر.[2]

---

(1)السخاوى ،الضوء اللامع ، 256/10.

(2)الضوء اللامع، 5/7 ،وينظر بغية الوعاة للسيوطي 33/1.

و- مصنفات الأشموني:

صنَّف الأشموني العديد من الكتب في مجالات اللغة العربية والدين الإسلامي والمنطق وأهم مؤلفاته ما يأتي:

1- حاشية الأنوار لعمل الأبرار للأردبيلي في فروع الفقه الشافعي.

2- نظم إيساغوجي في المنطق.

3- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك.

4- الينبوع في شرح المجموع في الفروع.

5- نظم جمع "الجوامع" لجلال الدين السيوطي المتوفى 911هـ.[1]

6- شرح بعض كتاب التسهيل ذكره الشوكاني[2] ولكن شوقي ضيف أشار إلى استفادة الأشموني من التسهيل في شرحه على ألفية ابن مالك في مسائل عدة منها مسألة الإعراب قال: في الاصطلاح فيه مذهبان: أحدهما أنَّه لفظي، واختاره الناظم ونسبه إلى المحققين، وعرفه في التسهيل بقوله: "ما جيء به لبيان مقتضى العامل في حركة أو حرف أو سكون أو حذف...".[3]

قال شوقي ضيف: "واضح هنا استمداده الإعراب من التسهيل مصنَّف ابن مالك المعروف، وهو يكثر في شرحه كله من الاستمداد منه، استمداد التعاريف، وآراء النحاة، وبراهينهم على تلك الآراء".[4]

---

(1) وينظر: الصبان ، محمد علي الصبَّان ، "حاشية الصبَّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك " ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1417هـ- 1997م. ، 2/1.

(2) البدر الطالع، 419/1.

(3) الأشموني: نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد المجيد، دار الطلائع- مصر، 2014م، 19/1.

(4) شوقي ضيف،المدارس النحوية، دار المعارف، ط7 ، ص 360.

ولكن الملاحظ أن الأشموني لم يقتصر استفادته من كتاب التسهيل فقط، كما زعم شوقي بل اعتمد على عدد غير قليل من مؤلفات سابقيه، وخاصة ابن هشام في كتابيه "أوضح المسالك والمغني"، والمرادي في كتابه توضيح المقاصد.

شرحه على الخلاصة:

لعلَّ شرح الأشموني على ألفية ابن مالكالمسماة بالخلاصة هو من أجلِّ الشروح وأكثرها فائدة ولا أدل على ذلك من تلك الآراء التي تناولته بالشرح والدراسة، لندلك على صحة هذه الآراء فيما يلي نورد بعضاً منها:

قال عنه عبد العال سالم مكرم: "من أهم الشروح التي ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع: شرح الأشموني وهو الشرح الذي لم تستطع القرون التي خلت منذ تأليفه أن تحول بينه وبين الحياة ، فقد عاش هذا الشرح في عقول دارسي اللغة والنحو منذ عصر الأشموني إلى الآن".[1]

وقال عنه عبده الراجحي: "...وقد شرح ألفية ابن مالك في كتاب سماه: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ولعل أكثر شروح الألفية استيعاباً لقضايا النحو،وتقديماً لآراء النحاة الآخرين مما يعين الباحثين على الوقوف على كثير من النصوص والآراء التي لم تصل إلينا، وهو كذلك لا يوقف عند الشرح المباشر لأبيات الألفية، وا ٍنما يقرن هذا الشرح بما يراه مفيداً في بسط القاعدة وبيان الأوجه المختلفة للاستعمال اللغوي ومن ثم يمتاز الشرح بما يقدمه من تنبيهات وخواتيم.[2]

وقال عنه شوقي ضيف: "يعتبر شرحه على ألفية ابن مالك أهم شروح الألفية ومن أغزر الكتب النحوية مادة، فالرجل وجد بين يديه ثروة هائلة من الكتب السابقة عليه، سواء الشروح أو

---

(1) عبد العال سالم مكرم، " جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية"، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة 1409م ، ص 62.

(2) عبده الراجحي، دروس في شروح الألفية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 173-174.

غيرها فأفاد منها إفادة كبيرة ،وقمً لنا صورة لآراء كثيرٍ من النحاة ممن لا تجد كتباً تضم أسماءهم أو آثارهم.

ويتميز الكتاب بما يعرف بالتنبيهات التي كان يزيدها على ما تتضمنه أبيات الألفية، كما يتميز أحياناً بما يضيفه في آخر بعض الأبواب من خواتيم، وقد سمى شرحه على الألفية: "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك" تمثل فيه شروح الأقدمين التي سبقته، وكان يعرض الآراء المختلفة ومسنِدها من علل، وكثيراً ما يختار لنفسه الرأي الصحيح عندها مصرٍّحاً بذلك، وكان يقابل آراء النحاة المختلفين من بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين ومصريين، وكثيراً ما يفصح عن رأيه مبيناً وجهة نظره. [1]

اتجه العديد من النحاة إلى شرح الأشموني ودراسته والوقوف على ما يحويه من مادة لتقديمها للناس بإضافات علمية عرفت بـ "الحواشي" وأهم هذه الحواشي:

1- حاشية المدابغي.

2- حاشية الإسقاطي.

3- حاشية الحنفي.

ولكن هذه الحواشي لم تكن ذات شهرة بقدر ما وجدته "حاشية الصبان على شرح الأشموني"فهي الأكثر شهرة وتداولاً بين أيدي الناس.

(1) المدارس النحوية، ص 361.

الفصل الثاني

الاستشهادالنحوي فى الشرحين

المبحث الأول :الاستشهاد بالقرآن الكريم

المحث الثاني : الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

المبحث الثالث :الاستشهاد بكلام العرب

المبحث الرابع : النثر

المبحث الأول :الاستشهاد بالقرآن الكريم

تمهيد:

للشواهد أهمية كبيرة في استنباط القواعد، وفي الاستدلال على صحتها وتأييدها، فالنحو كما نعلم يقوم على السماع وأساسه القرآن الكريم وما سُمع من العرب من شعرٍ ونثرٍ ، في إطار زماني ومكاني محدد، وقد اختلفوا في الاستشهاد بالحديث الشريف ثم يأتي بعد ذلك القياس، ولا يكون القياس إلا على المسموع.

وعليه فقد استمدَّ النحويون شواهدهم من ينابيع ثلاثة هي: القرآن الكريم وقراءته، والحديث الشريف على اختلاف فيه،وكلام العرب الموثوق بهم.

فلم تكن المصادر التي استمدّ منها الشارحان شواهدهما مختلفة عما حدده النحاة القدامى، ولكن الخلاف تمثل في التطبيق العملي لما رسمه القدماء، وفي مراتب تلك المصادر، ومدى المفاضلة بينها.

فكان معظم شواهدهما من القرآن الكريم و الشعر، كما كان للحديث نصيب وافر لا يقل عن غير ه من الشواهد النثرية الأخرى،وسوف أتناول كل واحدٍ بما يوضح موقف الشارحين منه ومنهجهما في إيراده.

أولاً :القرآن الكريم وموقف النحاة من القراءات:

أ- توثيقه:

لا جدال في أنّ القرآن الكريم أهم مصدر يُعتمد عليه في الكشف عن ظواهر اللغة العربية، واستنباط قواعدها،وذلك لأنَّه أفصح ما دُوِّن من الشواهد؛ لأنه كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

ومن ثمّ ذهب بعض الباحثين إلى الركون إليه وحده في دراسة اللغة، حتى بالنسبة للعصر الجاهلي، دون التعويل على الشعر الجاهلي، لأنَّه لم يُدَوَّن إلابدأن تعرَّض لكثيرٍ من التحريف

على ألسنة الرواة، وليس القرآن كذلك، فقد توافر له من وسائل الصون والحفاظ على تراكيبه وكلماته وأصواته وما يتصل بكيفية أدائه ما لم يتوافر لغيره.

إذ تمَّ تسجيله بالكتابة منذ نزول الوحي به، وعُرض على الرسول – صلى الله عليه وسلم قبيل أن يلحق بالرفيق الأعلى، ثمّ عنى أبو بكر وعمر - رضي الله عنهما - بجمعه حين استحرَّ القتل بالقرَّاء في موقعة اليمامة، ثم وصل إلى أقصى درجات التوثيق بنسخه في المصاحف العثمانية وإجماع الصحابة عليه.

ولم يقف الأمر عند حد الكتابة - وهي كافية في حفظ النص - بل كان الاعتماد على نقله على الرواية والعرض، والتلقي مشافهة في الأداء، وحرصٌ في الضبط، وصحةُ السند حتى أصبح علم القراءة علماً قائماً بذاته له علماؤه وأصوله ومقاييسه.

قال الفخر الرازي"إذا جوَّزنا إثبات اللغة بشعرٍ مجهول فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى".[1]

ومن خلال ما تقدّم جاءت صحة الاحتجاج بالقرآن الكريم المتواترة والشاذة عند علماء النحو، وفيما يلي نورد آراء لطائفة منهم:

ذكر سيبويه: "لأن القراءة لا تُخالف لأنّ القراءة السنة"[2]وقال الفرَّاء: "الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"[3] ونقل السيوطي عن ابن خالويه قوله:"قد أجمع الناس على أنّ اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في دون القرآن ولا خلاف في ذلك".[4]

---

(1) الفخر الرازي:أبو عبد الله بن عمر الفخر الرازي "التفسير الكبير، المشهور بمفتاح العلوم"، تقديم خليل محي الدين الميسي، دار الفكر - بيروت، 1414هـ- 1994م، 171/30.

(2) سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، "الكتاب"، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977م، ج 1،ص 148.

(3)الفرَّاء: أبو زكريا يحيى الزيات بن عبد الله بن منظور الأسلمي، "معاني القرآن" ، تحقيق: عبد الجبار شلبي، بيروت، ج 1، ص 14.

(4) السيوطي: الإمام الحافظ جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر، ا"لاقتراح في علم أصول النحو وجدله"، ت: طه عبد الرؤوف سعيد، مكتبة الصفا، القاهرة، ص 51.

وقال عبد العال مكرم: "... فإذا قارنَّا بين الاستشهاد بالقرآن الكريم وبين أصول الاستشهاد الأخرى من شعر وحديث وغيرهما فإنَّنا نجدُ أنّ القرآن الكريم هو الأول لهذه الأصول، وهو الدعامة التي ترتكز عليها أصول الاستشهاد الأخرى".[1]

يرجع اختلاف القراءات إلى اختلاف اللهجات العربية، فقد قرأت كل قبيلة بلهجتها، فنشأ الاختلاف اليسير بين الآية الواحدة فالقرآن هو الوحي المنزّلُ على محمد – صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات هي: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف وكيفيتها من تخفيفٍ تثقيلٍ وغيرها".[2]

اختلاف القراءات نشأ عنه اختلاف في الاحتجاج بها،غيْر أنّ ثمة فرقاً بين احتجاج البصريين والكوفيين، فالبصريون رأوا أنّ القرآن لا يختلف عن غيره من النصوص المحتج بها فهو أصل من أصول الاحتجاج، إلا أنَّهم اعتزّوا بأقيستهم وأصولهم وقدَّموها على كل نصّ ، وهذا الذي جعلهم لا يستشهدون بآيةٍ قرآنيةٍ إلا إذا كان شاهد سماعي آخر يؤيدها.

كما كانوا- أي البصريين- لا يجيزون القياس على الآية المنفردة في بابها، ويلجأون إلى التأويل والتخريج إذا وردت آية مخالفة للقياس،وعلل بعض النحويين أنّ ظاهرة إكثار النحويين القدامى من تأويل الآيات المخالفة للقياس جاءت نتيجة نقص من استقرائهم للغة، "فجاء استقراؤهم ضيقاً لا يسع لتلك الآيات..."[3]ويبدو أنّهم قرروا بعض قواعدهم وحرروا بعض ضوابطهم قبل أن يستقرأوا القرآن الكريم.[4]

---

(1) عبد العال سالم مكرم، جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية، دار المعارف- مصر،ص 329.

(2) السيوطي، ،الإتقان في علوم القرآن" ، ت: محمد الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، ج 1،ص 222.

(3) عبد الجبار النايلة، " الشاهد والاستشهاد في النحو"، جامعة بغداد، مطبعة الزهراء، بغداد، الطبعة الأولى، 1396هـ - 1976م.، ص 209.

(4) طه الراوي، نظرات في اللغة والنحو، المكتبة الأهلية، بيروت، 1962م،ص 18.

الكوفيون فقد أخذوا القراءات وغيرها وحرّروا بها وقاسوا عليها، ولم يذكر أحدٌ أنّهم قد عارضوا قراءة من القراءات، ومن ذلك قولهم بجواز همز "معائش" في قراءة نافع، لقوله تعالى: چ ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ چ[1] قال الفرّاء: "ربما همزت العرب هذا وشبهه يتوهمون أنّها فَعِيلَة" لشبهها بوزنها في اللفظ وعدد الحروف".[2]

ب- مقاييس قراءته:

لقد محَّص القُرّاء قراءات القرآن، وخرّجوا أسانيدها وميزوا بين متواترها وآحادها وشواذها[3]، ووضعوا مقاييس دقيقة لتبيان هذه الأنواع، يجملها ابن الجزري "المتوفى سنة 823هـ" في ثلاثة أركان:

1-أن توافق العربية ولو بوجهٍ .

2-أن توافق أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً .

3- أن يصح سندها. [4]

ومن اعتبار هذه الأركان إيجاباً وسلباً، تنوعت القراءات إلى: متواترة: وهي القراءات السبع المشهورة* و الآحاد: وهي القراءات الثلاث* التي هي تمام العشر، ويلحق بها قراءة الصحابة.

والشاذة: وهي قراءة التابعين كالأعمش ويحيى بن وثاب، وسعيد بن جبير ونحوهم.

ولابدَّيها كلها من الرواية، وصحة النقل، وإنما توصف بأنَّها آحاد أو شاذة من حيث خروجها عن القراءات السبع أو العشر التي أجمع عليها أهل الأمصار أو من حيث مخالفتها

---

(1) سورة الأعراف، الآية 10.

(2) الفراء، معاني القرآن، 373/1.

(3) ينظر الإتقان في علوم القرآن، 75/1.

(4) ابن الجزري:" الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي"، النشر في القراءات العشر، ت: محمد أحمد دهان، مطبعة التوفيق- دمشق، ج 1،ص 9.

*القراءات السبع هي: قراءة أبي عمرو بن العلا وعاصم، والكسائي، وابن كثير، وعامر، وحمزة، ونافع.

* القراءات الثلاث: هي قراءة أبي جعفر، ويعقوب الحضرمي، وخلف الكوفي.

لرسم المصحف وا ٍن صحت سنداً ،لا لمخالفتها قياساً نحوياً ولا لالتقائها مع لهجة غير شائعة، إذ الأساس أن تلتقي وجهٍ من وجوه العربية فإرأئمة القُر ّاء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل يةوالإتراوثبتت عندهم لم يردّها قياس ُ عربيةٍ ، ولا فشوا لغةٍ ؛لأنَّ القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها"[1] ذلك هو منهج القُر ّاء مستقيماً لا عوج فيه، فهم إنَّما يعتمدون على صحة الرواية، ويلتزمون بقبول كل قراءة صحّ سندها ولو كانتشاذة، دون ا ِلتفاتٍ إلى قياس أو غيره. فماذا كان موقف النحاة إزاء هذه القراءات والاحتجاج بها؟

ج- موقف النحاة من القراءات:

في الحق أن موقف النحاة من الوجهة النظرية، أو من حيث المبدأ، سليم لا خلل فيه، فقد أجمعوا على الاحتجاج بها، لم يختلف أحدٌ منهم في أنَّها أصل من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو، قال ابن جني مبيناً موقفه من شواذ القراءات: "... وضرباً تعدى ذلك يعني:(ما اجتمع عليه قراء الأمصار)فسماه أهل زماننا شاذاً، أي خارجاً عن قراءة السبعة... إلا أنَّه مع خروجه عنها نازع بالنقلى قرائه، محفوف بالرواية من أمامه ووراءه، ولعلَّه أو كثيراً منه مساوٍ في الفصاحة للمجمع عليه".[2]

إن القراءات السبع وا ٍن كانت أصحّ القراءات إلا أنّها لم تكن وحدها في الميدان، فقد ذكر العلماء قراءاتٍ أخرى تضاهيها بجودتها في صحة سندها: كقراءة أبي جعفر، ويعقوب الحضرمي

---

(1) النشر في القراءات العشر، ص 10 مرجع سابق.

(2) ابن جني: أبو الفتح عثمان ابن جني، " المحتسب في تبيين وجوه القراءات"، ت: على البخاري، وعبد الفتاح إسماعيل، لجنة إحياء السنة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة، 1424هـ- 2004م، 1/ 32.

وخلف الكوفي، وغيرهم فالعبرة في القراءات ليس بسبعيتها، وإنّما بصحة نقلها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم".[1]

يقول عبده الراجحي: "إنّنا لا نبالغ حين نقرر أنّ القراءات القرآنية كانت من أهم علوم المسلمين؛ لأنها أوثقها اتصالاً بالنصّ القرآني؛ ولأنها هي التي أصّلت منهج النقل اللغوي.. القراءات القرآنية علم نقلي لا يعرف التعليل ولا الفلسفة، ولا المنطق، إنها علمٌ غير عقلي على وجه العموم".[2]

هذا موقفهم من القراءات من الوجهة النظرية، وهو جليٌ لا تردد فيه، فقد تقرر أن من أصولهم التي لم يختلفوا فيها الاستشهاد بقراءات القرآن جميعها في اللغة والنحو.

أما من الناحية التطبيقية فإن الدارسة تلاحظ أن كثيراً منهم لم يلتزموا هذا المبدأ، فلم يبالوا بتخطئة بعض القراءات واتهام القرّاء بالوهم واللحن، نستثني من أولئك سيبويه، إذّه كان معتدلاً في نظرته إليها إذ لم يُخطِّيء قراءة ما، وكان يستشهد بالشاذة كما يستشهد بالمتواترة، ولكنه فتح باب التأويل على مصراعيه فأسرف فيه من جاء بعده حين قويت شوكة القياس.

لقد كان المنهج السليم أن يحترم النحاة مبدأ الاحتجاج بالقرآن، فتتبع مقاييسهم منه، وأن يتخذوا منه الحكم في صحة الأساليب الأخرى؛ لأنّه محفوف بالرواية من أمامه ومن ورائه، وكان عليهم أن يستقوا قراءاته جميعها ويضعوا لها اعتباراً عند استنباطهم للقواعد، ثم إن كان لابدّ من التأويل فليؤوّل ما جاء من الأساليب مخالفاً لقراءاته، ولكن فريقاً من النحويين وخاصة البصريين - عكسوا الأمر، واعتزوا بقياس ما إخاله قام على استقراء دقيق، ومن ثم كان الحكم على القراءات بالخطأ والتأويل المتكلف، والشذوذ أو الندرة، فأغلب النحاة لا يعتدّ بها.

---

(1) ابن الجزري، النشر، 36/1.

(2) عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية - بيروت، 1979م، ص43.

فقد قرروا خطأ نافع المدني في قوله تعالى: چ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ چ[1] بالهمز. قال المازني إنّ نافعاً رحمه الله لم يكن يدري ما العربية"[2] كما خطّأ همزها جميع نحاة البصرة على ما قال به الزجاج".[3]

وكذلك خطّأوا حمزة في قراءته لقوله تعالى: چ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ چ[4] بجرّ الأرحام، إذ ثبت في قواعدهم منع العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار، وأجازوا ذلك في ضرورة الشعر فقط قال المبرّد: لا تحلّ القراءة بها"[5] وردّ ابن يعيش قول المبرّد من عدة وجوه منها:

1-إن قارئه ثقة لا سبيل إلى ردّ نقله.

2- إنه قد قرأ بها جماعة موثقون مثل الحسن البصري، والأعمش، ومجاهد، وابن مجاهد، وابن مسعود.

هذا بجانب ورود عدة شواهد من فصيح الكلام فيها العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار منها:مرّرت ُ بك وزيد" "وجئت إليك وعمرو".[6]

أمّا القراءة الشاذة فهي التي اختل فيها شرطٌ من شروط القراءة الصحيحة الثلاثة، والشذوذ في القراءة لا يمنع أن تكون القراءة مصدراً لنسج القواعد وتثبيتها، للاختلاف بين حقيقة الشذوذ فيالنحو، وحقيقته في القراءة، فلذلك قد تكون القراءة الشاذة أقوى وجهاً وأوكد معنًى عند النحاة

---

(1) سورة الأعراف، الآية 10.

(2) المازني: أبوعثمان المازني، "المنصف"، ت: إبراهيم مصطفى، مكتبة البابي الحلبي، ط 1، 1960م، ج1 ،ص 307.

(3)أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ) "البحر المحيط في التفسير"،المحقق: صدقي محمد جميل ،الناشر: دار الفكر – بيروت ، 1420 هـ،4/ 271.

(4) سورة النساء، الآية 1.

(5) المبرد:الإمام العباس بن يزيد المبرّد"، الكامل، حققه محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط 2، 1993م، ج 2،ص 54.

(6)ابن يعيش، "شرح المفصل للزمخشري"، تحقيق: إيميل بديع يعقوب، دار إحياء التراث العربي، ط 1، 2002م،ج 2، ص 78.

من المجمع عليها ومن ذلك قراءة أبي عبد الرحمن عبد الله بن زيد: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ چ[1] برفع الأرحام.

قال ابن جني في تخريج الآية: "ينبغي أن يكون رفعه على الابتداء وخبرها محذوف، أي والأرحام مما يجب أن تتقوه، وأن تحتاطوا لأنفسكم فيه، وحسن رفعه؛ لأنَّه أوكد في معناه، ألا ترى أنَّك إذا قلت ضربت زيداً، فزيد فاعل على الجملة وإنما ذكر فيها مرة واحدة، وإذا قلت: زيد ضربته، فزيد رب الجملة، أي المسند إليه، فلا يمكن حذفه ولما كانت الأرحام فيما يعني به ويقوى الأمر في مراعاته جاءت بلفظ المبتدأ الذي هو أقوى من المفعول وإذا ذُكرت "الأرحام" أو جُرّت فهي فضلة والفضلة متعرضة للحذف والبذلة".[2]

ومن خلال ماتقدّم فالقرآن الكريم هو من المصادر المهمة التي اعتمد عليها النحاة في تقعيد قواعد النحو العربي، ويكفيه شرفاً أنّه كلام الله سبحانه وتعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

ومن هنا كان من الضروري الاحتجاج بقراءاتالقرآن الكريم متواترةً وشاذة، وليس أدل على ذلك من قول السيوطي: أمّا القرآن فكلما ورد أنَّه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان أحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على القراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً بل ولو خالفته يُحتجُّ به".[3]

ومن المحدثين من يرى الاعتماد على القرآن وحده في وضع قواعد النحو العربي؛ لأنَّ الاعتماد على الشواهد الأخرى بجانب القرآن الكريم قد أدخل العديد من الشوائب، ولا يتأتى ذلك إلا بالاعتماد على القرآن وحده في الاحتجاج قال د. أحمد مكي الأنصاري: "...أن النحو العربي فيه كثير من الشوائب التي تعكر صفوه...وأنّه بحاجة ماسة إلى حركة تنقية تعتمد على اختيار

---

(1) سورة النساء، الآية 1.

(2) المحتسب، 1/ 179.

(3) الاقتراح، ص 24.

الآراء الناضجة الأصلية من أقوال القدماء، وتكوين نحو متكامل أول ما يعتمد على القرآن الكريم وحينئذ نسميه النحو القرآني".[1]

فللقراءات ثلاث حقائق ظاهرة راسخة في يقين المؤمنين هي:

1- أنه كلام الله.

2- أنه معجزة نبيه التي أنزلها الله عليه.

3-أنه بلسانٍ عربي مبين، وقد بلغ من السمو والعلو في البيان ما علا به كل كلام.

إنّ أهم باعث على وضع النحو ونشأته هو الحرص على صون النص القرآني من شوائب اللحن، وقد أكثر النحاة الأوائل من الاستشهاد بالقرآن في مصنفاتهم التي اهتمت بالشاهد القرآني،ولايخلُ أي كتابٍ من تلك المصنفات في النحو من أن يعتمد على القرآن في تقعيد القواعد،ولما كان ذلك نهج النحاة عموماً في أخذ القرآن كله أو رفض بعضه في احتجاجهم، فلابدَّ للنحاة المتأخرين أن يسيروا في نفس الاتجاه متأثرين بهم.

ثانياً :الاستشهاد بالقرآن في الشرحين:

اعتمد الشارحان-المُرادي والأشموني- على القرآن الكريم في شرح القواعد النحوية والصرفية في ألفية ابن مالك، ولكنهما لم يخرجا عن المألوف والمتبع في هذا الاتجاه، حيث أنهما لم يضيفا جديداً على النهج السائد، وذلك باعتمادهما على ما استشهد به النحويون من قبلهم.

لقد تبع الشارحان موقف ابن مالك من مسألة الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته، وهو جواز الاحتجاج بها على اختلاف أنواعها، فقد تابعا الناظم وأكثرا من الاستشهاد بالشواهد القرآنية كثرة لافتة، وهذا الموقف واضحٌ لا يحتاج إلى إثبات أو تأكيد، ويكفي لمعرفة ذلك الإشارة إلى ما ذخر

(1) أحمد مكي الأنصاري، سيبويه والقراءات، دراسة تحليلية معيارية، دار المعارف- مصر، 1391هـ- 1972م، ص 234.

به شرحاهما من الآيات، على أن ّ جملة الآيات القرآنية الواردة في شرح المـ ُ رادي قد بلغت ثمانين وأربعمائة آية، بما فيها القراءات، ست منها مكررة، بينما عددها في شرح الأشموني بلغت أربعاً وخمسين و ألف آية ،هنا نلاحظ غزارة المادة عند الأشموني، الأمر الذي يدل على أنه بسط شرحه ووسَّع فيه.

هذا الفيض من الشواهد القرآنية يعكس في معظمه حرص الشارحين على الإفادة من الشواهد القرآنية بقراءاتها المختلفةوفيما يلي نورد بعض الأمثلة للمـ ُ رادي والأشموني باعتبارهما موضع الدراسة:

المـ ُ رادي تبع موقف ابن مالك من القراءات- فكان يستشهد بالقراءات الصحيحة والمتواترة، كما كان يأخذ بالقراءات الشاذة، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية ومن شواهده على ذلك ما أشار إليه عند قول الناظم:

و َ مـ َ ا للات َ في سوى حين ٍ ع َ م َ ل*ٌ ح َ ف ُ ذي الرَّفْ ُ فَلوَالعكْ ُ قَل[1]

قال: يعني أنَّ (لات) تختص بأسماء الأحيان فلا تعمل في غيرها"[2] وذكر ابن عقيل: "أن لات هي (لا) ُ يِّدت عليها تاء التأنيث مفتوحة، ومذهب الجمهور إنَّها تعمل عمل ليس فترفع الاسم، وتنصب الخبر".[3]

وذهب المصنِّف إلى أنَّها اختصت بأن لا يـُذكر معها معمولاها، فحذف اسمها وبقاء خبرها كثير وعكسه قليل بقولهذف ُ ذي الرفع فشا والعكس ُ قل ّ "[4] وذهب المرادي إلى ما ذهب إليه

---

(1) ابن مالك:" محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله جمال الدين"، ألفية ابن مالك، دار التعاون للنشر، ص20 .

(2) المرادي:" بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي، "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك"، ت: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط 1، 2005م، ج1،ص 192.

(3) ابن عقيل،" شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث- القاهرة، ط 14، 1980م، ج 1،ص 260.

(4) ابن مالك:" "، ألفية ابن مالك ، ص20 .

ابن مالك فقال: "فمن حذف مرفوعها قوله تعالى:چڈ ٹ ٹ چ[1] ومن حذف منصوبها قراءة من قرأ*:ولاتحَينُ مناصٍ "بالرفع، ولم يثبتوا بعدها الاسم والخبر جميعاً ".[2]

والنهج ذاته سار عليه الأشموني، فأخذ بالقراءة الثابتة عن ثقة، وقاس عليها، ما دام لها وجه في العربية يمكن الحمل عليه، ومن ذلك قوله: "اختصت لات بأنَّها تعمل عمل ليس، وأنَّها لا يذكر معها معمولاها معاً، بل لابدَّ من حذف أحدهما، وحذف ذي الرفع منهما "فشا" فتقدير چٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ ٹ ،ولات الحينُ حين مناصٍ ، أي ليس الوقت وقت فرار، فحُذف الاسم وبقي الخبر "والعكس قل"جداً، قرأ بعضهم شذوذاً أي بعض القراءات" ولاتَ حينُ مناصٍ " برفع حين على أنَّه اسمها،والخبر محذوف والتقدير ولات حينُ مناصٍ لهم أي كائناً لهم".[3]

تخطئة القراء:

وقف العديد من النحاة مواقف سالبة تجاه بعض القرَّاء والقراءات، فخطَّأوا القُرَّاء في قراءاتٍ ثبتت عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - وكان الأحرى بهم صياغة القاعدة النحوية على ضوء القراءة طالما صحت نسبتها إلى قارئٍ معروف. ومن الذين خطَّأوا القراءات على سبيل المثال الكسائي والمبرِّد، والزمخشري، والزجاج وغيرهم، أما سيبويه كما ذكرنا فإنَّه كان معتدلاً في نظرته إليها، وقد أشار إلى ذلك د. عثمان الفكي بقوله: "أما سيبويه فلم يخطئ القراءات ولكنه لجأ إلى التأويل فأكثر منه".[4]

من المواقف التي خطَّأ فيها النحويون القرَّاء الفصل بين المتضايفين- إذ قرر النحاة أنَّه لا يجوز الفصل بين المتضايفين إلا بالظرف والجار والمجرور عند البصريين، وبهما وبغيرهما عند

---

(1) سورة ص، الآية 3.

* قراءة أبي السمال، ينظر: البحر المحيط لأبي حيّان، 383/7.

(2) توضيح المقاصد ، 192/1.

(3) الأشموني: نور الدين على بن محمد بن عيسى الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ت: محمد محي الدين، دار الطلائع- مصر، 2014م، ج 1، ص 432.

(4) عثمان الفكي بابكر، الاستشهاد في النحو العربي، أصول النحاة ومناهجهم، ط 1، 1431هـ- 2010م، ص 294.

الكوفيين،واستشهد الكوفيون بقراءة ابن عامرلقولـهوتعـالىذَ(لِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍمِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)[1].بضم الزأي من(زيَّن)، ورفع الـلام مـن(قَتْلُ)، ونصـب الـدال أ(ولادَهم)، (شركائِهم) خفضا بالياء.والفريقان متفقان على اختصاصه بالضرورة.

وذكر ابن الأنباري تلك المسألة بقوله: "ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر، وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجرّ ".[2]

كما ذكر الزبيدي المسألة ومال فيها للمذهب البصري في المنع وخطَّأ القراءة المذكورة، إذ يقول: "... أمَّا القراءة (قَتْلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)فلا يسوغ الاحتجاج بها؛ لأنَّ الإجماع منعقد على أنَّه لا يجوز الفصل بغير الظرف في غير ضرورة الشعر،والقرآن ليس فيه ضرورة؛ ولأنَّ فصاحته أعجزت فصاحة كل فصيح".[3]

وقد أجاز أبو حيان الفصل بين المضاف والمضاف إليه لوروده سماعاً، حيث أجاز الفصل في قوله تعالى: چ ۇ ۇ ۆ ۆ چ بقوله: "جاءت نظائره في أشعار العرب، والصحيح جوازه، وإن كان أكثر النحاة يخصونه بالشعر...".[4]

أمَّا المرادي فقد أورد هذه المسألة عند شرحه لبيت الناظم التالي:

فصل مضافٍ شبه فعلٍ ما نصب مفعولاً أو ظرفاً أجز ولم يعب[5]

---

(1) سورة الأنعام:الآية137وقرأ ابن عامر(وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)بضم الزاي من(زُيِّن)، واللام من(قَتْلُ) وخفض الشركاء، وفتح الدال أ(ولادَهم).

(2) ابن الأنباري: "عبد الرحمن بن سعيد أبو البركات ابن الأنباري"، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، ت: جودة مبروك محمد مبروك، المكتبة العصرية، ط 1، 2002م، ج 3،ص 349.

(3) الزبيدي: عبد اللطيف أبي بكر السُّرجي الزبيدي (802هـ)ائتلاف النَّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة" ت: طارق الجنابي، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط 1، 1987م،ص 53-54.

(4) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب،ص/1846.

(5) ابن مالك، الألفية ،ص:38

بقوله:"هذا مذهب أكثر البصريين أنَّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه ممتنع إلا في الشعر، وذهب المصنِّف إلى أنه يجوز في السعة بشيئين:

الأول: ما نصبه المضاف المشابه للفعل من مفعول به أو ظرف أو مجرور، فمن الفصل بالمفعول به: قراءة ابن عامر: ﴿قَتْلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [1] وقوله: "شبه فعل" يشمل المصدر، واسم الفاعل، ومن الفصل بالمفعول مع اسم الفاعل قراءة بعض السلف: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾[2] بنصب الوعد وخفض الرسل[3] بإضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الأول "رسل" والفصل بينهما بالمفعول الثاني "وعده"*.

فالمرادي احتجّ بهذه القراءة دون تخطئتها برغم تخطئة بعض النحاة لها، والذي يمكن أن يُقال رغم الجدل المحتدم حول هذه القراءة إلا أن المرادي لم يبدِ رأيه بل شرح المسألة كما أوردها ابن مالك، الشيء الذي يُفهم منه أنّه على رأي ابن مالك كشيخه أبي حيان.

وعلى النهج ذاته سار الأشموني فأخذ بهذه القراءة المذكورة دون تخطئتها فقال: "والإشارة بذلك إلى أن الفصل بين المتضايفين ما هو جائز في السعة خلافاً للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقاً، فالجائز في السعة ثلاثة مسائل:

الأول: أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله، والفاصل إمّا مفعول به كقراءة ابن عامر: ﴿قَتْلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ وذهب المتقدمون من الكوفيين إلى أن هذا الفصل لا يجوز في غير ضرورة الشعر، وذهب جمهور البصريين إلى أنَّه لا يجوز أصلاً، والقولان مردودان كما ذكرنا".[4]

---

(1) سورة الأنعام، الآية 137.

(2) سورة إبراهيم، الآية 47.

(3) توضيح المقاصد، 405/1.

* وقراءة الجمهور: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ بإضافة اسم الفاعل "مخلف" إلى مفعوله الثاني "وعد" ونصب المفعول الأول "رسل" بعد ذلك.

(4) شرح الأشموني، 469/3-470.

يتضح مما سبق أن الشارحين ذهبا إلى ما ذهب إليه صاحب الألفية في إجازة الفصل بين المتضايفين في السعة بشروطٍ ، واحتجا بقراءة ابن عامر السابقة الذكر دون تخطئتها.

ومن تلك المواقف أيضاً : وصف البصريين حذف العائد على الموصول عند استطالة الصلة بالشذوذ، فأشار المرادي إلى المواضع التي يحذف فيها العائد على الموصول عند استطالة الصلة وذلك بعد قوله الناظم:

وبعضهم أعرب مطلقا وفي*ما الحذف أيّاً غير أيٍّ يقتفي[1]

بقوله: يعني أنّ غير أيًّا " من الموصلات يقتفيأيّاً " أي يتبعها في جواز الحذف، يعني حذف العائد إذا كان مبتدأ،لكن بشرط أن يكون في الصلة طول كقولهم: مّا أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً " أي هو قائل،ومنه قوله تعالى: چ ہ ہ ہ ھ چ[2] أي هو في السماء إله.

(1) ألفية ابن مالك،ص:16

(2) سورة الزخرف، الآية 84.

ثم قال:

يُستَطَل و َصلٌ وإِنَاْ ن لَم يُستَطَل فَالحَذفُ نَزرٌ و َأبَوا أن يُختَزَل

يعني:أن الصلة إذا لم يكن فيها طول، كان حذف العائد الذي هو المبتدأ نزراً أي قليلاً ضعيفاً، وليس بممتنع، والذي منه قراءة بعضهم:(تَمَامًا عَلَى الذي أَحْسَنُ)[1].أي هو أحسن، وقراءة بعضهم:(مَّا بَعُوضَةٌ)[2] أي هو بعوضة.ومذهب البصريين: أن ذلك لا يقاس عليه، ولم يشترط الكوفيون طول الصلة، بل أجازوا الحذف مطلقاً واتفقوا على عدم اشتراطه في "أي"".[3]

والملاحظ أنَّ المرادي قد توسط بين البصريين والكوفيين عندما وصف البصريون الحذف بالشاذ، والكوفيون يجيزونه مطلقاً، وصفه المرادي بالضعف والقلة، ولكنه جائز غير ممتنع، وبذا يمكن أن نصفه بالمعتدل حين قرر أن الحذف قليل ولم يحكم بالشذوذ كما قرر البصريون، ولم يذهب مع الكوفيين مع كثرة الوارد من الشواهد لديهم، وبذلك موقفه أقرب للسليم- عدم تخطئة القُرّاء.

أمّا الأشموني فيبدو أنه على مذهب البصريين –عدم القياس في الحذف عند استطالة الصلة- حيث قال: "أن يستطل وصلها نحو ما أنا بالذي قائل لك سُوءاً، أي بالذي هو قائل لك ومنه چ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئى ئى ی ی ئج ئح ئم ئى ئي بج بح بخ بم بى بي تج تح تخ تم تى تي ثج ثم ثى ثي جح جم حج حم خج خم سج سح سخ سم صح صم ضج ضح ضخ ضم طح طم ظم عج عم غج غم فج فح فخ فم قح قم كج كح كخ كل كم لج لح لخ لم له مج مح مخ مم نج نح نخ نم نى ني هج هم هى هي يج يح يخ يم يى يي ذٰ رٰ ىٰ ٌّ ٍّ َّ ُّ ِّ ّٰ چ إن لم يستطل الوصل فالحذف نزر" لا يقاس عليه، وأجازه الكوفيون،

---

(1) سورة الأنعام، الآية 154، وتمامها (ثُمَّ لَى الَّذِي أَحْسَنَ وَ تَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيْءٍ وَ هُدًى وَ رَحْمَةً لَعَلَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ).

(2) سورة البقرة، الآية 26، وتمامها (إِنَّ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَ يَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَ مَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ).

(3) توضيح المقاصد، 149/1.

ومنه قراءة يحى بن يعمر: (عَلَى الذي أَحْسَنُ)"وقراءة مالك بن دينار وابن السماك: (مِثْلاً مَّا بَعُوضةٌ) بالرفع، وقوله:[1]

لا تنو إلا الذي خيرٌ فما شيقتْ إلاَّ نُفُوسُ الأُلى للْشَرِ ناوُ وْنا

فالشاهد فيه قوله: "إلا الذي خير" حيث حذفت عائد الموصول وهو الضمير المقدر، مع كونه مرفوعاً بالابتداء، والصلة ليست طويلة وقوله: [2]

نيُعنَ بالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقَا سوَفَلاَ يَحِدْ عِنْ المَجْدِ والكَرَمِ

الشاهد في قوله:بمّا سفهٍ " فما موصولة، وصدر صلتها محذوف ، والتقدير:بما هو سفهٍ ، حيث حذف العائدإلى الموصول وهو الضمير المقدّر في الإعراب من جملة الصلة ، مع كونه مرفوعاً بالابتداء وليست الصلة طويلة.

فالأشموني رغم كثرة الشواهد الوارد ة لدى الكوفيين حكم بعدم القياس في الحذف إذا استطالت الصلة.

على الرغم من احترام الشارحين المُرادي والأشموني-للقراءات القرآنية إلا أنَّهما في أحيانٍ قليلة يصفان القراءة بالشذوذ أو الضعف، ولكن السمة الغالبة عليهما الاعتداد بالقراءات والاحتجاج بها.

ثالثاً : منهجهما في الاحتجاج بالقرآن:

اعتمد الشارحان على القرآن الكريم وقراءاته في شرح القواعد النحوية والصرفية في ألفية ابن مالك، وا ن قلَّ في الموضوعات الصرفية، واعتبراه المصدر الأول في إثبات القواعد التي احتوتها أبواب الألفية وفصولها.

---

(1) مجهول القائل، شرح الأشموني، 206/1.

(2) مجهول القائل، شرح الأشموني، 207/1، وشرح الكافية الشافية،296/1

وكان منهجهما في سوق الشواهد يقوم على:

تقديم الشاهد القرآني أولاًلأنّ القرآن الكريم كان مصدرهما الأول في الاحتجاج، وا إتباعه بشاهدٍ أو أكثر من القرآن أو الشعر في أغلب الأحيان، أو الحديث وذلك زيادة في الشرح والتوضيح- فتتوالى الشواهد "القرآنية والشعرية"بكثرةٍ واضحة على نحوٍ برز عنايتهما بالشواهد القرآنية قريبة من حيث العدد من الشعر يتضح ذلك من خلال الموضوعات التالية:

1- ذكر كلمة واحدة من الآية:

نحا الشارحان في الاستشهاد بالآيات القرآنية مناحي متعددة فاكتفيا في كثيرٍ من الأحيان بالاقتصار على ذكر موطن الاستشهاد في الآية فاجتزآ كلمة واحدة من الآية، من ذلك استشهادهم في باب نوني التوكيد بقوله تعالى:چۀچ(1) على إبدال الألف من نون التوكيد الخفيفة.

2- إيراد الآية بتمامها:

وقد يوردان الآية بتمامها، ولو كانت طويلة، كما صنعا في باب عطف النسق عند قول الناظم:

وَحَذفَ مَتبُوعٍ بِدَا هُنا استَبِح وَعطفُكَ الفِعلَ عَلَى الفِعلِ يَصِحّ (2)

إذ استشهدا بقوله تعالى: چ ۋ ۋ ۅ ۉ ۉ ې ې

چ(3)على جواز عطف الفعل المضارع على الفعل الماضي، لأنّ الاختلاف بينهما في اللفظ وليس في المعنى.

(1) سورة العلق، الآية 15.يُنظر توضيح المقاصد :126/3، 268.وشرح الأشموني: 102/5، 538 .وتمامها [كلا لئن لم ينته لنسفعا بالناصية].

(2)ابن مالك ،الألفية، ص:48

(3) سورة الفرقان :الآية 10.

إذ قال المرادي: "وقوله: وعطفك الفعلُ على الفعل يصح" يعني أنّ الأفعال في جواز عطف بعضها على بعضٍ كالأسماء نحو: "قام وقعد زيد" و"يقوم ويقعد"[1] ثم نبَّه المرادي على جواز عطف الماضي على المستقبل والعكس ،وهذا مما لم يصرح به المصنِّف، إذ أعمل الشرط في عطف الفعل على الفعل اتحاد زمانيهما فقط، فقال المرادي منبِّهاً على ذلك بقوله: "اعمل المصنِّف شرطاً في عطف الفعل على الفعل، وهو اتحاد زمانهما فلا يعطف الماضي على المستقبل ولا المستقبل على الماضي.

فإن قلت: فهل يشترط اتحاد اللفظ، أعني أن يكونا بصيغة الماضي أو بصيغة المضارع؟

قلت:لا بل يجوزعطف الماضي على المضارع نحو: چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕچ[2] وعكسه نحو: چ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ چ[3]وإنما ساغ ذلك لاتحاد الزمان.

فإن قلت:ليست هذه المثل من عطف الفعل على الفعل، وإنما هي عطف الجملة على الجملة.

قلت: لما كان الغرض منهاإنما هو عطف الفعل، لأنَّ فاعل الفعل الأول هو فاعل الفعل الثاني، صحَّ أن يقال: إنها عطف الفعل على الفعل".[4]

أما الأشموني فقد أورد هذه المسألة بقوله: "أما صحة عطف الفعل على الفعل فمشروطة باتحاد زمانيهما مضياً أو حالاً أو استقبالاً، والشاهد في الآية التي أوردها المصنِّف وهي قوله تعالى: چ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ چ هو في

---

(1) توضيح المقاصد:149/2.

(2) سورة هود: الآية 98.

(3) سورة الفرقان: الآية 10.

(4) توضيح المقاصد، 150/2.

قوله: "ويجعل"على قراءة الجزم عطفاً على جعل الذي هو في محل جزم، فعطف يجعل وهو مضارع على جعل وهو ماضي لاتحاد زمانيهما في الاستقبال".[1]

يتضح مما سبق أن الشارحين قد سارا على نهج واحدٍ في تناولهما لهذه المسألة وا يرادهما الشواهد، وا ن كان المرادي أضاف في تنبيه له شرطاً آخر في عطف الفعل على الفعل لم يصر ّح به ابن مالك، ولم يشر إليه الأشموني وهو قوله: "لا يشترط اتحاد اللفظ في عطف الفعل على الفعل" مما يقود بالقول إلى أنَّه كان أكثر دقة في الشرح من الأشموني.

3- إيراد شاهدين على مسألة واحدة:

وقد يستشهد الشارحان بشاهدين على مسألةٍ واحدة، وذلك كما صنعا في باب الإدغام عند قول الناظم:

ومـ ـا بتأبيتني قد فيوقتصر على تا كتبيّن العِبَر [2]

على جواز حذف أحد التاءين إذا اجتمعا في أول المضارع وكانت الأولى تاء المضارع والثانية تاء "تفعل"،إذ استشهدا بقوله تعالى: چ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆچ[3] وقوله تعالى: چ ڎ ڏ چ[4] ونبَّها على كثرة ورود هذا الحذف في القرآن الكريم.[5]

وقد أضاف الأشموني شاهداً ثالثاً وهو قوله تعالى: چ چ[6].

---

(1) شرح الأشموني، 541/4-542.

(2) ابن مالك، الألفية، ص79

(3) سورة هود، الآية 105.

(4) سورة القدر، الآية 4.

(5) ينظر توضيح المقاصد، 288/3، وشرح الأشموني، 556/5.

(6) سورة الليل، الآية 14.

كما ذكرا علة الحذف أي حذف أحد التاءين بقولهما: "وعلة الحذف أنَّه لما ثقل عليهم اجتماع المثلين ولم يكن سبيلٌ إلى الإدغام لما يؤدى إليه من اجتلاب همزة الوصل، وهي لا تكون في المضارع عدلوا إلى التخفيف بحذف أحد التاءين".[1]

وقد اتبع كل واحدٍ منهما شرحه لهذه المسألة عدة تنبيهات بلغت عند المرادي ستة تنبيهات، بينما عند الأشموني ثلاثة تنبيهات، فأورد المرادي في تنبيهه الثاني مذاهب العلماء حول التاء المحذوفة بقوله: "أبهم في قوله: "على تاء"ومذهب سيبويه والبصريين إنَّ المحذوفة هي التاء الثانيلأنَّ الاستثقال بها حصل، ولأنَّ الأولى دالة على المضارعة، وقد صرَّح بذلك في التسهيل في نسخةٍ مقروءة عليه فقال: والمحذوفة هي الثانية لا الأولى، خلافاً لهشام، يعني مذهب هشام أن المحذوفة هي الأولى، ونقله غيره عن الكوفيين".[2]

وقد اقتصر المصنِّف على جواز الحذف فيما اجتمع فيه تاءان، ولكن المرادي أضاف في نبيهه السادس أنَّه قد يُفعل هذا الحذف إيثاراً للتخفيف فيما تصدَّر فيه نونان، وذلك بقوله: "قد يفعل هذا التخفيف بالحذف فيما تصدَّر فيه نونان ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم: چڈ ڈ ژ چ[3] قال في شرح الكافية في هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاءي تتنزّل " حين قالتنزّل "هي الثانية، لأنَّ المحذوفة من نونيُزّل "في القراءة المذكورة إنّما هي الثانية.

(1) توضيح المقاصد، 288/3، شرح الأشموني، 556/5.

(2) توضيح المقاصد، 288/3-289.

(3) سورة الفرقان، الآية 25.

قال المرادي ومنه على الأظهر قوله تعالى: چ ھ ھ ے چ[1] على قراءة ابن عامر، وأصنلُفجِّي ولذلك سـ ُكن آخره".[2]

نلاحظ مما سبق أنَّ المرادي استشهد بالقرآن الكريم وقراءاته لتثبيت تلك القاعدة، ولكنه لم يخرجعن المألوف المتَّبع ؛إذ سلك منهجه السابق في الاستشهاد بالقرآن، فاحتجَّ بقراءتين على المسألة الواحدة.

وعلى النهج ذاته سار الأشموني فأورد القراءتين السالفتين نفسيهما لتثبيت تلك القاعدة المذكورة، وذلك بقوله في تنبيهه الثالث: "قال في شرح الكافية" وقد يفعل ذلك يعني التخفيف بالحذف بما تصدر فيه نونان، ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم: چ ڈ ڈ ژ چ في هذه القراءة دليل على أنّ المحذوفة من تاءي "تتنزل" حين قال "تنزّلُ " إنما هي الثانية، لأنَّ المحذوفة من نوتيُزلُ "في القراءة المذكورة إنما هي الثانية، قال الشارح: ومنه على الأزهر قوله تعالى: چ ھ ھ ے چ في قراءة عاصم، أضُنلَجِّي ْ "لذلك سـ ُكّن آخره".[3]

لقد تبيّن للدارسةمن خلال استعراض هذه المسألة، أنَّ الشارحين قد أضافا شيئاً جديداً في الشرح وهو إيراد التنبيهات،إلا أنَّ التنبيهات التي أوردها الأشموني هي عين تنبيهات المرادي لفظاً ومعنً ى-الأمر الذي يقود إلى القول بأنَّ الأشموني اقتبس هذه التنبيهات ممن سبقه من الشراحوالمـ ُرادي وا ِن ْ لم يصرِّح بذلك والله أعلم.

---

(1) سورة الأنبياء، الآية 88.

(2) توضيح المقاصد، 289/3.

(3) شرح الأشموني، 557/5.

4- الاستشهاد بالقراءة لتأكيد لهجة معينة:

وقدستشهدان بالقراءة تأكيداً لبعض اللهجات فيُوردان القراءة وفقاً للهجات محددة، من ذلك استشهادهما في باب النائب عن الفاعل عند قول الناظم:

وَ اِن بشَكلٍ خِيفَ لَبسٌ يُجتَنَبَاع. قَد يُرَى لِنَحوِ حَبَّ (1)

بقراءة علقمة* لقوله تعالى: چ چ چ چ چ[2] بالكسر فقال المرادي:يعني أنَّ المضاعف المدغم يجوز في فائه ما جاز في فاء باع من إخلاص الضم والكسر والإشمام نحوحِبَّ" و"دِدَّ" وقُولِ(بضاعتنا رِدَّتْ)إلينا ولكن الأفصح في المضاعف الضم، وقال بعضهم لا يجوز غيره والصحيح الجواز.[3]

وقال الأشموني: وما لباع" ونحوه من جواز الضم والكسر والإشمامقيُرى لنحو حبُ "وردَ من كل فعل ثلاثي مضاعف مدغم ولكن الأفصح هنا الضم حتى قال بعضهم: لا يجوز غيره والصحيح الجواز فقد قرأ علقمةِ"دّت إلينا"، ولو رِدُّوا".[4]

يتبيّن مما بق أنّ الشارحين قد أجازا هذه اللغة وأكداها باستشهادهما بالقراءة السابقة الذكر، دون تأييدها بشاهدٍ آخر- مما يدل على اعتمادهما على القراءات القرآنية في الاحتجاج.

---

(1) ابن مالك، الألفية، ص24

* قراءة علقمة بن قيس النجعي الهمداني، مقرئ وفقيه، روى الحديث عن بعض الصحابة، وتوفى سنة 62هـ ينظر غاية النهاية، 516/1.

(2) سورة يوسف، الآية 65.

(3) توضيح المقاصد، 254/1.

(4) شرح الأشموني، 202/2.

5-الجمع بين قراءتين في موضع واحدٍ :

كما جمعلشارحان بين قراءتين في موضع واحدٍ ، ومن ذلك ما ورد في باب الموصول بعد قول الناظم:

ثَلُهَ ـَا ذَا بَـعدَ ما استِفهَ ام أوِ.مَ ـَن إْذَا لَم تُلغَ فالِكَلاَمِ [1]

قال المرادي: "يعني أن من الموصولات التي تستعمل بمعنى "الذي" وفرعه بلفظ واحد كـ"ماذا" بشرطين:

الأول: أن تقع بعد "من" أو "ما" الاستفهاميتين، خلافاً لما منع وقوعها بعد "من".

الثاني: أن تكون غير ملغاة، والمراد بالإلغاء أن تركب مع "ما" أو "من"فيكونا اسماً واحداً ولها حالة الإلغاء معنيان:

أحدهما: وهو الأشهر: أن يكون المجموع اسم استفهام، فلا يعمل فيه فعل متقدم.

والآخر:أن يكون اسماً موصولاً أو نكرة موصوفة، ولها شرط ثالث أهمله لوضوحه، وهو أن لا تكون إشارية نحو "من ذا" أو "ماذا" وقد اتضح بما ذكر أن "ماذا" لها أربع استعمالات، ويجوز في نحو "ماذا" صنعت وجهان:

أحدهما: أن تكون "ذا" موصولة فتكون "ما" حينئذ مبتدأ "ذا" وصلته خبر "ما" والعائد محذوف.

والآخر: أن تكون ملغاة، أي مركبة مع "ذا"فيجعلان اسماً واحداً من أسماء الاستفهام، فتكون "ماذا"مفعولاً مقدماً لصنعت.

---

(1) ابن مالك، الألفية، ص:15

ويظهر أثر الاحتمالين في البدل من اسم الاستفهام وفي الجواب، فبدل الأول مرفوع، وكذلك جوابه على المختار، وبدلالثاني منصوب وكذلك جوابه على المختار، لأنّ حق الجواب أن يطابق السؤال، وقد قرئ بالوجهين في قوله تعالى:چ چ[1].

قرأ أبو عمرو برفع "العفو" والباقون بنصبه، فتكون "ذا"في قراءته موصول، وفي قراءتهم ملغاة. [2]

أمّا الأشموني فجمع بين القراءتين السابقتينثمّ أكّد وقوع "ذا"ملغاة بقراءةٍ أخرى، وهي قوله تعالى: چڈ ژ ژ ڑ ڑ کک ک کچ[3].

فأشار الأشموني إلى ذلك بقوله: ".... فتقول عند جعلك "ماذا"موصولاً، ماذا صنعت؟ أخيرٌ أم شرٌ ؟ بالرفع على البدلية من "ما" لأنّه مبتدأ "ذا"وصلته خبر، وتقول عند جعلهما اسماً واحداً "ماذا صنعت؟ أخيراً أم شراً؟ وكذا تفعل في الجواب، نحو: چ چوقرأ أبو عمرو برفع"العفوُ " على جعل "ذا"موصولاً والباقون بالنصب على جعلها ملغاة كما في قوله تعالى: چ ڑ ڑ کک ک کچ. [4]

نلاحظ مما سبق أنّ الشارحين لم يرجّح أحدٌ منهما إحدى القراءتين بل اكتفيا بذكرهما من غير تفضيلٍ ،إذن يتبيّن لنا أنّ المفاضلة في كلام العرب وليست في كلام الله، فالقراءات كلها حُجة .

---

(1) سورة البقرة، الآية 219.

(2) توضيح المقاصد، 142/1.

(3) سورة النحل، الآية 30.

(4) شرح الأشموني، 187/1.

6- القرآن متبوع بالحديث:

وقد يأتي الشاهد القرآني مؤيداً بالحديث الشريف وا ٍن قلَّ ذلك،فالمُرادي احتجَّ بالقرآن مؤيداً بالحديث النبو ي الشريف في أربعة مواضع فقط، من ذلك ما ورد في باب عوامل الجزم بعد قول الناظم:

بِلاَ ولاَ مٍ طَالِبَاً ضَعْ جَزْمَ فَاِي الفِعْلِ هَكَذَا بِلَمْ وَ لَمَّا[1]

على أنَّ عوامل الجزم ضربان، أحدهما يطلب فعلاً واحداً، والآخر يطلب فعلين، فالأول: أربعة أحرف، وهي "لا، ولم، واللام، ولما" فقال المرادي: وأما "اللام" فتدخل على فعل المفعول مطلقاً، نحو: لأُعن بحاجتك"وتدخل على فعل الفاعل مسنداً إلى الغائب كقوله تعالى: چ ج ج ج چ[2]وإلى المتكلم مشاركاً نحو: چ ھ ے چ[3] وذكر الشارحأنَّ دخولها على مضارع الغائب والمتكلم كثيراً، وأما دخولها على مضارع المخاطب المبني للفاعل قليل استغناءً بصيغة أفعل، قالوا: وهي لغة رديئة.

وقال الزجاجي:هي لغة جيّدة، ومن دخولها قراءة عثمان وأبي وأنس*چ گ گ چ[4] وقوله في الحديث:"لتأخذوا مصافكم"[5].[6]

---

(1) ابن مالك، الألفية، ص:58

(2) سورة الطلاق، الآية 7.

(3) سورة العنكبوت، الآية 12.

* هو أبو حمزة أنس بن مالك بن النضر، خادم رسول الله(صلى الله عليه وسلم) وأحد المكثرين من رواية الحديث، قيل توفى سنة 93هـ،ُنظر أسد الغابة،لابن الأثير ،294/1.

(4) سورة يونس الآية 58.

(5) القرطبي: الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، "تفسير القرطبي"، ت: أحمد عبد العليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، مصر، ط 4، 1372هـ، ج 8،ص 354.

(6) توضيح المقاصد، 329/2.

7- القرآن متبوع بالشعر:

أما القرآن الكريم متبوعاً بالشعر، ففي ثمانية عشر موضعاً عند المرادي، ويكثر عند الأشموني منها: ما ذهب إليه النحاة في إعراب الاسم المعتل بعد قول الناظم: كذا أيضاً يجرُّ" على أن الاسم المنقوص يُجرُّ بالكسرة منوية كما رفع بضمة منوية، لثقل الضمة والكسرة على الياء.

أشار المرادي إلى ذلك بقوله: كذا يُجرُّ" أي يجر بالكسرة منوية كما رُفع بضمة منوية لثقل الضمة والكسرة على الياء كقوله تعالى: چ چ[1] فعلامة جره كسرة مقدرة في الياء استثقالاً لا تعذراً لإمكان النُطق بها كقول جرير:

فيوماً يُوافين الهوى غير ماضيٍ [2]

[فالشاهد فيه قوله: "ماضيٍ" حيث حُركّت الياء فيه للضرورة].

وعلى ذات النهج سار الأشموني إلا أنّه أضاف شاهداً قرآنياً آخر، وهو قوله تعالى: چۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ چ[3]. مما دلّ على أنّه أكثر إيراداً للشواهد على المسألة الواحدة مقارنة بالمرادي. [فالشاهد في الآية قوله: "وادٍ" حيث وقعت مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء المحذوفة.

---

(1) سورة البقرة، الآية 186.

(2) جرير بن عطية، ديوانه، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لا ط، ص 140، وتوضيح المقاصد، 79/1. وتمامه: ويوما ترى منهن غولا تغول.

(3) سورة الشعراء، الآية 225. يُنظر شرح الأشموني، 83/1.

8- القرآن بعد الشعر:

درج الشارحان في حالاتٍ نادرة جداً على جعل الآية القرآنية الشاهد الثاني بعد بيت الشعر في المسألة الواحدة لتقويته وتأكيده ،من ذلك استشهادهما في باب النعت عند قول الناظم:

ونعتوا بجملةٍ فأُغْطِيَتْ..مَا أَعْطَيْتُهُ خَبَرَا[1]

على جواز وقوع الجملة صفة للمعرف "بأل" الجنسية، والأصل أن تقع الصفة بعد النكرة بقول الشاعر:

ولقد أمرٌ على اللَّئِيْمِ يسُبُّنِيفأعِفُّ ثُمَّ أقُولُ لا يُعنِينِي[2]

فجعلا جملة "يسبني" صفة "اللئيم" لا حالاً منه؛لأنَّ المعنىولقد أمرٌ على لئيم من اللئام ثم اتبعا البيت بقوله تعالى: چ ۇۆ ۆ ۈ ۈ ۇ چ[3]على أنَّ جملة "نسلخ" صفة لـ"الليل" لا حال منه، ويجوز أن تعرب حالاً، لأنَّ "الليل"معرَّف بأل الجنسية. [4]

أما أمثلة استشهادهمابالقراءات الشاذة فهي كثيرة، وقد تقدّم ذكر بعضها، ومن ذلك استشهاد المرادي في باب المقصور والممدود بقراءة طلحة* لقوله تعالى:چ

چ[5].

---

(1) ابن مالك،الألفية ،ص:45

(2) نسبه الأصمعي إلى الشاعر الجاهلي شمر بن عمرو الحنفي، ينظر الأصمعيات، ص 126، وينسب إلى رجلٍ من بني سلول في توضيح المقاصد 88/2 ، وشرح الأشموني 225/1.

(3) سورة يس، الآية 37.

(4) ينظر توضيح المقاصد، 89/2، وشرح الأشموني، 265/4-265.

* هو طلحة بن مُصرِّف الهمداني، أقرأُ أهل الكوفة، كان يسمى سيِّد القرَّاء وتوفي سنة 112هـ، ينظر غاية النهاية، 343/1، والأعلام، 230/3.

(5) سورة النور، الآية 43.

على مد الاسم المقصور شذوذاً ، حيثَنقَرأَه: "بَ رَ ْ قِـهِ "، فالشاهد في الآية قوله "سناء" حيث مـ ُ دَّ والأصل فيه القصر وهي قراءة شاذة.

إذ أجازوا قصر الممدود للضرورة واختلفوا في مد المقصور وذلك ما أشار إليه ابن مالك بقوله:

وقصر ذي المدِّ اضطراراً مـ ُ جمع ....عليه والعكس ُ بحلفٍ يقع[1]

كان المرادي يـ ُ صدر الآية موضوع الاحتجاج بقوله: قال تعالى، وقوله تعالى،أما القراءات فكان أحياناً يذكر القراءة دون صاحبها، كأن يقول: "هناك من قرأ" أو "وقرئ"وقراءة من قرأ، وشاذاً ، وبالوجهين، وفي السبعةوقراءة من جر ّ ، وبعض السلف، وبالوجوه الثلاثة وغيرها.

ثم نجده أحياناً يذكر أصحاب القراءات. أما الأحكام التي يصدرها لتأييد القواعد النحوية والصرفية أو تصحيحها أو الردُّ على أصحابها نجدها كالآتي:

كثيراً ، وأكثر ، والصحيح، الفصيح، كثير جداً ، قليل، محجوج به، نادر ، وغير محجوج به وما إلى ذلك فهي موجودة في متن الشرح ملفوظة أو مفهومة من السياق، وأنه استخدم هذه الأحكام لتقوية استعمال لغة من لغات العرب، أو لدعم مذهب من المذاهب ،وكان دقيقاً في نقله لآيات القرآن وضبطها، حيث أننا لم نعثر في متن الشرح ما يشير إلى أنه قد نسخ آية خطأً أو صحـّفها.

و الأشمونيأيضلًار على نهج ابن مالك والمـ ُ رادي من قبله في الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته، حيث كان يستشهد بالقراءات المتواترة والشاذة.

(1) ألفية ابن مالك، 64/1.

أغلب شواهده القرآنية لا يصدرها بقوله "قال تعالى"، ولكنه كان يقول مثلاً : ولا حجة في:

چ چ[1].

وأحياناً يذكر القراءة دون صاحبها، ويذكر بدلاً من ذلك بعض العبارات منها: كقراءة بعضهم، وفي قراءة، وفي نحو، وغيرها وفي بعض الأحيان يذكر أصحاب القراءات نحو قوله: من هذا قراءة ابن ذكوان، وقراءة أبي السمال وغيرها.

أما الأحكام التي يذكرها الأشموني لتأييد القواعد لا تختلف كثيراً عن تلك التي كان يوردها المرادي، كأن يقول مثلاً : قليل، وكثير، ونادر، وصحيح، وشاذ، ولا يقاس عليه، ونحوها.

الاعتماد على القرآن في الاحتجاج:

يرى كثير من النحاة الاعتماد على القرآن وحده في تثبيت القواعد، وذلك لأن ّ أهم باعث على وضع النحو هو الحرص على صون النص ّ القرآني من الشوائب، ففي الشرح العديد من المسائل التي احتج لها الشارحان بالقرآن الكريم فقط لإثبات قاعدة ما، ومن ذلك ما ذكره المرادي في باب الموصول، عند حديثه عن أقسام ِ ْ الم ّوصولة إذ جعله المُرادي أربعة أقسام مستنداً فيما قاله على القرآن الكريم فقط ومن هذه الأقسام: [2]

(1) موصولة ولها أربعة أنواع:

أ- للعاقل كقوله تعالى: چ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ چ[3].

ب- المنز ّل منزلة العاقل، كقوله تعالى: چ چ[4].

ج- المختلط به بين العاقل وغير العاقل، كقوله تعالى: چ ڃ ڃ ڃ ڃ ڄ ڄ ڄ ڄ ڦ ڦ ڦ ڦ چ[1].

---

(1) سورة البقرة، الآية 29.

(2) توضيح المقاصد، 135/1.

(3) سورة الأنعام، الآية 25.

(4) سورة الأحقاف، الآية 5.

د- المقترن به نحو: چ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ چ[2].

أو وقع من على ما لا يعقل لاقترانه بمن يعقل فيما فصل بَيْنَ ".

(2) شرطية كقوله تعالى: چ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ چ[3].

(3) استفهامية كقوله تعالى: چ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ چ[4].

(4) نكرة موصوفة نحو :مرّرت بمن معجبٍ لك".[5]

ففي هذه المسألة خالف المرادي بعض النحاة كأبي علي الفارسي، حيث جعل من أقسام مَنْ " أن تكون نكرة غير موصوفة بقوله: "وزاد أبو علي في أقسام من أن تكون نكرة غير موصوفة كقول الشاعر:

ونِعْمَ مَنْ هُوَ في سِرٍّ وإعلانِ [6]

والصحيح أنها لا تكون غير موصوفة. [7]

[الشاهد فيه قولهنعم "مَنْ " حيث حكى أبو علي الفارسيأنَ "مَنْ " هنا نكرة تامة غير موصوفة].الظاهرأن هذا الرأي تفرَّد به أبو علي الفارسي، كما يقول السيوطي "ذكر الفارسي أن مَنْ " تقع نكرة تامة، بلا صلة ولا صفة ولا تضمن شرط، ولا استفهام كقولهنعم من هو في سرٍّ

---

(1) سورة الحج، الآية 18.

(2) سورة النور، الآية 45.

(3) سورة الأعراف، الآية 186.

(4) سورة البقرة، الآية 255.

(5) توضيح المقاصد، 136/1-137.

(6)وهذا عجز بيت لم يعرف قائله وصدره :نعِم مزكأ من ضاقت مذاهبه ينظر: توضيح المقاصد، 138/1، ولسان العرب، 96/1.

(7) توضيح المقاصد، 138/1.

وا ٍعـلان"لـم يوافقـه أحـدٌ علـى ذلـك[1]، وقـال ابـن هشـام: قّـدّر أبـو علـيمـن هـذا تمييـزاً والفاعـل مستراً ".[2]

وقـال ابـن يعـيش: "أقسـامها كأقسـام "مـا" فـي جميـع مواضـعها إلا فـي وقوعهـا نكـرة غيـر موصوفة".[3]

والشيء ذاته قال به الأشموني عند حديثه عن معاني حروف الجر، استشهد على أنمَّ ِنّ ْ " تجـئ لأغـراض مختلفـة مستنداً فيمـا قالـه علـى القرآن الكـريم فقـط حيـث قـالهـأتّي مـ ِن ْ "لمعـانٍ جملتها عشرة، اقتصر منها على الخمسة الأولى وسنذكر منها ثلاثاً :

أ- التبعـيض: نحـو: چ ٻ پ پ چ[4] وعلامتهـا أن يصـح أن يخلفهـا بعـض، ولهـذا قـرئ بـَعـْض َ ما تحبون).

ب- بيـان الجـنس: ومنـه قولـه تعـالى: چ چ[5] وعلامتهـا أن يخلفهـا اسـم الموصول.

ج- ابتداء الغاية في الأمكنة باتفاق نحو: چ پ پ پ پ چ[6] وقد تأتي لبدء الغاية في الأزمنة أيضاً خلافاً لأكثر البصريين نحو:چڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ چ[7]. [8]

الشارحان لم يختلفا في شواهدهما على المسألة، حيث اعتمدا على القرآن فقط، ولكن زاد الأشموني في شواهده بعض القراءات تقويةً لمذهبه.

---

(1)السيوطي ،" همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" المحقق: عبد الحميد هنداوي،الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر ، 353/1.

(2)ابن هشام: " مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"،المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله،الناشر: دار الفكر – دمشق،ط6 ، 1985م،569/1.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل ،411/2.

(4) سورة آل عمران الآية 92.

(5) سورة الحج، الآية 30.

(6) سورة الإسراء، الآية 1.

(7) سورة التوبة، الآية 108.

(8) شرح الأشموني، 199/3.

من ناحية أخرى الأشموني يكثر من الاحتجاج بالقرآن الكريم للمسألة الواحدة مقارنةً بما يأتي به المُرادي من آياتٍ ، حيث استدل بأربع آيات قرآنية على المسألة الواحدة، الشيء الذي لم يفعله المرادي في شرحه، من ذلك قوله[1]: أن لفظ "كل" إن أضيف إلى الضمير فالأكثر أن يكون تابعاً لاسم قبله، وتوكيداً لذلك الاسم كما ورد في قوله تعالى:

1- ﭽ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭽ[2].

2- ﭽ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭽ[3].

3- وقوله: ﭽ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﭽ[4].

4- وقوله: ﭽ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﭽ[5].

والجدير بالذكر أن هذه المسألة من الإضافات التي يأتي بها الأشموني في شرحه والتي لم يشِر إليها ابن مالك، كما يُلاحظ أن المرادي لم يتطرق إليها.

شرح معاني الآيات:

إذا نظرنا في الشرحين وموقف الشارحين من بيان معاني الآيات ومدلولاتها نجد أنَّ الأمر مختلف بينهما فالمرادي لا يميل إلى شرح معاني الآيات إلا نادراً ، بينما الأشموني نجده أكثر ميلاً إلى الشرح والتفسير، مما أضفى على شرحه سمة مزج النحو باللغة، بجانب قضايا أخرى كالمنطق وغيره.

من الحالات التي شرح فيها المرادي المعنى ما نبَّه إليه في باب الإبدال عند قول الناظم:

---

(1) شرح الأشموني ، 354/4.

(2) سورة البقرة، الآية 31.

(3) سورة طه، الآية 56.

(4) سورة يس، الآية 36.

(5) سورة ص، الآية 73.

وكَُنِنْهَ ينا ً لِفُعلَى و َصفاًَ بالوفَنَجهَ ينِ ع َنهُ م يُ لفَى[1]

أشار بذلك إلى أنَّ فُعلى إذا كان وصفاً يجوز فيها وجهان أحدهما: إبدال الضمة كسرة، فتصبح الياء، والآخر: إبقاء الضمة فتقلب الياء واواً، فتقول في أنثى الأكيس والأضيق: الكيسى والضيقى على الأول، والكوسى والضوقى على الثاني.

فقال المرادي في أحد تنبيهاته:إنّ ّ كلام الناظم مخالف لكلام سيبويه من وجهين:

أحدهما: أنه أجاز في فُعلىوصفاً وجهين وهم جزموا بأحدهما، فقالوا تقلب ياء فُعلى اسماً، واواً كـ"الطوبى"والكُوسى" وهما من الطيب والكيس، ولا تقلب في الصفة ولكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء نحو: "مشية حيكى" يقال:خاك في مشيه حياكاً إذا حرَّك منكبيه، قِسْ هَ"ةضِ يز ى"[2] أي جائرة، من قولهم:ضازة حقه يضيزه إذا بخسه وجار عليه والأصل ضُ يزى وحُ يكى بالضم، لأنه ليس في الصفات فِعلى بالكسر وفيه فُعلى بالضم، فأبدلوا من الضمة كسرة لتصبح الياء على حد فعلهم فيبِيْضٍ "فرقاً بين الاسم والصفة. [3]

فالمادُي هنا شرح المسألة بمعناه في اللغة، أمّ ا الأشموني فإنه لم يتعرض لشرح هذه المفردة بعينها، ولكن من النماذج التي شرح فيها الأشموني الآيات ما يلي:

1- قال تعالى: چۆ ۆ و و ۆ ۆ ې ې ې ې چ[4] قال: "والمعنى ليست الأصنام التي تدعون من دون الله عباداً أمثالكم في الإتصاف بالعقل، فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم لكنتم مخطئين ضالين، فكيف حالكم في عبادة من هم دونكم بعدم الحياة والإدراك؟".[5]

---

(1) ابن مالك، الألفية،ص77

(2) سورة النجم، الآية 22.

(3) توضيح المقاصد، 3/234-235.

(4) سورة الأعراف، الآية 194.

(5) شرح الأشموني، 1/424-425.

فالذي قام به الأشموني هنا هو تفسير الآية، ولكن يبدو أنّ الأشموني كان مُصيباً فيما ذهب إليه، فبرجوعنا إلى تفسيرها لدى الزمخشري، قال: چ ۇ ۇ و و ۇ ۇ چ أي تعبدونهم وتسمونهم آلهة من دون الله عباداً أمثالكم وقوله: چ ى ى چ استهزاءُ بهم، أي قصارى أمرهم أن يكونوا أحياء- عقلاء، فإن ثبت ذلك فهم عباداً أمثالكم لا تفاضل بينكم، ثم أبطل أن يكونوا عباداً أمثالكم، فقال تعالى: چ چ[1] وقيل عبادٌ أمثالكم مملكون أمثالكم".[2]

2- وقال الأشموني في حديثه عن "كاد" قال: "قال في شرح الكافية: قد اشتهر القول بأن كاد إثباتها نفي ونفيها إثبات حتى جُعل هذا المعنى لغزاً: [3]

أَنْحَوِيَّ هَذَا الْعَصْرِ مَهِي لَفْظَجَرِيتةٌ فِي لِسَانَيْ جُرْهُمٍ وَثَمُوْدِ
إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُوْرَةِ الْجَحْدِ أَثْبَتَتْ أَثْبَتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُوْدِ

وإن معناها منفي إذا صحبها حرف نفي، ثابت إذا لم يصحبها وكذلك قوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ۋ ۋ چ[4] وهو أبلغ في نفي الرؤية من أن يقال: يرها؛ لأنَّ من لم يرَ قد يقارب الرؤية، بخلاف من لم يقارب، وأما قوله تعالى: چ ج چ چ چ[5] فكلام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقتٍ غير وقت الآخر والتقدير بعد أن كانوا بُعداء من ذبحها غير مقاربين له وهذا واضح والله أعلم".[6]

---

(1) سورة الأعراف، الآية 195.

(2) الزمخشري :أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)،" الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل" ،الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، ط3- 1407 هـ، ج 2، ص 138.

(3) شرح الأشموني، 465/1.

(4) سورة النور، الآية 40.

(5) سورة البقرة، الآية 71.

(6) شرح الأشموني، 468/1.

المبحث الثاني : الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف:

موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث:

لم يكن موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف كموقفهم من القرآن الكريم، فقد اتفقوا جميعاً على الاحتجاج بالأخير من حيث المبدأ وا ن تحايل بعضهم على رفضه بتخطئة القراء تارةً وبالتأويلات البعيدة تاراتٍ أخرى ،في حين أنَّ كلمتهم قد اضطربت في مبدأ الاحتجاج بالحديث ،فمنعته طائفة، وأجازته أخرى ،وتوسطت ثالثة.

وترى خديجة الحديثي: "أن ابن الضائع "686هأوّل من نُقِل عنه أنه أشار إلى احتجاج النحويين بلحديث معللاً عدم احتجاجهم به كونه مروياً بالمعنى"[1] قال السيوطي: "وقال أبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل: تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن الكريم، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللفظ كلام النبي صلى الله عليه وسلَّم لأنَّه أفصح العرب".[2]

ويعدُّ ابن مالك أول من استشهد بالحديث الشريف وأكثر منه، كما نقل السيوطي عن أبي حيان قوله: "قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب، كأبي عمرو بن العلاء

---

(1) الحديثي : خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف،دار الرشيد للنشر، العراق،1981م. ص16.

(2)السيوطي، الاقتراح، ص 94.

وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين والكسائي والفرّاء وعلى بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد وأهل الأندلس.

وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال: إنما ترك العلماء ذلك، لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية، وا ٍنما كان ذلك لأمرين:

الأولأن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم لم تقل بتلك الألفاظ جميعها.

الأمر الثانيأنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث ،لأنَّ كثيراً من الرواة كانوا غير عرب، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك". [1]

إلاَّأنَّ المسلَّم به أن الحجة القائلة بعدم الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف لدى النحاة الأوائل ليس لها ما يسندها والعديد من المواقف تدفعها، منها:

1- قدامىالنحاة ومنهم سيبويه استدلوا بالحديث، لكنهم لم يعولوا عليه كثيراً، ربما كان السبب في ذلك صعوبة تخريج الحديث وتتبُّع مصادره في تلك الفترة خلافاً لما ذهب إليه محمد عيد "..يُعزى ذلك لتنزيه السنة عن إخضاع نصوصها إلى التحليل والدراسة واستنباط القواعد، وأن التحرز الديني وحده هو سبب إحجام النحاة عن الاستشهاد بالحديث". [2]

---

(1) الاقتراح، ص 95.

(2) محمد عيد، الرواية والاستشهاد في اللغة، عالم الكتب، القاهرة، 1976م،ص 129.

ولكن إذا كان الأمر كما ذهب إليه محمد عيد، ورده عدم احتجاج القدامى لتنزيه السنة والحديث النبوي عن إخضاعهما للاحتجاج، فالقرآن الكريم أولى من السنة النبوية بالتنزيه وعدم إخضاع نصوصه إلى التحليل واستنباط القواعد.

2- يتحفظ النحاة على الاحتجاج بالحديث بحجة أن رواته من الموالي، ولا يتحفظون على رواة الشعر وجلّهم من الموالي، وندلل على ذلك بحديث البغدادي عن أبيات سيبويه المجهولة قال:"كون أبياته أصحّ الشواهد، التزمنا في هذا الشرح أن ننصّ على ما وجد منها بيتاً بيتاً، ونميزها عن غيرها ليرتفع شأنها، ويظهر رجحانها، وربّما رُوى البيت الواحد من أبياته، أو غيرها على أوجه مختلفة، ربّما لا يكون موضع الشاهد في بعضها أو جميعها، ولا ضير في ذلك، لأن العرب كان ينشد شعره للآخر، فيرويه على مقتضى لغته التي فطره الله عليها، بسببه تكثر الروايات في بعض الأبيات فلا يوجب ذلك قدحاً فيه ولا غضاً منه...." [1] فكيف يقبل الشاهد برواياته المختلفة المتعددة، ويرفض الحديث بسبب اختلاف ألفاظه وتعدد رواياته.

على أية حال كان اختلاف آراء النحاة المتأخرين حول الاحتجاج بالحديث على ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب المانعين، ويمثله "ابن الضائع"وأبو حيّان الأندلسي، وسندهما أمران: [2]

أ- أنّ الأحاديث لم تُنقل كما سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم إنّما رُويت بالمعنى.

ب- أنّ أئمة النحو المتقدمين من البصريين والكوفيين لم يحتجوا بشيءٍ منه.

---

(1) البغدادي: عبد القادر بن عمر البغدادي، "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 9/1 .

(2)المصدرالسابق نفسه، 16/1.

الثاني:مذهب المجوِّزين مطلقاً : ويمثل القائلين به ابن مالك، ورضي الدين الاستراباذي "688هـ" ونقله البغدادي بقوله:ويُمثله ابن مالك، وتبعه الدماميني، وحُجة المجوِّزين للاستشهاد بالحديث:

أ- النقل بالمعنى كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب، وقبل فساد اللغة، وغايته: تبديل لفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق، على أن اليقين غير شرطٍ بل الظن كافٍ .

ب- أنه لا يلزم من عدم استدلالهم أئمة النحو بالحديث عدم صحة الاحتجاج به.

وأضاف الاستراباذي إلى صحة الاحتجاج بالحديث، الاحتجاج بكلام الصحابة وآل البيت رضي الله عنهم".[1]

الثالث: مذهب المتحفظين:

وقف هؤلاء موقفاً وسطاً بين المانعين والمجوِّزين "وكان الشاطبي (تـ590هـ) المتحدث بلسانهم والمدافع عن رأيهم، فقد أجاز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها ومع ذلك نجده ينفي أولاًاحتجاج النحاة المتقدمين على ابن مالك بالحديث، وا ِنه لم يجد من احتج قبله سوى ابن خروف وقد قسموا الحديث إلى قسمين:

الأول: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

الثاني:قسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصودٍ خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم فهذا يصح الاستشهاد به.[2] وتبعه السيوطي المتوفي سنة911هـ فقال:"وأما كلامه صلى الله عليه وسلم،فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك ندر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلةٍ أيضاً ".[3]

---

(1) الخزانة، 9/1.

(2)الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص 25.

(3) السيوطي،الاقتراح، ص16.

هذا إيجاز ما ورد من موقف النحاة عن الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، وهناك رأي لمجمع اللغة العربية في هذا الصدد فيما يلي نصه:

رأي مجمع اللغة العربية الاحتجاج ببعض الأحاديث في أحوال خاصة مبينة فيما يلي:

1- لا يُحتجّ في العربية بحديثٍ لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الستة فما قبلها.

2- يحتجّ بالحديث المدوّن في الكتب المذكورة آنفاً على الوجه الآتي:

أ- الأحاديث المتواترة والمشهورة.

ب- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

ج- الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.

د- كتب النبي صلى الله عليه وسلم.

هـ- الأحاديث المروية لبيان أنه كان صلى الله عليه وسلم يخاطب كل قوم بلغتهم.

و- الأحاديث التي دوّنها من نشأ بين العرب الفصحاء.

ز- الأحاديث التي عرف حال رواتها أنهم لا يجيزون الحديث بالمعنى، مثل: القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.

ر- الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة. [1]

ترى الدراسة أنه كان من الأجدى أن يتوقف النحويون عند المسائل التي شذّت في الأحاديث النبوية، لكن إذا كانت المسألة النحوية التي يحتج لها بالحديث لها ما يؤيدها من القرآن والشعر وكلام العرب، فلماذا يرفضها النحاة؟ فمن الأجدى الأخذ بها بدلاً من رفضها لا لسبب إلا لأن الشاهد فيها حديث نبوي، والرأي أن يعتمد على الحديث من هذه الشاكلة كغيره من شواهد اللغة لما له ما يؤيده من دليل.

---

(1) مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية، طبعة بولاق، 1939م، 7/4.

منهجهما في الاحتجاج بالحديث:

اعتمد كلٌّ من الشارحين على الأحاديث النبوية الشريفة في الاستشهاد، ولعل الطريق أمامهما أصبحممهداً لاعتماد عدد قليل من النحاة على الحديث في الاحتجاج وتثبيت القواعد النحوية والصرفية، وخاصة عند شيخهما ابن مالك، بل ويعدُّ هو رائد هذا الاتجاه، الشيء الذي سهل لهما السير على منواله، وانتحاء سبيله في الاستشهاد بالحديث، فسارا على هذا الطريق الذي يعد من الطرق التي لم يسلكها الأقدمون لأسباب لم تكن واضحة بالقدر الذي يمكن الدارسين من استجلاء الحقيقة، ومع ذلك وجدوا كتب المتأخرين تزدحم بأعداد ليست بالقليلة من شواهد الحديث وخاصة كتب ابن مالك.

أ- منهج المرادي:

كان يسير على نهج ابن مالك الذي كان "أكثر ما يستشهد بالقرآن الكريم، فإن لم يجد فيه شاهداً عدل إلى الحديث، وا ٍن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب".[1]

فالمتأمل في مؤلفات المرادي يجده معتداً بالحديث الشريف لإثبات آرائه النحوية والصرفية.

فقد استشهد في كتابه التوضيح بسبعةٍ وثلاثين حديثاً جُ لها في النحو، عدا ثلاثة أحاديث فقط احتج بها للصرف منها ما يلي:

ما أورده في باب إبدال فاء الافتعال تاءً " عند قول الناظم:

ذو اللِّينِ "فا" "تا"في افتعالٍ أُبدلا وشذَّ في ذي الهمز نحو ائتكلا

(1) المَقَّري المالكي المصري الأشعري، نفحُ الطيب، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، ج 2،ص 422.

قال:إذا كان فاء الافتعال وفروعه حرف لين أعني واواً أو ياءً وجب في اللغة الفصحى إبدالها تاءً في الافتعال وفروعه، أعني الفعل واسمي الفاعل والمفعول، مثال ذلك في الواو: اتّعد يتعّد - اتعاد - فهو متعد" ومثاله في الياء: اتّيسَرَ يتّسِر ُ - اتسارفهو مـ ُتَّسِر".[1]

ثم نبَّه بقوله:و"قوله شذَّ " يقتضي أن الإبدال في ذي الهمز ليس بلغة، فلا يصح القياس عليه وهذا هو المعروف.

وحـُكي عن البغداديين أنهم أجازوا الإبدال في ذي الهمز وحكوا من ذلك ألفاظاً وهي: "اتَّزر - اتَّمن" من الإزار والامانة، واتَّهل من الأهل، ومنه عندهم اتخذ من الأخذ، وقال بعضهم: هي لغة رديئة متنازع في صحة نقلها، قال أبو على: هذا خطأ في الرواية، فإن صحت فإنما سـُمعت من قومٍ غير فصحاء لا ينبغي أن يؤخذ بلغتهم، ولم يحك هذا سيبويه ولا الأئمة المتقدمون العارفون بالصنعة وتحرير النقل، قلت: وفي الحديث:"إن كان قصيراً فليتزر به"[2]بالإبدال والإدغام، وفي حديث عائشة رضي الله عنها: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرني إذا حِضتُ أن أتّزر"[3] بالإدغام.

فإن قلت: فما يصنع أبو علي بقولهم: "اتخذ"هو من الأخذ؟ قلت ُخرّجه على أن تاءه الأولى أصلية؛ لأن العرب قالت: تخذ بمعنى "اتخذ" قال الله تعالى: چ چ ڍ ڍچ[4].[5]

---

(1) توضيح المقاصد، 261/3.

(2) الإمام مالك: مالك بن أنس بن مالك بن عثمر الأصبحي المدني (المتوفى 179هـ)، موطأ الإمام مالك، صححه وخرج أحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، 1406هـ - 1985م، 141/1، كتاب صلاة الجماعة، باب الرخصة في الصلاة في الثوب الواحد، حديث رقم (34).

(3) ابن حنبل :أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ)،"مسند الإمام أحمد بن حنبل" ،المحقق:شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون،إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي ،الناشر: مؤسسة الرسالة ،الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م،حديث رقم (20750)،488/42.

(4) سورة الكهف، الآية 77.

(5) توضيح المقاصد، 263/3.

لقد نحا المرادي في الاحتجاج بالحديث مخامتعددةٍ ، فاحتجّ به منفرداً في أغلب الأحيان،ومن ذلك استشهاده في باب المبني والمعرب في الأسماء الخمسة عند قول الناظم:

أبٌ أخٌ حمٌ كذاك وهنٌ ...والنَّقص في هذا الأخير أحسنُ [1]

إذ وُجِّه الخلاف النحوي فيهنّ "حيث أنكر الفراء إعرابه بالأحرف، وقد ردّه المرادي بقوله[2]: "وهو محجوج بنقل سيبويه، وأيضاَ فإن إعرابه بالأحرف قليل والأحسن فيه التزام النقص وهو حذف لامه، وجعل الإعراب على عينكيدٍ ، ودمٍ " ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: "من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضُّوه بهن أبيه ولا تكنُوا".[3]

ومنه أيضاً استشهاده في باب المبتدأ والخبر عند قول الناظم:

وبعد لولا غالباً حذفٌ الخبر ..حتمٌ وفي نصٍّ يمينٍ ذا استقر[4]

على وجوب إثبات الخبر إذا كان كوناً خاصاً لا دليل عليه بقوله: "فإن كان خاصاً ولا دليل عليه وجب إثباته، قال المصنف، كقوله عليه السلام: "لولا قومك حديثوا عهد بجاهلية"[5] وإن كان خاصاً وله دليل جاز إثباته نحولولا" أنصار زيد حموهُ لم ينجُ ".[6]

وأحياناً يحتج المرادي بالحديث ويتبعه ببيت من الشعر، ومن ذلك ما استشهد به على إلحاق نون التوكيد الثقيلة الفعل الماضي وضعاً والمستقبل معنى،بقوله صلى الله عليه وسلم[7]: فإمّا أدركنّ واحدٌ منكم الدجّال" ثم اتبعه بقول الشاعر: [8]

---

(1) ابن مالك،الألفية،ص:11

(2)توضيح المقاصد ،57/1.

(3) أخرجه أحمد في مسنده، 136/5، حديث رقم (21236) من حديث أبي بن كعب.

(4) ابن مالك،الألفية،ص:18.

(5) البخاري: أبو عبد الله البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط 1، 1422هـ، ج 1،ص 37، حديث رقم (126).

(6) توضيح المقاصد، 173/1.

(7) ابن حنبل:"مسنده"،حديث رقم (23279) من حديث حذيفة بن اليمان، 312/38-313.

(8) مجهول القائل، مواضعه توضيح المقاصد 39/1، الجني الداني، ص 143، وهمع الهوامع 78/2.

دامنَّ سعدُك إن رحمتي منكُ تيماً .لولاكِ لم يكُ للصبابة جانحا [1]

فالشاهد فيه قوله:دامّن ّ "حيث دخلت نون التوكيد على الفعل الماضي، والأصل أنَّها مختصة بالمضارع والأمر.

كما أعتدّ بقول ابن مالك في باب "سنين" قد يستعمل مثل "حين" فجعل إعرابه بالحركات على النون منونة، ولا تسقطها الإضافة وتلزم الياء واستدل بالحديث في إحدى روايتيه[2]الّلهُ مَّ أجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف" واتبعه بقول الشاعر:

دعاني من نَجْدٍ فإنَّ سنِينَه لعبْنَ بنا شيباً وشيَّبننا ُردا[3]

فالشاهد في البيت قوله: "سنينه" حيث أجراه مجرى "حين"في الإعراب بالحركات وا إلزام النون مع الإضافة.

وقد يفعل العكس بأن يأتي ببيت الشعر ويؤيده بالحديث، وهذا خلافاً لما سار عليه ابن مالك في نهجه في الاحتجاج بالحديث، ومثال ذلك ما استشهد به في باب المعر ب والمبني في الأسماء الخمسة عند قول الناظم:

فشرط ذا الإعراب أن يُضفْنَ لا .... للياء كجاء أخو أبيك إذا اعتلا

فقال[4]: "فاحترز مما لم يضف منها نحو "أب" فإنه يعرب بحركات ظاهرة، وكلها تفرد إلا ذو، فإنها لازمة الإضافة وا إذا أفرد "فوك"و ّض من واوه ميم، وقد ثبت الميم في الإضافة كقوله من الرجز:

يصبحُ ظمآنُ وفِي البحر فمُه[5]

---

(1) توضيح المقاصد، 39/1.

(2) أخرجه أحمد في مسنده، 439/16، حديث رقم (10754) وسنن الدار قطني، 380/2 حديث رقم (1690) وقد رواه البخاري، اللهم أجعلها عليهم سنين كسني يوسف" في إجرائها مجرى جمع المذكر السالم.

(3)البيت منسوبٌ للصمة بن عبد الله بن الطفيل في توضيح المقاصد 70/1، وشرح ابن عقيل، 1/ 39، وشرح الأشموني، 66/1.

(4) توضيح المقاصد، 60/1.

(5) رؤبة بن العجاج،" ديوانه"، تحقيق: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع-الكويت، ص 159.

ولا يخص بالضرورة خلافاً لأبي علي كقوله صلى الله عليه وسلم:لخُلُوف فم الصائم عند الله أطيب من ريح المسك"[1].إذ نراه استشهد ببيت الشعر في العوض من واو "فوكمّيماً وا إثباتها عند الإضافة ثمألحقه بشاهدٍ من الحديث الشريف لتقويته وتأكيده.

أشار المرادي للأحاديث الواردة في شرحه بعدة إشارات منها:

1- وفي الحديث. [2]

2- وقوله صلى الله عليه وسلم.[3]

3- وكقول النبي صلى الله عليه وسلم.[4]

4- وقوله عليه الصلاة والسلام. [5]

ولكن هناك خمسة أحاديث لم يشر إلى ما يبيِّن أنها أحاديث فقد اكتفى بقوله: "ومنه"[6] أو "وقوله"[7] أو "نحو"[8].

ب- **منهج الأشموني**:

سلك الأشموني في الاحتجاج بالحديث طريق ابن مالك والمرادي من بعده، وعدَّ الأشموني الحديث الشريف مصدراً من مصادر الاحتجاج والاستشهاد بعد القرآن الكريم. فالحديث عنده لا يتقدمه شيءٌ إلا القرآن، طالما اتضح له أنَّه لفظ النبي صلى الله عليه وسلم،

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، 164/7، رقم (5927)، وصحيح مسلم 807/2، رقم (1151)، ومسند أحمد 122/12، رقم (7195).

(2) توضيح المقاصد، 105/1، 173، 71، و 337/2.

(3)المصدر السابق نفسه، 373/2.

(4)المصدر نفسه، 57/2.

(5) توضيح المقاصد، 10/2، 376.

(6)توضيح المقاصد 374/2.

(7)المرجع السابق نفسه، الجزء نفسه، ص 61، 164.

(8) نفسه، الجزء نفسه،ص 269، 270.

وذلك من خلال إيراده للحديث ملتزماً بخطى ابن مالك إلا في القليل النادر نجده يستشهد بالحديث بعد الشعر أو كلام العرب.

ضمَّ شرح الأشموني ثمانية وسبعين حديثاً، احتجَّ بها للنحو والصرف معاً، وفيما يلي نورد بعض الملامح العامة لاحتجاجه بالحديث:

1- الحديث منفرداً:

قال في حديثه عن قول بن مالك: وَصِلْ هاسلنيه وما أشبهه أي ما أشبه هاء سلنيه من كل ثاني ضميرين أو لهما أخصُّ وغير مرفوع والعامل فيهما غير ناسخ للابتداء سوى كان فعلاً نحو "سلنيه" و"سلني إياه" والدرهم أعطيتكهُ" و"أعطيتك إياه" والاتصال حينئذٍ أرجح قال تعالى: چ گ گ[1]، وچ چ[2].

ومن الفصل: الله ملّككُم إياهم ولو شاء لملّكهُم إياكُم"[3].[4]

لأقلموني احتج لضمير الوصل بعددٍ من الآيات القرآنية بلغ أربع آياتٍ، ولكنه عندما تحدّث عن ضمير الفصل أتى بالحديث أعلاه شاهداً منفرداً في المسألة.

2- الحديث بعد القرآن:

قال الأشموني: "إن تكن" الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ "إياه معنى اكتفى بها" عن الرابط "كنطقي الله حسبي وكفى" فنطقي: مبتدأ، وجملة "الله حسبي" خبراً عنه ولا رابطُ فيها؛ لأنها نفس

---

(1) سورة البقرة، الآية 137.

(2) سورة هود، الآية 28.

(3) لم أعثر على هذا النص في كل كتب الحديث التي أطلعتُ عليها.

(4) شرح الأشموني، 104/1.

المبتدأ في المعنى، والمراد بالنطق المنطوق، ومنه قوله تعالى: چ چ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ چ[1] وقوله صلى الله عليه وسلم[2]: "أفضل ما قلته والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله".[3]

وهذه الطريقة - القرآن بعده الحديث في الاحتجاج- هي الأكثر وروداً في احتجاجه بالحديث النبوي الشريف.

3- الحديث بعده الشعر:

وذلك كما في حديثه عن الحال بعد كان المضمرة "وعن وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو كقوله عليه الصلاة والسلام: أقرب ما يكون العبد من ربّه وهو ساجد"[4].

وقول الشاعر:

مِنْ خُلُقٍ وَتُقْرَبِي مِنْ حَدِيقَةٍ ... مَوْضِيٍّ عَنْهُ وَهْوَ غَضْبَانُ [5]

فالشاهد قوله:وشرٌ بعدي عنه وهو غضبان" حيث جاء الحال الساد مسد الخبر جملة اسمية مقترنة بالواو، وذلك يدل على أنّ "كان" التي تقدرها في جملة الخبر تامة لا ناقصة لأنها لو كانت ناقصة لاحتاجت إلى خبر والخبر لا يقترن بالواو.

وقد جعل الحديث تالياً للشعر في حالاتٍ قليلة ، منها ما ذكره في باب المضاف من أن المضاف إليه يقوم مقام المضاف في التذكير كقوله:

نَ مَنْ سَقَوَدَ الْبَرِيصَ بَعَلَيْهِمِيُصَفِّقُ بِالرَحِيقِ السَلَسَلِ [6]

---

(1) سورة يونس، الآية 10.

(2) الإمام مالك بن أنس،" الموطأ"، كتاب القرآن، باب ما جاء في الدعاء، وكتاب الحج، باب جامع الحج، باب فضل لا حول ولا قوة إلا بالله، ج 1،ص 322-323.

(3) شرح الأشموني، 264/1.

(4) النسائي:الإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي الخرساني، "سنن النسائي" صحح أحاديثه محمد ناصر الحين الألباني، مكتبة التربية العربي لدول الخليج، ط 1، 1988م، حديث رقم (1089) كتاب التطبيق 264/1.

(5) مجهول القائل، شرح الأشموني، 310/1.

(6) حسان بن ثابت، "ديوانه"، تحقيق وليد عرفات، دار صادر بيروت، لا ط، لا ت ، ص 180، وخزانة الأدب، 381/4 ولسان العرب، 88/3، وشرح الأشموني، 444/3.

الشاهد قوله "بردى" اسم مؤنث اللفظ، ومن حق الاسم المؤنث أن يعود الضمير إليه مؤنثاً ولكنه هنا أعاد الضمير من الفعل مذكراً وهو قوله "يصفق" إنما استباح الشاعر هذا الأمر لأن المراد "يسقون ماء بردى" فحذف المضاف "ماء" وأقام المضاف إليه الذي هو "بردى مقامه" وفي التأنيث كقوله: [1]

مرت بنا في نسوةٍ خولة والمسكُ من أردانها* نافحةً

الشاهد فيه قوله "والمسك نافحة" فإن المسك اسم مذكر في اللفظ والمعنى جميعاً وقد أخبر عنه بمؤنث وهو "نافحة" وأصل الكلام "رائحة المسك نافحة" فأخذ إعرابه وتأنيثه[2] وفي حكمه نحو: "إنّ هذين حرام على ذكور أمتي"[3] أي استعمال هذين".[4]

أشار الأشموني للأحاديث الواردة في شرحه، بإشاراتٍ لا تختلف عن تلك التي كان يستخدمها المرادي منها:

1- نحو قوله عليه الصلاة والسلام. [5]

2- وفي الحديث. [6]

3- في قوله صلى الله عليه وسلم.[7]

4- كقول عائشة رضي الله عنها. [8]

---

(1) مجهول القائل، شرح الأشموني، 445/3.

* أردانها: رُدْن، أصل الكم.

(2) شرح الأشموني، 445/3-446.

(3) ابن ماجة: الحافظ بن عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة، "سنن ابن ماجة"، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط 2، 1404هـ- 1982م، كتاب اللباس، باب لبس الحرير والذهب، رقم (3640) ج 2،ص 297.

(4) شرح الأشموني، 446/3-447.

(5)المصدر السابق نفسه، 37/1.

(6)المصدر نفسه ،الجزء نفسه، ص 448، 460.

(7) نفسه، الجزء نفسه، ص 199.

(8) نفسه 104/1.

5- ومنه الحديث.[1]

وفي بعض الأحيان لا يشير الأشموني إلى ما يدل على أن الشاهد حديث نبوي، مما يُوقع الدارس في لبس نحو "جعل منه لزوم المثنى الألف رفعاً ونصباً وجراً، وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائلٌ أخرى وأنكرها المبرِّد وهو محجوج بنقل الأئمة وجعل منه: چ چ[2] و"لا وتران في ليلةٍ ".[3][4]

فالحديث "لا وتران في ليلةٍ " أورده دون إشارة إلى أنه حديث وكذلك الآية قبله.

ومن الحالات التي لم يشر فيها إلى ما يدل على الحديث ما أورده في باب حروف الجر، حيث يتحدث الأشموني عن معاني اللام الجارة فيجد أن من معانيها موافقتها لـ"على" في الاستعلاء الحقيقي نحو: چ ذ چ[5] والمجازى نحو: چ ک ک ک چ[6]" واشترطي لهم الولاء" وأنكره النحاس.[7]

فقوله: "واشترطي لهم الولاء"[8] هو شاهده من الحديث، دون أن يشير إلى أن هذا النص من الحديث النبوي الشريف، والنهج ذاته نلاحظه معه الآية الثانية الواردة في نفس هذه المسألة.

ج: الموازنة بين الشرحين في الاستشهاد بالحديث:

---

(1) شرح الأشموني، 130/1.

(2) سورة طه الآية 63.

(3) النسائي، صحيحه، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، 368/1 رقم (1985).

(4) شرح الأشموني، 59/1.

(5) سورة الإسراء، الآية 109.

(6) سورة الإسراء، الآية 7.

(7) شرح الأشموني، 233/3.

(8) مسلم: الإمام مسلم أبو الحسن مسلم بن الحجاج التستري النيسابوري "**:** المسند الصحيح المختصر "، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، لا ط، لا ت، كتاب العتق، باب إنما الولاء لمن اعتق، ج 2، ص 1143.

أخذ الشارحان مبدأ الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، جرياً على المنوال الذي اختطه من سبقهم من النحاة المتأخرين بعد أن ظهرت الحاجة واضحة للاستدلال والاحتجاج به في نظرهم فقد ذهب كثير من العلماء يلتمس فيه ما يؤيد أقيسته ويُعضد أحكامه , لذلك إذا نظرنا للشرحين نجد فيهما العديد من المسائل التي احتج لها الشارحان بالحديث مما يدل على أنهما يعتمدان عليه كفرع من فروع السماع وقد اشترك الشارحان في بعض هذه الأحاديث وفيما يلي نورد بعض الشواهد من الحديث في الشرحين:

1- ألفاظ ملحقة بجمع المذكر السالم:

ألحق النحاة بجمع المذكر السالم في الإعراب أنواعاً فقد كلٌ نوعٍ منها بعض الشروط، وبالرغم من ذلك أُلحق بهذا الجمع، وليس جمعاً حقيقياً لأنّه سماعيٌ لا يُقاس عليه، من تلك الأنواع كلمة "أهل" جمعوها مع أنها ليست صفة ولا علماً، بل هي اسم جنس كـ"رجل" ومما أُلحق بهذا الجمع - جمع المذكر السالم – "سنون" وبابه من كل اسم ثلاثي حُذفت لامه وعُوض عنها تاء التأنيث المربوطة، ولم يُعرف له عند العرب جمع تكسير معرب بالحركات ، قال ابن هشام: "فهذا النوع له مفرد من لفظه، وهذا المفرد لا يسلم من التغيير عند جمعه هذا الجمع، فلا يبقى على حالته قبل الجمع، ولذلك يسمونها جموع تكسير "ويلحقونها بجمع المذكر السالم في إعرابه بالحروف...". [1]

كمارأى المرادي أن "سنين" وبابه تلزمه الياء ويُجعل إعرابه بالحركات على النون مشيراً إلى قول الناظم:

---

(1) ابن هشام،: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)،"أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"،المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي،الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، **75/1.**

... ومثل حينٍ قد يرد * ذا البابوهو عند قومٍ يطرد**

بقوله: "باب سنين قد يستعمل مثل حين فيجعل إعرابه بالحركات على النون منونة ولا تسقطها الإضافة وتلزم الياء فتقول: هذه سنين وصحبته سنيناً ومذ سنين"، وفي الحديث في رواية: "اللهم أجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف"[1] ومنه قول الشاعر:

دعاني من نجدٍ فإنَّ سنينهُ لعبن بنا شيباً وشيَّبننا مـُردا[2]

[فالشاهد فيه "سنينه" حيث أجراه مجرى(حين)في الإعراب بالحركات وا لزام النون مع الإضافة، ومن أصحاب هذه اللغة من يسقط التنوين]، "وقوله:وهو عند قومٍ يطرديعني أنَّ إجراء سنين وبابه مجرى حين مطرد عند قوم من العرب، وقد يستعمله غيرهم على وجه الشذوذ كما في الحديث المذكور".[3]

وقال الأشموني: "ومثل حين قد يرد ذا الباب"فيكون معرباً بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم الياء، كقوله:

دعاني من نجدٍ فإنَّ سنينهُ لعبن بنا شيباً وشيبننا مـُردا

وفي الحديث: "اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف" في إحدى الروايتين أي مجئ الجمع مثل حين عند"قوم"من النحاة منهم الفرَّاءيطّردُ " في جمع المذكر وما حمل عليه".[4]

فالشارحان احتجا بالحديث مـُؤيداً بالشعر، ولكن المرادي اعتمد على الحديث أولاً ثم جاء ببيت الشعر مـُؤيداً به، أما الأشموني قد فعل العكس، حيث أتى ببيت الشعر ثم بالحديث تالياً له.

---

(1) سبق تخريجه، ص73.

(2) سبق تخريجه، ص73

(3) توضيح المقاصد، 71/1.

(4) شرح الأشموني، 67/1.

كما ذكرا أن للحديث روايتين واتفقا في اعتمادهما على رواية التنوين "سنيناً" وهذه الرواية لم أعثر عليها في كتب الحديث التي أطلعتُ عليها، بل وقفت على رواية "سنين كسنين يوسف" و"سنين كسني يوسف".واتفقا في إشارتهما إلى الحديث بقولهما: "وفي الحديث".

2-**لغة أكلُوني البراغيثُ** :

تقتضي طبيعة التركيب الاسمي مطابقة المسند للمسند إليه في عدده وجنسه، وهذه القاعدة تتفق وقاعدةالتطابق في التركيب الفعلي من جهة النوع، ويختلف وا ٍياه من جهة العدد وأشار الغلاييني إلى ذلك بقوله:

فالفعل إن كان من حقه التقدم على الفاعل يبقى بصيغة الواحد المفرد، وا ٍن كان الفاعل مثنى أو مجموعاً ومنه قوله تعالى: چ ِقِنْو ٍ ِمِنْ ٍ ِحَمَإٍ ِمَسْنُونٍ چ[1] وقوله تعالى: چ چ[2]ولكن الفعل يثبت على صورة الإفرا د عندما يكون الفاعل اسماً ظاهراً ويتجر َّد من علامة التثنية والجمع".[3]

وحكى بعض النحاة أنه في لغة طي أو أزد شنوءة تلحق الألف والواو والنون الفعل، وهي أحرف دالة على تثنية الفاعل وجمعه، كما دلت التاء على تأنيث الفاعل، والفعل على هذه اللغة ليس مسنداً لهذه الأحرف، بل للاسم الظاهر بعده ويعبِّر النحاة عن هذه اللغة بلغة: "أكلُوني البراغيثُ " وعليها حمل المصنف قوله عليه السلام: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"[4] ومنها قول ابن قيس الرقيات:

---

(1) سورة الحجر، الآية 28.

(2) سورة الحجر، الآية 30.

(3) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، 1423هـ- 2003م، ج2،ص 242.

(4) زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السلامي البغدادي الدمشقي، الحنبلي (795هـ)،" فتح الباري شرح صحيح البخاري"،، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود وآخرون، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية-

تَوَلَّى قِتالَ المارِقينَ بِنَفسِهِ وَقَد أَسلَماهُ مُبعَدٌ وَحَميمُ [1]

[فالشاهد فيه قوله: "وقد أسلماه" حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر وكان الفصيح عند النحاة أن يقول"وقد أسلمه مبعدُ وحميمُ "].

أشار المرادي إلى ذلك بقوله: "... ثم أشار إلى اللغة الثانية بقوله:

وَقد يُقالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا لِلظّاهِرِ بَعدُ مُسنَدُ

هذه اللغة ينسبها النحويون إلى لغةأكلوني البرغيثُ "وحمل المصنِّف عليها قوله عليه الصلاة والسلام "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار" وقد نوزع في ذلك"[2].

وقال السهيلي:ألفيتُ في كتب الحديث المروية الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة وجودتها ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار" أخرجه مالك في الموطأ".

ثم قال: "لكني أقول في حديث مالك إن الواو فيه علامة إضمار، لأنه حديث مختصر رواه البزار*مطولاً مجرداً فقال فيه: "إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم".[3]

وحكى بعض النحويين أنها لغة طي، وحكى بعضهم أنها لغة أزد شنوءة، ولا يقبل قول من أنكرها".[4]

المدينة النبوية ، ط1، 1417هـ- 1996م، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، حديث رقم (555)، ج 4، ص 326.

(1) عبد الله بن قيس الرُّقيات، ديوانه، تحقيق: محمد نجم، بيروت، 1378هـ،ص 196. وأوضح المسالك، 106/2، وشرح الأشموني، 139/2، ومغنى اللبيب، 629/2..

(2) توضيح المقاصد،242/1

* هو أبو بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزاز، حافظٌ من أئمة علماء الحديث، من أهم مصنفاته: البحر الزاخر، يُنظر الأعلام، 189/1.

(3) السُّهَيلي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السُّهَيلي (المتوفي 581 هـ)، نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ،الطبعة الأولى: 1412 - 1992 م،ص128.

(4) توضيح المقاصد، 242/1.

وقال الأشموني: "ويعبِّر عن هذه اللغة بلغة أكلوني البراغيثُ " وعليه حمل الناظم قوله عليه الصلاة والسلام: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"[1] أخرجه مالك في الموطأ ثم قال: لكني أقول في حديث مالك: إن الواو فيه علامة إضمار، لأنه حديث مختصر رواه البزاز مطولاً مجرداً فقال: "إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم" وحكى بعض النحويون أنها لغة طئ، وبعضهم أنها لغة أزد شنوءة.

والفعل على هذه اللغة ليس مسنداً لهذه الأحرف، بل الظاهر بعدُ مسندٌ " وهذه أحرف دالة على تثنية الفاعل وجمعه في "قامت هند" على تأنيث الفاعل. [2]

وبالرجوع لرأي المرادي نلمح فيه قبولاً واضحاً لهذه اللغة من خلال قوله:"لا يُقبل قول من أنكرها" [3]أما الأشموني فإنه لم يشرح موقفه من هذا الرأي ويُبيِّنه.

كما أوالشارحان جانباً مهماً ربما أغفله غيرهما من شُرَّاح الألفية وهو ما جاء به ابن مالك في اعتراضه على حديث "مالك"مستدلاً برواية البزاز، قال المرادي: "ثم قال لكني أقول في حديث مالك، إنَّ الواو فيه علامة إضمار...". [4]

ليؤكد ويُنبِّه على أنَّ في المسألة خلافاً لكنه لم يشر إلى المصدر الذي نقل عنه قول ابن مالك حول رواية البزاز، والمقولة نفسها قالها الأشموني دون الإشارة إلى المصدر الذي نُقل عنه قول ابن مالك حول رواية البزاز.

يتبين مما سبق التطابق التافي تناول الشارحين لهذه المسألة لفظاً ومعنىً وكأنَّ أحدهما مقتبسٌ من الآخر، إلا أنَّ الأشموني أكثر إيراداً للشواهد على المسألة الواحدة إذ أورد في هذه المسألة خمسة شواهد شعرية بجانب الحديث، الأمر الذي وسع في شرحه وبسطه، بينما اكتفى

---

(1) سبق تخريجه، ص:84

(2) شرح الأشموني، 147/2.

(3) توضيح المقاصد، 242/1.

(4) توضيح المقاصد، 242/1..

المرادي بـإيراد الحديث النبوي الشريف فقط الأمر الذي يقود إلى القول بأنه أكثر ميلاً إلى الاختصار من رصيفه.

ولكن كثيراً من النحاة يعتقد أن اللغة فاشية عند العرب حتى أن بعضهم احتج لها بقوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ چ[1] وقوله تعالى: چ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ چ[2].

اكتفى المرادي والأشموني بإيراد شواهد شعرية بجانب الحديث، ولكنهما لم يشيرا للآيتين إطلاقاً، وكان من الأجدر أن يُحمل ما في الآيتين ومن بعدهما حديث ابن مالك على أنه بدل من الضمير المتصل المرفوع ويتُقبل هذا الأسلوب ويُقاس عليه لوروده في القرآن الكريم مؤيداً بالحديث كما يتقبل البدل، في الضمير المنصوب والمجرور، كأن يقول القائلُ : "أحسنوا صنعاً اليوم أصحابك".

ويقول د. خليل بنيان: "قد تكشف لي أن كثيراً من دارسينا لا يعلمون بورود البدل من الضمير المتصل المرفوع في القرآن الكريم، وإن بلغوا أعلى مراتب الطلب في هذا العلم فإذا مرُّوا بالآيتين مرُّوا بهما دون أن يرد على تصورهم أنهملجاءتا على ما منعه النحويون وسمّوه "لغة أكلوني البراغيثُ "وما اعتادوا أن يخطئهُم أشياخهم إذا وقعوا في مثله، وكثير من كتب النحو لا تشير إلى ورود هذا الوجه في القرآن الكريم ".[3]

حتى الذين تناولوا الآيتين من النحويين حملوها على لغة أكلوني البراغيث، قال ابن هشام: "وقد حمل على هذه اللغة آيات من التنزيل العظيم منها قوله سبحانه وتعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ چ

(1) سورة الأنبياء، الآية 3.

(2) سورة المائدة، الآية 71.

(3) خليل بنيان ،"النحويون والقرآن"،ص 97.

والأجود تخريجها على غير ذلك، وأحسن الوجوه فيها إعراب چ ڤ ڤچ مبتدأ چڈ ڈ چخبراً .
(1)

فإذا كان النحويون مجمعين على صحة القياس على ما جاء في القرآن، وحتى ولو كان مفرداً في بابه فكان لزاماً عليهم الأخذ بما قيدوا به أنفسهم، أما ما ذهب إليه ابن هشام فردّه خليل بنيان بقوله: "فترى أن ابن هشام لم يحمل الآية على الأقرب والأسلم، وهو البدل من الضمير المتصل، وإنما ذهب إلى أشد تكلفاً وأنأى من الظاهر إذ جعل الجملة الفعلية اسمية، وعلى هذا التوجيه لا تبقى في كلام الناس جملة فعلية".[2]

3- جواز الفصل بين المتضايفين:

مذهب أكثر البصريين أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه ممتنع إلا في الشعر، ذكر ابن الأنباري المسألة بقوله: "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا:إنما قلنا ذلك لأنَّ العرب قد استعملته كثيراً في أشعارها قال الشاعر:

فزججتُها بمزجَّةٍ .... زجَّ القلوصِ أبي مزادَهْ [3]

الشاهد في قوله "زجَّ القلوص" حيث فصل بين المضاف الذي هو قوله "زج" والمضاف إليه هو قوله "أبي مزاده" بمفعول المضاف وهو قوله "القلوص" وأصل الكلام "زج أبي مزاده القلوص".

---

(1) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن محمد بن يوسف بن أحمد "شرح شذور الذهب، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، 1991م،ص 172.

(2) النحويون والقرآن، ص 98.

(3) قائله مجهول، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص 427، الخزانة، ج4، ص415، وشرح الأشموني467/3.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيءٌ واحدلافيجوز أن يفصل بينهما، وا نما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجرِّ كما قال عمرو بن قميئة:

لَمّا رَأَت ساتيدِما استَعبَرَت لَلِّهِ دَرُّ اليَومَ مَن لامَها[1]

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، لأنَّ تقدير الكلام لله درَّ من لامها اليوم".[2]

[فالشاهد في البيت قوله" در اليوم من لامها "حيث فصل بين المضافدرٌّ " والمضاف إليه اسم الموصول "من لامها" بالظرف وهو قوله اليوم].

قال المرادي: "مذهب أكثر البصريين: أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه ممتنع إلا في الشعر وذهب المصنِّف إلى أنَّه يجوز في السعة بشيئين:

الأول: ما نصبه المضاف المشابه للفعل من مفعول به أو ظرف أو مجرور فمن الفصل بالمفعول به قراءة بن عامر: (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)[3]وبالظرف كقول الشاعر:

كناحتِ يَوْماً صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ .....[4]

---

* ساتيدما: هو اسمجبل متّصل من بحر الروم إلى بحر الهند، ينظر: أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (المتوفى: 487هـ)،"معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع"عالم الكتب، بيروت: الثالثة، 1403 هـ ،711/3 .

* استعبرت: بكت من وحشة الغربة، ينظر الإنصاف، 352/2.

(1) عمرو بن قميئة، ديوانه،ص 182،مواضعه: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)،"المفصل في صنعة الإعراب"،المحقق: د. علي بو ملحم،الناشر: مكتبة الهلال – بيروت،الطبعة: الأولى، 1993،ص/130. وابن يعيش ،" شرح المفصل" ص: 339، و البغدادي "خزانة الأدب" 405/4، وشرح الأشموني 461/3.

(2) ابن الأنباري "المتوفى 577هـ"،"الإنصاف في مسائل الخلاف"،المكتبة العصرة للنشر، ط 1، 1424هـ-2003م، 352/2-353.

(3) سورة الأنعام:137،وقراءة القَتْلَ عَةَأَوْ (لا شَدُرِهِ كَ ْاؤ ُهُ مْ).

(4) عجز البيت مجهول القائل،مواضعه: التوضيح، 106/1 وشرح الأشموني 470/3، ولسان العرب، 447/11 باب عسل، وأوضح المسالك، 184/3 وصدره: "فرشني بخير لا أكونن ومدحتي"

[والشاهد فيه قوله: كناحت يوماً صخرةٍ "فإنَّ ناحت اسم فاعل مضاف إلى مفعوله صخرة وقد فصل بينهما بظرف وهو يوم والتقدير كناحت صخرة يوم].

وبالمجرور كقول الآخر:

لأتْمَعُتَادٌ فِي الهيَجْمَا صَرَابَةٍ [1]

[والشاهد فيه قوله "معتاد في الهيجا مصابرة" حيث فصل بين المضاف معتاد والمضاف إليه مصابرة بالجار والمجرور في الهيجا].

وقال في شرح التسهيل: فهذا من أحسن الفصل، لأنه فصلٌ بمعمول المضاف، ويدلُّ على جوازه قوله صلى الله عليه وسلم:

هل أنتم تاركوا لي صاحبي"[2]. [والشاهد في الحديث الشريف قوله: "تاركو لي صاحبي" حيث فصل بين المضاف "تاركو" والمضاف إليه "صاحبي" بالجار والمجرور "لي"، أصل الكلام قبل هذا: هل أنتم تاركُو صاحبي لي].

وقول من يوثق بعربيته: "يوما نفسك وهواها سعي لها في رداها".[3]

وقوله: "شبه فعل" يشمل المصدر واسم الفاعل، ومن الفصل بالمفعول مع اسم الفاعل قراءة بعض السلف: چگگ گ گ گ گچ[4] بنصب الوعد وخفض الرسل.

الثاني: القسم: نحو ما حكاه الكسائي من قولهم: "هذا غلام والله زيد" وإليه أشار بقوله: ولم يُعب فصل يمين" وزاد في "الكافية" الفصل "بإما" وقال: "...الفصل بإما مغتفر" كقول الشاعر: [1]

---

(1) صدرالبيت مجهول القائل، مواضعه: توضيح المقاصد 406/1، والمقاصد النحوية 485/3" وعجزه: يَصُدُّ لَدَى بِهَا كُلُّ مُعَادَاكَ وَادَهَا".

(2) البخاري ،صحيحه،كتاب المناقب،باب"لو كنت متخذاً خليلا"، حديث رقم (3661)،5/5،وكتاب تفسير القرآن، حديث رقم(4640) ،59/6.

(3) توضيح المقاصد، 406/1.

(4) سورة إبراهيم، الآية 47.

هما خُطَّتَا إمَّا إسارٍ ومَنَّةٍ ..... وإمَّا دمٍ والقتلُ بالحرِّ أجْدَرُ"

في رواية من جر ً [2]

[فالشاهد في قوله: "خطتا إما إسار" حيث فصل بين المضاف "خطتا" المضاف إليه "إسار" بإمَّا].

وأوردها الأشموني بقوله:"والإشارة بذلك إلى أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه ما هو جائز في السعة، خلافاً للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقاً فالجائز في السعة ثلاثة مسائل:

الأولى:أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر: (قَتْلُ أولادَهم شُرَكائِهِمْ)، وقول الشاعر:

عَتَوا إذْ أجبْنَا إلَى السِّلْمِ رَقْصَةً وقَدْنَا لهُمْ سُوقَ البُغَاثِ الأجَادِلِ [3]

فالشاهد فيه قوله: "سوق البغاث الأجادل" حيث فصل بين المضاف الذي هو سوق والمضاف إليه الذي هو الأجادل بمفعول المضاف وهو البغاث وإما ظرفه كقول بعضهم: "ترك يوماً نفسك وهواها سعيُ لها في رداها.

الثانية: أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم: (متخلف وعدَهُ رسلِهِ) بنصب الله مخلف وعدَهُ رسلِهِ).وقول الشاعر:

مازال يُوقِنُ مُؤمِكٌ بالغِنَى وسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلِهِ للمُحْتَاجِ [4]

---

(1)تأبط شراً " ديوانه"، تحقيق: على ذو الغفار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1994م،ص 89، مواضعه شرح الأشموني، 471/3، وتوضيح المقاصد، 407/1.

(2) توضيح المقاصد، 407/1.

(3) النابغة الذبياني، ديوانه، تحقيق: على الهروط، جامعة مؤتة ،1992م، ص 64. وشرح الأشموني 464/3 عتوا: استكبروا، البغاث: بفتح الباء أو ضمها طائر ضعيف يصاد ولا يصيح، الأجادل، جمع أجدل وهو الصقر.

(4) قائله مجهول، شرح الأشموني، 469/3، وشرح التصريح، 58/2، يؤمك: يقصدك.

فالشاهد قوله: "مانع فضله المحتاج" حيث فصل بين المضاف الذي هو "مانع"و المضاف إليه الذي هو "المحتاج" بمفعول ثاني وهو "فضله".وقوله:

فرِشْني بخيرٍ لا أكُونَنَّوَمَدْحَتِي كَنَاحِتِ يوماً صَخرَةٍ عِبَسِيلٍ [1]

[فالشاهد في البيت قوله: "كناحت يوماً صخرة" حيث فصل بين المضاف الذي هو قوله "ناحت" والمضاف إليه الذي هو "صخرة" بالظرف المتعلق بالمضاف الذي هو قوله "يوماً" وهذا المضاف اسم فاعل].

الثالثة: أن يكون الفاصل القسم وقد أشار إليه بقوله"ولم يُعب فصلُ يمين" نحو: هذا غلام والله زيد، حكى ذلك الكسائي، وحكى أبو عبيدة:إنّ الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربِّها".

وذكر الأشموني في تنبيهه أن المصنِّف زاد في الكافية الفصل "بإما" واستشهد ببيت تأبط شراً الذي سبق ذكره بقوله"وزاد في الكافية الفصلُ بإمّا...". [2]

من خلال استعراض هذه المسألة تبيّن للدارسة تطابق الشواهد بين الشارحين مما يوحي إلى إفادة اللاحق من السابق في اعتماد الشواهد.

عموماً : مذهب الشارحين في الاحتجاج بالحديث لا اختلاف بينه حيث استشهدا بحديث واحفي المسألة الواحدة، أو بحديثين معاً ،أو بحديث بجانبه بيتٍ من الشعر، أو آية قرآنية أو الاثنين معاً .

ونلاحظ أن عدد الأحاديث قليلة جداً إذا ما قُورنت بالشواهد الأخرى، ولعلَّ ذلك مردَّه إلى الآتي:

---

(1) مجهول القائل، شرح الأشموني، 470/3، فرشني: فعل أمر من راش يرِيش، "السهم أَلْزَقْتُ عليه الرِّيشَ فهو مرِيشٌ ، العسيل: مكنسة العطار.ينظر لسان العرب،308/6.

(2) شرح الأشموني، 470/3.

أ- صعوبة تخريج الأحاديث والبحث عنها في مصادرها لدى النحاة الأوائل مما دعاهم إلى الابتعاد عنها فقلدهم المتأخرون في هذا الاتجاه.

بـتوجُّس الشُّرَّاح عموماً في الغوص في هذا الاتجاه- الاستشهاد بالحديث- الذي وقف العديد من النحاة الأوائل موقف الشك والريبة، لذلك قلَّ أن نجد مسألة ما اعتمد فيها الشارحان على الحديث فقط، بينما يورد الشارحان بجانب الحديث شواهد أخرى لتقوية مذهبهما.

ج- الأحاديث الواردة في الشرحين كلها وردت في كتب النحاة الذين سبقوا الشارحين، مما يدل على أن الشارحين ناقلان لآراء غيرهما، كما هو الحال في شواهد أسلافهم لم تختلف عن شواهد سيبويه ومن تلاه من أعلام النحاة المتقدمين، فكرر اللاحق شواهد السابق وليس للشرَّاح إلا فضل جمعها وحفظها في شروحهم ثم خدمتها بالشرح والتوضيح والإكثار منها بجمع ما شابهها.

وخلاصة القول: لم يرفض الشارحان حديثاً عندلتشهادهما متواتراً كان أم شاذاً .

المبحث الثالث :الاستشهاد بكلام العرب

يشمل كلام العرب الشعر والنثر، اللذين اعتمد عليهما النحاة في الاستشهاد، وبخاصة الشعر الذي يمثل العمود الفقري في الاحتجاج ؛ لذلك أقبل عليه النحويون يستلهمونه الإفصاح عن القاعدة النحوية، معتمدين عليه في إقامة حججهم، فأنزلوه منزلة سامية من الاستشهاد، وذلك لسهولة حفظه والعناية بروايته.

أما النثر الذي يحتوي على الحكم والأمثال فقد أطمأنَّ إليه النحاة، وكما هو معروف فإنَّ مثل يُقال كما سُمع دون تغيير ألفاظه، مع أنَّه من المحتمل أن يكون الرواة قد تدخلوا في الأمثال القديمة وهذَّبوها، ومع ذلك فقد احتجَّ بها النحاة، ومن ذلك المثل العربي "عسى الغُوير أبؤساً" ووجه الإشهاد فيه جعل "عسى" بمنزلة "كان".

أما لغة التخاطب فقد ركن إليها كبار النحاة، معتمدين على المشافهة، أو رواية الثقاة، وكتاب سيبويه خير دليل على ذلك، إذ يُعدُّ كل ما ورد فيه من أقوال العرب حجّة قاطعة لدى النحاة من بعده، وكانت عباراته التي يُوثِّقُ بها اللغة قوله: "العرب الموثوق بهم" وغيرها وكان هذا منهجاً سلكه النحاة من بعده في تصانيفهم.

الشعر:

يُعدُّ الشعر أهم مصدر بعد القرآن الكريم عند اللُّغويِّين الأوائل لتوثيق مادة اللغة، وذلك بسبب ثقافتهم اللُّغوية والأدبية التي أثرت بدورها في اتجاهات العلماء وفي نوع المادة التي يخضعونها للدراسة،حتى أن بعضهم قصَّر الاستشهاد على الشعر الجاهلي دون سواه،نقل ابن رشيق عن الأصمعي قوله: "قال الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاءجلستُ إليه ثماني حججٍ ما سمعته يحتجّ ببيتٍ إسلامي".[1]

---

(1) ابن رشيق: أبو الحسن بن رشيق القيرواني والأزدي (المتوفى 463هـ) ،"العمدة في محاسن الشعر وآدابه"، تحقيق محمد محي الدين، مطبعة دار الجيل، الطبعة: الخامسة، 1401 هـ - 1981 م،113/1.

إنّ ظاهرة الاستشهاد في اللغة حالة أوجبتها ظروف الاختلاط بالأعاجم عندما بدأت بوادر اللحن تظهر على الألسنة، فكانت المحاولة الأولى تنطلق لتحديد معالم الاستشهاد وتثبيت المنابع الصافية التي يمكن اعتمادها للحفاظ على اللغة سليمة والوقوف على أصولها بعيداً عن الدخيل والغريب، لهذا دفع علماء العربية الحرص الشديد في تخيُّر الشواهد التي تُبني عليها القواعد العربية، فكان الاعتماد على الشواهد الصحيحة هو الأساس في قبول الشاهد، لهذا أخذوا من الشعراء الذين تعتدّ بفصاحتهم، واقتصروا على الشعراء الجاهليين والإسلاميين، ورفض المتشددون من علماء العربية الاستشهاد بشعر شعراء الدولة الأموية كجرير والفرزدق والأخطل وغيرهم.

ففي هذا الاتجاه قسم صاحب خزانة الأدب الكلام الذي يُستشهد به من الشعر إلى أربع طبقاتٍ :

الطبقة الأولى: فهم الشعراء الجاهليُّون، وهم الذين عاشوا قبل الإسلام كامرئ القيس، والأعشى، وزهير وغيرهم فهذه الطبقة قد أجمع العلماء على الاحتجاج بشعرها"[1] قال ابن سلام: "قال أبو عمرو بن العلاء عن الأعشى: مثله مثل البازي يضرب كبير الطير وصغيره ويقول نظيره في الإسلام جرير، ونظير النابغة الأخطل، ونظير زهير الفرزدق".[2]

أما الطبقة الثانية فهم المخضرمون الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلّبيد وحسّان، وكعب بن زهير"وقد أجمع العلماء على الاحتجاج بشعر هذه الطبقة أيضاً .

(1) البغدادي، الخزانة، 6/1.

(2) ابن سلام: محمد بن سلام بن عبيد الله الجمحي، أبو عبد الله،" طبقات فحول الشعراء"، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني- جدة، ب ت، 67/1.

والطبقة الثالثة وهم المتقدمون ويُقال لهم الإسلاميُّون كجرير والأخطل والفرزدق وغيرهم، فهذه الطبقة الصحيح الاستشهاد بكلامها وبها خُتم الاحتجاج[1].

كما ذكر ابن المعتز عن الأصمعي قوله: "خُتم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج، فإنه مدح ملوك بني مروان، وبقي إلى آخر أيام المنصور".[2]

أما الطبقة الرابعة والأخيرة فهم المولدُون ويُقال لهم المحدثون، وهم الذين جاءوا بعد الطبقة الثالثة كبشار بن برد، وأبي نواس والمتنبي وغيرهم، فقد اُختُلِف في صحة الاستشهاد بكلام هذه الطبقة، فقيل الصحيح أنَّه لا يُستشهد بكلامها مطلقاً، وقيل يُستشهد بكلام من يوثق به منهم، واختاره الزمخشري واتبعه في ذلك، فإنَّه استشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع من الكشاف بل وصرَّح بذلك في قوله: "إن كان ممن يحتج شعره احتج بهذا البيت من شعره وهو قوله: "[3].

ومن خلال ما تقدم يبدو أن الطبقة الرابعة يدور حولها الخلاف في الاحتجاج بكلامها، ولكنّ الأرجح أنه لا يحتج بكلامها والذين احتجُّوا به فكان ذلك للتوضيح والتمثيل فقط.

مصادر الشواهد الشعرية:

لقد تمثلت مصادرُ الشواهد الشعرية في الرواة الثقاة كأبي عمرو بن العلاء، والمفضل الضبي، ويونس بن حبيب، والأصمعي والذين كانوا يمدُّون النحاة بالشواهد التي يروونها عن أعراب البادية وعن الشعراء أنفسهم.

---

(1) البغدادي، الخزانة، 6/1.

(2) ابن المعتز :عبدالله بن محمد بن المعتز العباسي ،طبقات الشعراء،تحقيق: عبد الستار أحمد فراج،دار المعارف – القاهرة،ط1،20/3.

(3) البغدادي، الخزانة، 6/1 ويُنظر الكشاف، للزمخشري، ضبط مصطفى حسين أحمد، مطبعة الاستقامة، ط2، 1953م، ج 1،ص 86.

أمـّا النحاة فكانوا يشافهون الأعراب وينقلون عنهم، هذا بجانب المدونات التي ضمت العديد من الأشعار التي اعتمد عليها الكثير من النحاة الذين لم يدركوا عصر المشافهة والنقل.

لقد استشـهد النحـاة بالشـعر الجـاهلي والإسـلامي وتجـاوز بعضـهم إلـى شـعر المحدثين فلـم يلزموا أنفسهم بتلك القيود التي وضعها النحويون من قبلهم كالزمخشر ي وغيره.

عموماً فقد كان للنحاة مواقف متباينة يتنازعها أمران هما:الاعتبار المكاني والاعتبار الزماني.

أ- الاعتبار المكاني:

ويقصـد بـه نظـرتهم إلـى القبائـل العربيـة التـي وثقوهـا وأطمـأنُّوا إلـى سـلامة سـلائقها فاتخـذوا منهـا مثلاً صـالحاً للأخذ عنها ومعياراً للفصـاحة، وقصـروه علـى البادية، وقد حدد بعض النحـاة قبائـل بعينهـا، والمقيـاس الـذي وضـعوه أو اعتمـدوه هـو اعتبـار القـرب والبعـد مـن قلـب الجزيـرة العربيـة، وربمـا عـدُّوا قريشـاً المركـز وعاصـمتهم مكـة، فحيـث بعـدت القبائـل عنهـا وأقامـت فـي الأطـراف، اختلطـت لهجاتهـا وفسـدت سـلائقها فـي نظـرهم فلـم يصـلح للاستشـهاد، وحيـث كانـت القبائـل قريبـة مـن وسـط الجزيـرة بعيـدة عـن مظـان الاخـتلاط اتسـمت بالفصـاحة وخلـوص السـليقة فكان الاعتماد عليها في الاستشهاد.

كمـا ذكـر ذلـك ابـن خلـدون بقولـه: ".... ولهـذا كانـت لغـة قـريش أفصـح اللغـات العربيـة وأصرحها لبعدهم من بلاد العجم من جميع جهاتهم ثم من اكتنفهم من ثقيف وهذيل و...". [1]

ومن القبائل التي يـُحتجَّ بشعرها:

1- قريش وهي أفصح العرب.

2- قيس وتميم وأسد: وهي تلي قريشاً في الفصاحة.

3- هذيل وبعض طي وبعض كنانة، وهي في المرتبة الثالثة.

---

(1) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، المطبعة الأدبية، بيروت، 1879م،ص 504.

كما رفضوا الأخذ عن قبائل وأقاليم أخرى مبررين لذلك وهي:

1- لخم وجذام: لمجاورتهم أهل مصر والقبط وتأثرهم بلغتهم.

2-قضاعة وعدنان وا ٍياد: لمجاورتهم أهل الشام وتأثرهم بلغة الروم والعبرانية.

3- تغلب والنمر: لمجاورتهم اليونان.

4- عبد القيس وأزد عمان: لمجاورتهم ومخالطتهم الهند والفرس.

5- بكر بن وائل: لمجاورتهم النبط والفرس.

6- أهل اليمن: لمخالطتهم الهند والحبشة.

7- بنو حنيفة وسكان اليمامة وثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار بعض الأمم المقيمين معهم. [1]

ب- الاعتبار الزماني:

لقد حدد النحاة العصور التي ظلت فيها سلائق العرب خالصة من الشوائب وسموا هذه العصور بعصور الاحتجاج وحصروا فترة الاستشهاد في نطاق زمني معين يقدّر بحوالي ثلاثة قرون ونصف، فقسموا العرب إلى قسمين، عرب الأمصار وعرب البوادي.

فعرب الأمصار يصحُّ الاستشهاد بكلامهم شعراً ونثراً إلى منتصف القرن الثاني الهجري، فهو كلام العرب الذي يقول عنه السيوطي:"ما نطقت به العرب من شعرٍ ونثرٍ في جاهليتها وا ٍسلامها حتى منتصف القرن الثاني"[2]وُ ِوي عن الأصمعي أنه قال: "ساقة الشعراء ابن ميادة وابن هرمة، ورؤبة وحكم الخضري".[3]وكان مولد ابن هرمة سنة سبعين ووفاته كانت في خلافة الرشيد، بعد الخمسين ومائة تقريباً".[4]

---

(1) السيوطي: الاقتراح، تحقيق محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، طنطا، 2006م ، ص33 .

(2)المصدر السابق نفسه ، ص 148.

(3) ابن قتيبة، الشعر والشعراء، شرح وتحيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، 1967م،ص 735.

(4) البغدادي، الخزانة، 425/1.

أما عرب البادية يصحُّ الاحتجاج بهم إلى نهاية القرن الرابع ،ونخلص مما سبق إلى أنَّ الفترة التي حددها اللغويون والنحويون لفصاحة العرب وخلوص لغتهم من الاضطراب وغلبة الفساد تمتد نحو ثلاثة قرون ونصف قرنٍ بالنسبة لعرب البوادي، وهذه الفترة بقسميها يتخذ منها النحاة شواهدهم ويحتجُّون بما كان فيها من شعر ونثر.

وقف بعض العلماء موقفاً واضحاً من هذه القضية في العصر الحديث، حيث أيَّدوا الاحتجاج بكلام طبقة المولدين، منهم الدكتور عبد المجيد عابدين حيث قال: إنَّ ما ينسبونه إلى هذه الطبقة من عدم الثقة واللحن، قد وقع في شعر الطبقات السابقة، فقد استدل سيبويه بخمسين بيتاً لم يعرف قائلها، ثم أن بعض الرواة دسُّوا على سيبويه بعض الأبيات".[1]

وبعضهم رأى من الناحية العرقية عدم تأثيرها في فصاحة أي شخصٍ مولدٍ كان أم غير مولد، مادام قد نشأ في بيئة عربية أو تعلّم العربية وأجادها.

بّاعتبار ابن هرمة آخر من يحتجَّ بكلامه،وملاحظة أنبَّشار ممن ر ُفض الاحتجاج بشعره مع أنهما متعاصران ولدا في غضون النصف الثاني من القرن الأول، وتوفيا بعد منتصف القرن الثاني،ويمكن القول إذا قطعنا النظر عن الاختلافات القليلة التي لا يؤثر كثيراً، إنهما متعاصران، فليس هناك سببٌ واضحٌ يدعو إلى هذه التفرقة بينهما، فكيف أحدهما ممن يـُحتج بشعره والآخر ممن يـُ رفض الاحتجاج به؟".[2]

ولكن لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل ذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك فرفض شعراء صدر الإسلام، ذكر ابن رشيق قول الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء:جّلست ُ إليه ثماني حجج فما سمعته يحتجّ ببيت إسلامي".[3]

---

(1) عبد المجيد عابدين، المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، القاهرة، 1951م،ص 95-96، ب ط.

(2)عثمان الفكي بابكر، الاستشهاد في النحو العربي، مرجع سابق، ص 333.

(3) ابن رشيق العمدة، 60/2.

وعليه فإنّ السمة الغالبة هي الاحتجاج بالطبقات الثلاث العليا أما الطبقة الرابعة فالرّاجح أنهم جاءوا بشعرها للتمثيل.

مصادر الشواهد الشعرية في الشرحين:

لم تخرج شواهد الشرحين عن المصادر القديمة المعروفة التي تمثلت في الشعر الجاهلي والإسلامي ولكنها في بعض الأحيان تجاوزت ذلك إلى شعر المولدين (شعراء الطبقة الرابعة).

فالمرادي دعَّم شرحه بالشواهد الشعرية وأكثره كان للجاهلين كامرئ القيس والأعشى والنابغة وزهير وعنترة وغيرهم، والمخضرمين كلبيد وحسان بن ثابت، والإسلاميين ويُقال لهم المتقدِّمون كجرير والأخطل والفرزدق.

وقلَّ عنده التمثيل بشعر المحدثين الذين لا يعتدّ النحاة بهم في قواعدهم كأبي نواس، وأبي العلاء المعري، والمتنبي وغيرهم وهم شعراء الطبقة الرابعة، ويسمون بالمولدين.

لقد أورد المرادي شعر هذه الطبقة للتمثيل فقطوكان على قلةٍ ، ومن ذلك ما أورده للتمثيل به على جواز الإخبار بالخاص بعد لولا وذلك عندشرحه لبيت الناظم:

وبعد لولا غالبا حذف الخبرحتمّ * وفي نصّ يمينٍ ذا استقر[1]**

بقوله: "... الخبر يجب حذفه في أربعة مواضع: الأول، بعد "لولا"إن كان كوناً مطلقاً وهو الغالب نحو لولا زيدٌ لأكرمتك"أي لولا زيدٌ كائنٌ أو موجودٌ .

فإن كان خاصاً ولا دليل عليه وجب إثباته : قال المصنِّف كقوله عليه السلام: "لولا قومك حديثو عهدٍ بجاهليةٍ ".[2] وإن كان خاصاً وله دليل جاز إثباته وحذفه نحو: لولا أنصار زيدٍ حموه لم ينجُ " ومنه قول أبي العلاء المعري:

يُؤَيِّبُ ضَرْبِيٌّ منهُ كُلُو الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالا [1]

([1]) ابن مالك ، الألفية ،ص/18.

(2) ورد الحديث بألفاظ متقاربة منها هذه الرواية، وأصل الحديث عند البخاري برقم(1586)، في باب العلم،ج1،ص36 بلفظ يا عائشة لولا قومك حديثُو عهدهم بكفرٍ لنقضتُ الكعبة فجعلت لها بابين".

[الشاهد فيه: "فلولا الغمد يمسكه" جواز ذكر الخبر وهو "يمسكه" بعد لولا لأن الإمساك كون مقيد دل عليه دليل وهو المبتدأ، فإن شأن الغمد الإمساك].

قال: "إلى هذا أشار المصنِّف بقوله: غالباً وهو مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبيين، ومذهب الجمهور: أنَّ الخبر بعد "لولا" واجب الحذف مطلقاً بناءً على انه لا يكون إلا كوناً مطلقاً، وإذا أريد الكون الخاص جُعل مبتدأ فيقال: "لولا قيام زيد لأكرمتك" فجعل مبتدأ، ولذلك لحَّنُوا المعري في قوله: "فلولا الغمد يمسكه" وحاصل مذهبهم منع الإخبار بالخاص بعد "لولا".[2]

على النهج ذاته سار الأشموني فدعم شرحه بالشواهد الشعرية وأكثر منها، وكان أكثر احتجاجه بشعر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين، كما احتج بشعر المحدثين كأبي نواس وأبي العلاء المعري والمتنبي وغيرهم، وإن قلّ ذلك إلا أنّه أكثر إيراداً لشعر المحدثين إذ ما قُورن بالمرادي وأنه أورد هذا النوع من الشعر للتمثيل وبعضها للاحتجاج والاستشهاد به.

ومن امثلته على ذلك احتجاجه ببيت المعري السابق نفسه للمسألة نفسها بقوله: "..وإن دلَّ عليه دليل جاز إثباته وحذفه نحو: لولا أنصارُ زيدٍ حموهُ ما سلم" وجعل منه قول المعري:

يُذيبُ الرّعْبُ منه كلَّ عَضْبٍ فلولا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالا

وأعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب الرماني، وابن الشجري والشلوبيين وذهب الجمهور إلى أن الخبر بعد "لولا" واجب الحذف مطلقاً، بناءً على أنه لا يكون إلا كوناً مطلقاً، وإذا أريد

---

(1) المعري: أحمد بن عبد الله بن سليمان المعري،(المتوفى 449هـ)، سقط الزئد وضوؤه ،رواية الأصفهاني، تحقيق السعيد السيد عبادة، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، 2003م، ط 1،ص 53.

(2) توضيح المقاصد،174/1.

الكون المقيد جُعل مبتدأ، فنقول لولا مسالمة زيد إيانا ما سلم، أي موجودة وأما الحديث فمروي بالمعنى ولحّنوا المعري".[1]

الشارحان اعتمدا على بيت المعري في التمثيل على أنَّه إذا كان الخبر دلَّ عليه دليل بعد "لولا" جاز إثباته وحذفه، أما الأشموني فيبدو أنَّه غير مقتنع بما احتجَّ به وذلك لقوله: جعل منه قول المعري ومن ثم علَّق على الشاهد بقوله لما الحديث فمروي بالمعنى ولحّنُوا المعرِّي".[2]

ومن شواهدها لشعراء الطبقة الرابعة أيضاً ما أورده المرادي في باب النداء من قول المتنبي: [3]

هَذي بَرَزَتْنا فَهُجتِ رَسيسُهاً* إِنثَنَيتِ وَما شَفَيتِ نَسيسا*

للتمثيل على حذف حرف النداء من اسم الإشارة فقال: "الإشارة إلى تعريته من الحرف ومن حذفه من اسم الجنس كقولهم يا حجرُ " وجاءت منه ألفاظ في النثر والنظم.

ومذهب البصريين: أن حذف حرف النداء منه لايجوز إلا في شذوذٍ أو ضرورة، وهو عند الكوفيين قياس مطرد ومن حذفه من اسم الإشارة قوله: [4]

{إذا هَمَلت عيني لها قال صاحبي} بِمِثْلِكَ هَذَا لَوعَةٌ وغَرَامُ

---

(1) شرح الأشموني 202/1

(2)شرح الأشموني 203/1.

(3)البيت منسوبٌ للمتنبي في توضيح المقاصد 165/2،و شرح الأشموني443/2.

* رسيسيا: بفتح الراء وكسر السين وهو حس الحمى أو الهم أو الوجد.

*نسيساً : بفتح النون وكسر السين: وهو بقية النفس.

(4) ذو الرمة:غيلان بن عتبة بن بُهيش، ديوانه، تحقيق كارل هنري، 1919م، ص: 1592،وتوضيح المقاصد 165/2، شرح التصريح 165/2.

[الشاهد فيه: "هذا", حيث حذف منه حرف النداء].وسمع منه أبيات،ومذهب البصريين: أنه لا يجوز.ولذلك لحّنُوا أبا الطيب في قوله: [1]

هَذي بَرَزتِ لَنا فَهُجتِ رَسيسا ثم[انثنيتِ وما شفيتِ نسيسا]

[الشاهد فيه: "هذي" حيث حذف منه حرف النداء, وحذف حرف النداء مع اسم الإشارة لا يجوز عند البصريين]والإنصاف القياس على اسم الجنس، لكثرته نثراً ونظماً وقصر اسم الإشارة على السماع، إذ لم يرد إلا في الشعر، وأما نحو: چ ٹ ٹ چ[2] فمتأول".[3]

والشاهد نفسه نجده عند الأشموني الذي احتجَّ به للمسألة نفسها _ حذف حرف النداء من اسم الإشارة_ بقوله: "... ومن اسم الإشارة قوله:

إذا هَمَ لَتعْ َيني لَها قالَ صاحِبِي ثلِكَ هلاَوِ َتغْرامُ [4]

[الشاهد في البيت قوله "هذا" حيث حذف منه حرف النداء والمنادى اسم إشارة].

وقوله:

إنَّ الأُولَى وُصِفُوا قَوهِنَيالَهُفْجِهِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولاً [5]

وقوله:

ذا ارْعِوَاءٌ[6] شَرِدَ بالشَّيْبِ النَّبِيهَ يَبْبَاً إلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيْلِ [7]

[الشاهد فيه قوله: "ذا ارعواء"حيث حُذف حرف النداء، والمنادى اسم إشارة والتقدير: يا ذا ارعواء"].

---

(1) المتنبي، ديوانه، 301/2.

(2) سورة البقرة، الآية 85.

(3) توضيح المقاصد، 164/2-165.

(4) ذو الرمة، ديوانه، 1592/1.

(5) مجهول القائل، شرح الأشموني، 17/5.

(6) قوله ارعواء: ارْعَوَى عن القبيح إذا رجع.

(7) مجهول القائل، شرح الأشموني، 18/5.

وجعل منه قوله تعالى: چ ڈ ڈ ژ ژ چ[1] وكلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد، ومذهب البصريين المنع فيهما وحمل ما ورد شذوذاً أو ضرراً، ولحّنوا المتنبي في قوله:

هذي برزتكِ لنا فيها فإن لنا ... منها مقيلاً ومن أبكارها بكرا"[2]

يتبين مما سبق أنّ الشارحين كليهما جاء بالبيت للتمثيل ؛لأنهما أوردا شواهد أخرى قبله تغني عنه، فالمرادي أورد قبله بيتاً واحداً، وهو بيت ذي الرمة السابق، ثم أورد بيت المتنبي للتمثيل، ليبين أن البصريين قد لحنوا أبا الطيب.

أما الأشموني أورد قبله ثلاثة شواهد من الشعر، وشاهداً من القرآن الكريم مما أغنى عن الاحتجاج ببيت المتنبي.

تعدد الروايات:

كثيراً ما يُروى الشاهد بروايتين أو أكثر تُبطل إحداهما الاستشهاد به وتناقضه، وهذا النوع من الشواهد كثير جداً مما يحتاج إلى جهد في معرفة موردها، ولذلك كان النحاة لا يأخذون إلا عن الثقاة من الرواة يقول ابن فارس:"يُؤخذ سماعاً من الرواة ذوي الصدق والأمانة ويبقى المظنون".[3]

ويردد سيبويه في كتابه: "سمعنا ممن يوثق بعربيته"[4]، ومن شدة حرصهم على ضبط الرواية أورد ابن سلام في طبقاته: "يقول يونس بن حبيب: العجب ممن يأخذ عن حماد".[5]

وقد حصر أهل اللغة طرق أخذ الرواية في الآتي:

1- السماع 2- القراءة على الشيخ 3- الإجازة في رواية الأشعار المدونة

---

(1) سورة البقرة، الآية 85.

(2) شرح الأشموني، 18/5.

(3)ابن فارس:أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي أبوالحسين(المتوفى:395هـ)، "الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها"، الناشر محمد علي بيضون، ط1 1418هـ- 1997م ،ص 34.

(4) سيبويه، الكتاب،ص 53.

(5)ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، 49/1.

4- السماع على الشيخ 5- الوجادة* 6- المكاتبة

بالرغم من هذه الضوابط إلا أنّنا نجد العديد من الاختلافات في الرواية الواحدة، وهذا النوع من الشواهد تذخر به كتب النحو، وعلّل النحاة مردُّ ذلك إلىأنَّ العرب يروي بعضهم شعر بعضٍ لذلك تتعدد الروايات.

ففي ثللرحين بعض الشواهد التي تعددت رواياتها، وفيما يلي ذُورد بعضاً منها:

1- قال الشاعر: [1]

وَحَدَّتسْوَادَ القَلْبِ لا أَلَابغَِيَسِواها وَلا عَنِّيُبِّها مُتَراخِيا

استشهد كلٌّ من الشارحين بهذا البيت في باب["لا" وشروط إعمالها]حين شرحهما لقول الناظم:

في النكرات أعملت كليس "لا" ... وقد تلي "لات" و"إن" ذا العملا[2]

رواه المرادي والأشموني بإعمال "لا" عمل ليس في المعارف، وهذا الشاهد كما رواه الشارحان أثبت به ابن الشجري وغيره إعمال "لا" عمل "ليس" في المعارف، فقال الأشموني:"ذكر ابن الشجري أنَّها أعملت في معرفة، وانشد للنابغة الجعديِّ:

وتَحسَلَّوادَ القَلبِ لا أَنَاباَغِياًسِواها وَلا عَنِّيُبِّها مُتَراخِيا

[الشاهد: قوله: "لا أنا باغيا سواها" حيث أعمل "لا" النافية عمل "ليس" مع كون اسمها "أنا" معرفة، وهذا شاذ].

وتردد رأي الناظم في هذا البيت، فأجاز في شرح التسهيل القياس عليه، وتأوله في "الكافية" فقال: يمكن عندي أن يُجعل "أنا" مرفوع فعلهمضمر ناصب باغياً على الحال، وتقديره:لا أر ى

* الوجادة:تعني أن يجد أحدهم حديث أو شاهداً أو كتاباً بخط شخص بإسناده.

(1) البيت للنابغة الجعدي ،" ديوانه" ، تحقيق عبد العزيز رباح ، نشر المكتب الإسلامي دمشق، سنة 1384هـ، ص:171.

(2) ابن مالك ،الألفية،ص: 20

باغيات، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل ويجوز أن يُجعل أنا مبتدأ والفعل المقدَّر بعده ناصباً باغياً على الحال، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه[1].

علق الأشموني بقوله: "اقتضي كلامه مساواة "لا" لـ"ليس" في كثرة العمل، وليس كذلك بل عملها عمل "ليس" قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه...". [2]ولكن للبيت رواية أخرى أوردها البغدادي وهي:

..... لا أنا مبتغ..... [3]

بذلك تبطل الجدل إذا كانت الرواية صحيحة بأن "لا" لم تعمل عمل ليس في البيت.

والمرادي أورده بالصيغة نفسها التي وردت عند الأشموني، حيث أعمل "لا" عمل "ليس" مع أن اسمها معرفة وهو "أنا" وهو شاذ فقال: "فظاهره أعملها في المعرفة، وأجاز في "شرح التسهيل" القياس عليه، وأجازه ابن جني وتأوله المانعون".[4]

ومن أمثلة الروايات المتضاربة في الشرحين أيضاً قول الشاعر:

وَمَا ذُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَأْنَ لَا تُجَاوِرَنَا إِلَّاكِ دَيَّارُ [5]

روى المرادي "إلاك" حيث جاء بالضمير متصلاً بعد "إلا" شذوذاً .وذلك عند شرحه لبيت الناظم:

وَذُو طَلَبٍ مِنْهُمَا لَا يَبْتَغِي بِهِ لَا يَلِي إِلَّا اخْتِيَارًا بِأَلْ [6]

---

(1) ابن مالك: "شرح الكافية الشافية"،المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي ،الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ،الطبعة: الأولى،441/1

(2) شرح الأشموني، 420/1.

(3) البغدادي، الخزانة، 337/3.

(4) توضيح المقاصد، 190/1.

(5) مجهول القائل، توضيح المقاصد، 87/1.

(6) ابن مالك ،الألفية،ص:12

وعلى ذات الصيغة رواه الأشموني حيث قال:وذو اتصالٍ منه فلا يُبتدا" به "ولا يلي إلا" الاستثنائية اختياراً أبداً "وقد يليها اضطراراً كقوله:

وَمَا بِالرَّبَابِ مِنْ غَضَاضَةٍ إِذَا كَانَ جَارُهَا أَنْ لَا يُهَانَ وَيُضَارَ[1]

[الشاهد: في قوله: "إلاك" فإنه أتى بالضمير المتصل بعد إلا ضرورة، وكان القياس أن يقول إلا إياك بالضمير المنفصل].

فرواية هذا الشاهد على الوجه الذي ذكره الشارحان هي رواية الكوفيين، وأما البصريون فإنهم لا يروونه إلا على وجهٍ مستعملٍ كثيراً ،وقد ردُّوا على الكوفيين بعدم تسليم صحة روايتهم ولو فرضنا أنَّها رواية صحيحة فهي شاذة لا يُقاس عليها.

فرواية البصريين:

أن لا يجُاورنا حاشاك ديّارُ [2]

ورواه المبرِّد بقوله: "ليس الرواية كما أنشدها النحاة وإنما هي:

أن لا يُجاورَنا سواك ديّارُ [3]

وعلى هاتين الروايتين لا شاهدٌ فيه، وهما الروايتان اللتان يتمسك بهما البصريون وكان أبو العباس المبرِّد لا يُجيز أن يقع الضمير المتصل بعد "إلا"مطلقاً .

ترى الدارسة أن هذا النوع من الشواهد ذو الروايات المتضاربة يؤدي إلى اضطراب القواعد ويُوسِّع من شقة الخلاف فيها، ومن ثم ترى أن يُبعد من دائرة الاستشهاد وأن يُعتمد على غيره من نصوص القرآن والشعر المروي بوجهٍ واحدٍ ، أو أوجه متعددة لا تمسُّ موضع الشاهد.

توثيق الشواهد:

---

(1) شرح الأشموني، 1/96-97.

(2) السيوطي،"شرح شواهد المغني"، تحقيق: أحمد ظافر كوجان -منشورات دار مكتبة الحياة -بيروت، 1/844.

(3) المصدر السابق نفسه ،الجزء نفسه، الصفحة نفسها.

عدم توثيق الشاهد أو عزوه إلى قائله قد يقودإلى الشك وعدم الاطمئنان إلى النص ٍ ، وذلك قد يؤدى إلى اللبس بين الشواهد المجهولة والموثقة، لكن الملاحظ أن جـ ُ لـ ٌ كتب النحو القديمة لم يـ ُهتم فيها بتخريج الأبيات، والدليل على ذلك جهود المحققين الذين ذيَّلوا كتب النحو القديمة بالحواشي التي تشرح الشواهد وتعلق عليها.

والشيء ُ ذاته نجده عن المرادي والأشموني في شرحيهما فهما يهملان التصريح باسم الشاعر في كثير ٍ من الأحيان.

فالمرادي قلَّما ينسب البيت إلى صاحبه، وجملة ما عزاه إلى قائليه لا يتعدى أربعاً وستين بيتاً من جملة شواهده الشعرية البالغ عددها ستمائة وستة أبيات ٍ ، وكان في أغلب الأحيان يستخدم بعض العبارات منها: قال الشاعر، وقوله, وعليه قول الشاعر, وغيرها".

ومن أمثلة الشواهد التي وثَّقها المرادي قول امرئ القيس:

و َلَيس َ بِذي ر ُمحٍ فَيَطعَنُني بِهِ و َلَيس َ بِذي سَيفٍ و َلَيس َ بِذَبّالِ (1)

أورده شاهداً على قيام صيغة فعّال مقام فاعل حين شرحه لبيت ابن مالك:

ومع فاعِلٍ وفَعَّالفَعِلْ في نَسَبٍ أغْنَى عَنْ يلٍ فقُبِلْ (2)

بقوله: "يستغنى عن ياء النسب غالباً بصوغ فاعل إن قصد صاحب الشيء كقولهم: لابِنٌ ، وتامر ٌ ، أي صاحب لبن وتمر، وبفعَّال إن قُصد الاحتراف كقولهمبزاز، وعطَّار، وقد يقوم إحداهما مقام الآخر، فمن قيام فاعل مقام فعَّال قولهمخائك في معنى حواك، لأنّه من الحرف، ومن عكسه قول امرئ القيس:

و َلَيس َ بِذي ر ُمحٍ فَيَطعَنُني بِهِ و َلَيس َ بِذي سَيفٍ و َلَيس َ بِذَبّالِ

---

(1) امرؤ القيس، جندب بن حجر، ديوانه، دار بيروت للطباعة والنشر، 1985م،ص 33 وتوضيح المقاصد، 121/3 شرح الأشموني 43/5 والكتاب 383/2.

(2) ألفية ابن مالك،ص/71.

أي وليس بذي نبل".[1]

[فالشاهد فيه قوله: "بنبَّال" حيث صاغه على زنة "فعَّال" في الدلالة على النسبة إلى ما أخذ منه وهو النبل، فاستغنى بهذا الوزن عن ياء النسبوذلك جارٍ على غير الغالب في هذه الصيغة؛لأنَّهاإنما تصاغ من أسما الحرف كالنجارة، والعطارة للدلالة على الانتساب إليها].

ومنه أيضاً قول زهير:

بَدالِلَيسَتَ أُنَمِّ ُدركَ ما مَضى وَ لا سابِقَيئاً إِذا كانَ جائِيا[2]

أورده شاهداً على جرِّ المعطوف على خبر ليس بالباء المقدرة عطفاً على خبر ليس على توهم إثبات الباء فيه.

فالشاهد في البيت قوله: "لا سابق"حيث جرَّ قوله: "سابق" بالباء المقدرة عطفاً على خبر ليس على توهم إثبات الباء فيه،هكذا روي بالجر.

ورُوى البيت بالنصب عطفاً على اللفظ، فلا شاهد فيه على هذه الرواية.

---

(1) توضيح المقاصد، 121/3.

(2) زهير بن أبي سلمى، ديوانه، تحقيق ،على حسن فاعور دار الكتب العلمية بيروت، ط 1، 1988م،ص 287 وتوضيح المقاصد 371/1 والكتاب 165/1، 306، 155/2، وشرح الأشموني 430/2.

وأحياناً يكتفي المرادي بذكر من أنشد البيت من العلماء كقوله: وأنشد سيبويه[1] وأنشد الأخفش[2]، وغيرها.

أما الأشموني فإنه لم يهتم مطلقاً بتوثيق الشواهد ولا يتعدى عدد الشواهد المعزوة إلى قائليها عنده أربعين بيتاً من جملة أبياته،والعبارات التي كان يستخدمهالاتختلف عن تلك التي كان يصدرها المرادي، منها: كقوله، وقول الشاعر، وكقول الراجز، ونحو، وغيرها.

ومن أمثلة الشواهد التي عزاها الأشموني إلىقائلها قول ساعدة بن جؤية:

يا لَيتَ شِعْرِيَ هَلْ أَبِيتَنَّ لَيلَةً ... أَمْ هَلْ عَلَى العَيشِ بَعدَ الشَّيبِ مِنْ نَدَمِ [3]

أورده شاهداً على أن "أم"زائدة خلافاً لمذهب الجمهور الذي حصر "أم" في المتصلة والمنقطعة.

وأكدّ المحقق أن "أم" في هذه العبارة زائدة بقوله: "وقعت "أم" في هذه العبارة زائدة، ووجه زيادتها ههنا أن قوله: "ليت شعري يتطلب شيئين: أولهما خبر ليت، وثانيهما مفعول شعري الذي هو مصدر مضاف إلى فاعله ... كما ذكرنا في إعراب البيت، وقد جرى استعمال العرب على أن يأتوا بمفعول هذا المصدر مقترناً بأداة الاستفهام، على أن يحذفوا خبر ليت لا يذكرونه،... ولهذا قلنا في إعراب هذا البيت إن خبر ليت محذوف وجوباً، فهذه الجملة المقترنة بأداة الاستفهام في محل نصب بشعري، وعلى هذا تفهم السرُّ في كون "أم" زائدة مقحمة بين العامل الذي هو المصدر المضاف إلى فاعله، ومعموله الذي هو جملة الاستفهام".[4]

ومنه أيضاً قول حسان بن ثابت:

---

(1) توضيح المقاصد 121/3، 208، 18/2، 229.

(2) المصدر السابق نفسه، 256/2.

(3) ساعدة بن جؤيَّة، "ديوان الهذليين"، القسم الأول، القاهرة - مكتبة دار الكتب المصرية 1925م،ص 19 وشرح الأشموني 401/4.

(4) محمد محي الدين عبد الحميد، شرح الأشموني 404/4.

لَنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلمَعنَ بِالضُحىَ وَأَسيافُنا يَقطُرنَ مِن نَجدَةٍ دَما[1]

الذي أورده عند شرحه لبيت الناظم في باب جمع التكسير:

أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثم فِعْلَهْ ثُمَّت أفعالٌ جموعُ قِلَّهْ [2]

بقوله:"وقد فهم من هذا أن ما بقي من أبنية جمع التكسير فهو للكثرة، وليس من أبنية القلة فُعَل نحو ظُلَم، ولا فِعَل نحو نِعَم، ولا فِعَلة نحو قِردة خلافا للفراء، ولا فَعَلة نحو بَرَرة، خلافا لبعضهم، نقله عنه ابن الدهان، ولا أفعِلاء نحو أصدقاء خلافا لأبي زيد الأنصاري، نقله عنه أبو زكريا التبريزي، والصحيح أن هذه كلها من جموع الكثرة.

تنبيهات:

الأول:ذهب ابن السراج إلى أنَّ فِعْلة اسم جمع، لا جمع تكسير، وشبهته أنه لم يطرد.

الثاني: يشارك أفعلة وأخواته في الدلالة على القلة جمع التصحيح للمذكر والمؤنث، ونقل ابن إياز عن ابن خروف: أنَّه قال في شرح الجمل: هو مشترك بينهما؛ وذلك لأنه مستعمل فيهما، والأصل الحقيقة، قال ابن إياز:واستضعفه بعض الأشياخ؛ لأنَّ اللفظ إذا دار بين المجاز والاشتراك كان المجاز راجحا.

الثالث:إذا قُرِنَ جمع القلة بأل التي للاستغراق، أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك إلى الكثرة إما قوله تعالى: {وَالْمُسْلِمَاتِ} وقد جمع الأمرين قول حسان:

---

(1) حسان بن ثابت، ديوانه، تحقيق وليد عرفات، دار صادر بيروت، لا ط، لا ت،ص 35. وشرح الأشموني 350/5، وتوضيح المقاصد 38/3.

(2) ألفية ابن مالك، ص/65

لنا قُنْبَةُ الغر يَلْمعنَ بالضحى وأسيافنا يقْطُرن من نَجْدَة دمَا"[1]

الشاهد فيه قوله "الجفنات" حيث أجرى جمع القلة مجرى لكثير، فقد أطَّرد جمع مثل هذا البناء في الكثرة على فعال كالجفان، وكذلك قوله "أسيافنا" جُمع على "أفعال" وهو من جموع القلة والمراد بهما التكثير، والقياس الجفان والسيوف].

الاحتجاج بالشعر المجهول:

الأبيات المجهولة القائل أثارت العديد من الجدل والشك وذلك لاعتماد النحاة عليها في إثبات القواعد النحوية بحجة أنَّها لا تختلف عن الأبيات التي وردت منسوبة إلى قائليها؛ لأنَّ مصدرها شيوخ النحو والرواة الثقاة، يقول البغدادي: "ويؤخذ من هذا أن الشاهد المجهول قائلهوتتمته إن صَدُر من ثقةتمُد عليه قُبل، وإلاَّ فلا، ولهذا كلت أبيات سيبويه أصحُّ الشواهد اعتمد عليها خلفٌ بعد سلف، مع أنَّها أبيات عديدة جُهل قائلوها، وما عُيِّب ناقلوها".[2]

وواضحٌ من ذلك أن هذا النوع من الشواهد المجهولة، المعزو إلى الثقة مقبول يمكن أن يُحتجَّ به وأن تُبنىعليه القواعد، ولا يضرُّ الجهل بقائله مادام قد أنشده الثقة، وقد سار العلماء على هذا في كثير من كتبهم، إذ أنَّا نرى أوائل اللغويين والنحويين كثيراً ما يكتفون بقولهم: "وأنشد" أو أنشدني رجلٌ" أو "سمعنا ممن يوثق به" ، نجد مثل هذه العبارات في النوادر لأبي زيد، والكتاب لسيبويه، وفي الكامل للمبرِّد وغيرها.

فالمرادي سار على نهج سابقيه من العلماء في الأخذ بهذا النوع من الشواهد المعزو إلى الثقة، وبنى عليها القواعد في شرحه، واكتفى في كثير من الأحيان بقوله: "وأنشد سيبويه" "وأنشد الأخفش" "وأنشد بعض الطائيين" و"في الكتاب" وغيرها.

---

(1) شرح الأشموني 350/5

(2) الخزانة، 16/1، تحقيق عبد السلام محمد هارون.

ومن أمثلته على ذلك ماأورده في باب التصغير عند شرحه لبيت الناظم:

وحَائدٌ عَنْ القياسِ كلمّا خَالفَ في البابَينِ لحُوظٌ سِمَا[1]

بقوله : "مما خولف "به" القياس في التصغير نحو قولهم في المغرب:مغيربان،كأنه تصغير مغربان، وفي العشاءُشَيَّان، كأنه تصغير عَشِيَّان، وفي عشية: عشيشية، كأنه تصغير عشاة، وفي إنسان:أنيسيان، كأنه تصغير:أنسيان،وفيه خلاف.مذهب البصريين أنه فعلان من الأنس، وقال الشيباني: فعلان أيضا، لكن من الإيناس بمعنى الإبصار، وقال معظم الكوفيين: إنَّه أفعلان من النسيان فهو على الأولين من هذا النوع، وفي بنون: أبينون، كأنه تصغير أبنين، وفي ليلة: لييلية، كأنه تصغير ليلاه، وفي رجل: رويجل، كأنه تصغير راجل، وفي صبية وغلمة: أصيبية وأغيلمة، كأنهما تصغير أفعلة، فهذه الألفاظ ما استغنى فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل "وقد سمع في بعضها القياس أيضا"القوا في صبيِّهَا تضبُيَّة على القياس.أنشد سيبويه:

صُبَيَّةٍ نَانِالغُوَاةُ إِنْكَادَتْ* **أَصَغْرُهُمْ أَنْ زَكّا**[2]

فالشاهد في البيت قوله[ضبُ" يَّة" حيثصغُرت على لفظها، والأكثر في كلامهم أصيبية].

..ومما خُولف به القياس في التكسير قولهم: رهط وأراهط، وباطل وأباطيل، وحديث وأحاديث...فهذه جموع لواحد مهمل استغنى به عن جمع المستعمل، هذا مذهب سيبويه والجمهور[3]

---

(1) الألفية، ص/68

(2) رؤبة بن العجاج، ديوانه، تحقيق وليم بن الوردن البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، الكويت،ص 120.،مواضعه: الكتاب 486/3، المخصص ابن سيدة، 31/1، 114/4.وبلا نسبة في توضيح المقاصد، 81/3.

(3) توضيح المقاصد، 81/3.

ومنه أيضاً ما أورده في باب الترخيم عند قول الناظم:

ولاضطرار رخَّمُوا دون نِدَا ** فتى للنِّدَا يَصْلُحُ نحو أحمدا[1]

بقوله: "رخَّم في الضرورة ما ليس منادى بشرط أن يكون صالحا لأن يُنادى نحو "أحمد" فتقول فيه: يا أحم.وقد فهم من عدم تقييده جواز ترخيمه على الوجهين: "أما جواز ترخيمه" على تقدير التمام فمجمع على جوازه،وملأ ترخيمه على نية المحذوف فأجازه سيبويه ومنعه المبرِّد، وهو محجوجٌ بالقياس على النداء، وبالسماع كقوله:

أَلَا أَضحْتَ حبالُكُمُ رِمَامَا] ***واضحْتَ مِنْكَ شاسَعةً أُمَامَاً[2]

[فالشاهد في البيت قوله أُماماً" حيث رخمه في غير النداء، إذ أصله: أمامة]. وأنشد المبرِّد:

ومَاَ عهَدْعِيَ كِ ديكَ أُمَ امَ ا

وهذه رواية أخرى للبيت السابق، و"أماما" هنانمادى مرخَّم فلا شاهدُ فيه على هذه الرواية".

ومنه أيضاً قول الشاعر:

إنَّ بن حارثإن أُشتِوَقُؤيَ تِهِ ** أَوفَلَمِتَحَالناس قَدَ عَ لِمُوا[3]

[الشاهد قوله:(ابن حارث)حيث رخمه في غير النداء، إذ أصله ابن حارثة].[4]

---

(1) الألفية،ص/53

(2) جرير: جرير بن عطية القطفاني، ديوانه، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لا ط، لا ت، ص 221 وشرح أبيات سيبويه 594/1 وتوضيح المقاصد 229/2.

(3) البيت مجهول القائل: توضيح المقاصد 229/2، والدرر: 48/3.

(4) توضيح المقاصد، 228/2-229.

أمَّاالأشموني كما ذكرنا أنَّه لا يهتمَّبتعيين قائل الشاهد حيث يكون له قائلُ معين، ولا يعزوه إلى من رواه أو أنشده إن كان كذلك ،إلا في حالات نادرة جداً، ومن ثم هبطت قيمة شواهد الأشموني من هذه الوجهة.

ومن الأمثلة على ذلك قوله في الباب نفسه أي في باب الترخيم: "...وأما على لغة من ينتظر فأجازه سيبويه ومنعه المبرِّد ويدل للجواز قوله:

ألا أضحت حبالُكم رِماما] *وأضحت مِنك شاسعةُ أُمامَاً

هكذا رواه سيبويهورواه المبرِّد:

وما عهدي كعهدك يا أماما[1]

ومن هنا نستطيع أن نقول أنّ الشارحين قد قررا مبأ قبول هذا النوع من الشواهد، وا ِن كان البصريون لم يلتزموا بهذا المبدأ في أحوالٍ كثيرة وخاصة حين يحتدم الجدل بينهم وبين الكوفيين، أو حين يصطدم الشاهد بقاعدة من قواعدهم، فيلجئون إلى تأويله أو حمله على الضرورة أو رفضه بأنَّه مجهول لا يعرف قائله ولو أنشده موثوق به في اللغة.

وهناك قسمُ آخر من الشواهد المجهولة وهو ما لم يعزوه إلى موثقٍ، وأكثر هذه الأبيات هي أبيات منفردة لا يعرف سابقها ولا لاحقها، وبعضها أنصاف أبيات لا يُدرى تتمتها، يقول عثمان الفكي: "وتلك قرائن قوية تبعث على الشك فيها، ومع ذلك نرى النحاة يرددونها في كتبهم ويستشهدون بها لا على ما شذَّمن القواعد أو كان من باب الضرورات فقط، بل على قواعدٍ أساسية يراد لها أن تكون مطردة، ولو قامت على هذا الأساس الواهي".[2]

---

(1) شرح الأشموني 76/5.

(2) عثمان الفكي، الاستشهاد في النحو العربي، ص 417.

والنحاة المتقدمون كان منهم كثيرون يرفضون الشاهد المجهول قائله: كما كان لابن هشام موقف منه في شرحه على الألفية, منها شاهد الكوفيين:

لكنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ [1]

فهو شاذ لا يُ تخذ به لقلته وشذوذه، ولا يعرف قائله ولا تتمته ولا نظيره, قال ابن هشام: "لا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير، ثم هو محمول على زيادة اللام أو على أن الأصل "لكن أنَّني" ثم حذفت الهمزة تخفيفاً ...". [2]

أما الشارحان المرادي والأشموني فقد أكثرا من الاحتجاج بالشواهد المجهولة القائل بحجة أنَّها لا تختلف عن الأبيات التي وردت منسوبة إلى قائليها، ويبدو أن نسبة الشاهد إلى قائلها نادرة جداً في الشرحين.

وترى الدارسة قبول الشواهد التي عزيت إلى الموثقين من اللغويين والنحويين، مادامت الرواية عنهم صحيحة، أما الشاهد الذي لم يعينوا قائله ولا يعزوه إلى موثق فلا يجب أن يؤتى به لإثبات قاعدة أو للردِّ على مخالفٍ ، بل يجب أن يكون الشاهد الذي يؤتى به لواحد من هذين الغرضين موثوقاً به سواء أكان معلوم القائل أو معزو إلى موثوق به حتى تقوم القاعدة على أساسٍ صحيحٍ، ويكون ردُّ المخالف مرتكزاً على نصٍّ ثابتٍ .

أما إذا كان لبيان شذوذه عن القاعدة، أو لمخالفته للظاهرة المطردة، أو لبيان ضرورة من ضرائر الشعر، أو للتمثيل وتوضيح القاعدة فلا ضير في أن يُ ؤتى به؛ لأنَّ هذه الأنواع غير متعين فيها أنْ تكون معلومة القائل أو معزو إلى موثوق به.

---

(1) مجهول القائل، مغنى اللبيب 321/1، وشرح الأشموني 487/1.

(2) مغني اللبيب، 321/1.

الشواهد الشعرية في الشرحين:

الشاهد الشعري من أكثر الشواهد شيوعاً في الشرحين، فالشعر عند النحاة يمثل الوسيلة الأفضل في إثبات القواعد، ذلك لاهتمام الناس به، وسهولة البحث في مصادره ومعرفتها، والتحقق من صحَّتها، ولكل ذلك نجدها قد فاق عددها بقية الشواهد الأخرى.

أولاً: الشواهد المجهولة في الشرحين:

إنَّ عدد الشواهد من أبيات الشعر عند المرادي قد بلغ ستةً وستمائة بيتٍ، منها تسعة وعشرون بيتاً مكرراً، وثمانية عشر بيتاً أنصاف أبياتٍ، وسبعة عشر شاهداً منها أجزاءً من أنصاف الأبيات، وقد بلغ عدد الأبيات المجهولة في شرحه اثنين وأربعين وخمسمائة بيتٍ.

بينما بلغ عدد الشواهد الشعرية في شرح الأشموني واحداً وستين ومئتين وألف بيتٍ، بما فيها المكررة، منها سبعة وأربعون وثلاثمائة من الرجز، واثنان وعشرون منها أنصاف الأبيات، أما جملة الشواهد المجهولة فيه قد بلغ عددها واحداً وعشرين ومئتين وألف بيت وفيما يلي نورد بعض النماذج من الشواهد المجهولة التي جاء بها الشارحان:

1- وقوع "نْ" نكرة غير موصوفة:

يقول المرادي: "وزاد أبو علي في أقسام "نْ" أن تكون نكرة غير موصوفة كقول الشاعر:

ونِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وإعْلانِ (1) .(2)

[والشاهد فيه قوله: "مَنْ" حيث حكى أبو علي الفارسي أن "نْ" هنا نكرة تامة غير موصوفة].

2- فتح نون المثنى بعد الألف: قال الشاعر:

أَعْرِفُ مِنْهَا الجِيدَ والعَيْنَانَا ومَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا أَبْظِيَانَا (1)

---

(1) مجهول القائل، توضيح المقاصد 137/1، وشرح الأشموني 171/1 وصدره نعم مزكا من ضاقت مذاهبه.
(2) توضيح المقاصد 137/1.

[فالشاهد في البيت قوله: "العينانا" حيث فتح الشاعر نون المثنى بعد الألف والكثير في لسان العرب كسرها].

قال بعضهمأنَّ الرجز لرؤبة والصحيح أنَّه لرجلٍ من ضبة لم يعينوه، قال أبو زيد: " وأنشدني المفضل لرجلٍ من ضبة هُلك من أكثر من مائة سنة ثم أنشده مع أبيات أخرى قبله".[2]

3- إثبات نون الوقاية مع "لعل" وهو من القليل فقال الشاعر:

أعِدِّلتَنِي القَدُوم لَعَلَّنِي بِها قَبْرَ لأبْيَضَ ماجِدِ [3]

[فالشاهد في البيت قوله:لَعَلَّنِي" حيث ذكر نون الوقاية والأشهر حذفها مع "لعل"]نصَّ بعضهم على أنَّها ضرورة،وأجازه المرادي ونبَّه على ذلك بقوله: إثبات النون مع لعلَّ أكثر من حذف النون مع ليتَ وإن اشتركا في القلة...". [4]

والبيت أنشده الفرَّاء واستشهد به ابن منظور، وابن عقيل ولم ينسبه أحد منهم، كما استشهد به السيوطي في الهمع على نحو ما استشهد به الأشموني وقال: "لم أعثر له على قائل".[5]

وذكر الأشموني أنَّ المجيء بالنون مع ليت ليس بلازم وتركه ليس بضرورة ولا شاذاً فيجوز أن تقول: ليتي في سعة الكلام، كما يجوز أن تقول ليتنيإن كان ذكر النون أكثر من تركها[6]. وعلى أكثر الوجهين جاء قوله تعالى:چووۇ چ[7].

---

(1) مجهول القائل، توضيح المقاصد 72/1 وشرح الأشموني 73/1 والنوادر،ص 15.

(2) أبو زيد، النوادر، دار الكتاب العربي، بيروت، ص 15.

(3) مجهول القائل، توضيح المقاصد، 102/1، شرح الأشموني 116/1 وهمع الهوامع 64/1.

(4) توضيح المقاصد 102/1.

(5) همع الهوامع،ص 43.

(6) شرح الأشموني، 116/1.

(7) سورة النساء، الآية 73.

الذي سبق ذكره عبارة عن بعض الشواهد المجهولةِ القائلِالمعزو َ إلى من يوثق به في اللغة، وبقي من هذا القسم – المعزو إلى الثقة- شواهد سيبويه المجهولة وهي أوثق من تلك السابقة، لأنَّ شواه د سيبويه في جملتها قد وثق بها العلماء وكادوا يجمعون على صحتها وصحة ما ورد في كتاب سيبويه، وقد تناقل العلماء شواهد سيبويه فلم يكد يخلو كتاب نحو من كثيرٍ منها وقد جاء في الشرحين العديد من شواهد سيبويه، بعضها من الخمسين المجهولة وأكثرها مما هو معلوم القائل، وفيما يلي ذُورد نماذج من شواهد سيبويه المجهولة التي وردت في الشرحين:

1- استشهادهما على وقوع الجملة الفعلية نعتاً للمعرفة بقول الشاعر:

و َ لَقَدْ أمُ رٌ عَ لَى اللَّئِيْمِ يَسُ بُّنِي فأَعِ[فٌ ثُمٌّ لأقُولِ عُ نِيْ نِي][1]

[فالشاهد فيه قوله: (اللئيم يسبني) حيث جاءت جملة(يسبني) نعتاً للمعرفة، وهو قوله: (اللئيم)].

استشهدا بذلك عند شرحهما لقول ابن مالك :

ويُعطَ في التعريف والتنكير ما لما تلا كامْرُر بقوم كرُما[2]

بقولهما:"يجب تبعية النعت للمنعوت في الإعراب والتعريف والتنكير.فتنعت المعرفة بالمعرفة نحو امرر بالقومِ الكرماءِ), والنكرة بالنكرة نحو: امرر بقومٍكرماءَ).ولا تنعت المعرفة بالنكرة؛ لأنَّ في النكرة إبهاماوفي المعرفة إيضاحا، فتدافَعَا.

تنبيهات:

الأول: لم يتعرض هنا لموافقة النعت للمنعوتفي الإعراب؛ استغناء بقوله أولا: يتبع في الإعراب.

---

(1) مجهول القائل، شرح الأشموني، 265/4، وتوضيح المقاصد 88/2 والكتاب 416/1.

(2) الألفية ،ص/45.

الثاني: استثنى الشارح من المعارف المعرف بلام الجنس، قال: فإنه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعته بالنكرة المخصوصة؛ ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي

إن يسبني صفة لا حال؛لأنَّ المعنى:ولقد أمر على لئيم من اللئام، ومثله قوله تعالى: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﭼ[1]. وقولهم: "ما ينبغي للرجل مثلك -أوخيرٍ منك- أن يفعل كذا" انتهى".[2]

[فالشاهد في الآية الكريمة قوله تعالى: (الليل نسلخ)، حيث جاء جملة نسلخ نعت لليل لكونه نكرة في المعنى].

2- استشهادهما على جواز كسر همزة إنَّ" بعد إذا الفجائية وفتحها بقول الشاعر

وَكُنْتُ دأَرَى زَمْزَى فَإِذَا إِنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ *[3].

[الشاهد فيه قوله:إذا أنّه" حيث جاز في همزة "إن" الوجهان الكسر؛ لأنَّها في ابتداء الجملة، والفتح على تقديرها بالمفرد].

وهو كذلك في (الكتاب) قال سيبويه: فحال "إذا ههنا كحالها إذا قلت: إذا هو عبد القفا واللهازم، وا ٍنما جاءت (إنَّ) ههنا لأنك هذا المعنى أردت، ولو قلتمررتُ فإذا أنَّه عبد، تريد: مررت به فإذا العبودية واللؤم ،كأنك قلت مررت به فإذا أمره العبودية واللؤم ،ثم وضعت أنَّ في هذا الموضع- جاز".[4]

---

(1) سورة يس، الآية 37.

(2) المرادي، توضيح المقاصد، 89/2، الأشموني، الشرح، 265/4.

* اللَّهازِم جمع لِهزِمة، وهو طرف الحلق وقيل: عظم تحت الأذن.ينظر:"لسانالعرب"،بابالميم،مادة"لهزم" والمعنى: كنت أظن زيداً سيداً كما قيل، فتبين من خلال ضربه كما يضرب الصبي على قفاه أنه ذليل مهان، توضيح المقاصد 203/1.

(3) مجهول القائل، توضيح المقاصد، 203/1، شرح الأشموني، 479/1 والكتاب 472/1.

(4) سيبويه، الكتاب 472/1.

أما القسم الثاني من الشواهد المجهولة القائل في الشرحين هو ما لم ينسبوه إلى قائلٍ معين، ولم يعزوه إلى من يوثق به، وأكثره أبيات منفردة لا يُعرف سابقها ولا لاحقها، وبعضها أنصاف أبيات لا يروى تتممتها، ويُمثِّل شواهد هذا النوع السواد الأعظم في الشرحين، ومن أمثلتها ما يلي:

1- استشهادهما على وقوع الحال الساد مسد الخبر - جملة اسمية - مقترنة بالواو بقول الشاعر:

خَيْرُ اقْتِرَابِي مِنْ الْمَوْلَى حَلِيفَتُهُ يَشْقَى رِبِضْلِي عَنْهُ وَهْوَ غَضْبَانُ (1)

فالشاهد في البيت قوله:[شرٌ بعدي عنه وهو غضبان" حيث جاء الحال الساد مسد الخبر جملة اسمية مقترنة بالواو]. وأورده السيوطي في الهمع، وقال شارح شواهده: "لم أعثر على قائل البيت الشاهد".(2)

2- استشهادهما على شذوذ تقديم خبر المبتدأ المقترن باللام بقول الشاعر:

خَالِي لأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ يَنَلَ الْعَلاَءَ يُلاَكَرِم الأَخْوَالاَ (3)

[الشاهد فيه قوله: "خالي لأنت"حيث قُدِّم الخبر(خالي) على المبتدأ (لأنت) مع أن المبتدأ مقرون بلام الابتداء التي لها صدر الكلام وهذا شذوذ].

والبيت مع الجهل بقائله اختلفت روايته فبعضهم يرويه: "ومن تميم خاله" والبعض الآخر يرويه "ومن عُويف خاله"ومما يطعن بصحته جزم ينل ويكرم لغير جازم، لأنمَّن موصولة ويلزمُ على موصوليتها وقوع الجملة الاسمية بعدها، والشرط لا يكون جملة اسمية".(4)

---

(1) البيت مجهول القائل، شرح الأشموني، 310/1، وتوضيح المقاصد 175/1 والهمع 107/1.

(2) الدرر اللوامع،ص 7.

(3) مجهول القائل، توضيح المقاصد، 171/1 وشرح الأشموني، 289/1.

(4) الصبّان، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى 1206هـ)، "حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1417هـ- 1997م، ج 1،ص 211.

على هذه الشاكلة تعددت الشواهد المجهولة في الشرحين ،وكانت نسق النحاة السابقين، والشارحان سارا على نهج من سبقوهما، ولم يشذا عنه في الاحتجاج بها.

أهداف الاستشهاد فى الشرحين:

من خلال تتبعنا لشواهد الشرحين الشعرية يمكن القول بإنَّها في مجملها قد هدفت لأغراض معينة يمكن أن نشير إليها من خلال العناوين التالية:

1- الشيوع والكثرة:

جُلَّ الظاهرات النحوية التي عالجها الشارحان يُساق الشاهد لها للدلالة على أنّ الظاهرة النحوية شائعة وكثيرة، أو إنَّها مما يجوز استعمالها دون الإشارة إلى الشيوع أو الكثرة، أو مما لا يُمتنع القياس عليها، واتخاذها نموذجاً يمكن أن يُحذى حذوها، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

1- من الظواهر المطردة التي يمكن القياس عليها جواز حذف العائد المنتصب بفعل تام أو وصف غير واقع صلة "لأل".

وقد ساق الشارحان الشواهد على النوع الأول من القرآن الكريم نحو قوله تعالى: چ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ چ[1] أي بعثه الله رسولاً ،واستشهد الشارحان على النوع الثاني المنتصب بالوصف ببيتٍ واحدٍ مجهول القائل وهو قوله:

مَوالِيكَ فَضْلٌ فأحْمِدَنَّهَ مَا يَرَى فَقَعٌ وَلا رَضَوُ [2].

أي الذي مُوليكُه فضلٌ .

أورده المرادي بقوله: أعلم أن العائد المنصوب إمَّا أن يكون متصلاً أو منفصلاً، فإن كان منفصلاً لم يجز حذفه لئلا يفوت فائدة الانفصال، نحو: جاء الذي إياه أكرمت ولذلك قال: في (عائدٍ متصلٍ) كان متصلاً، فإمَّا أن يتصل بفعلٍ أو بوصفٍ أو بحرفٍ ، فإن اتصل بفعل أو

(1) سورة الفرقان الآية 41.

(2) مجهول القائل، توضيح المقاصد، 151/1 وشرح الأشموني، 208/1.

بوصف جاز حذفه، وقد مثّل للمتصل بالفعل بقوله: من نرجو بهن، أي نرجوه ،ومثال المتصل بالوصف قول الشاعر: [1]

ما الله مـُوليكفضلٌ فاحمدنّه...**

[فالشاهد في البيت قوله: "ما الله موليك" حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول لأنه منصوب بوصف وهو اسم فاعل، والتقدير: موليكه].

والشاهد نفسه نجده عند الأشموني أورده بقوله: "والحذف عندهم" أي عند النحاة أو العرب كثيٌر ُ منجلي" في عائد متصل إن انتصب "بفعل" تام أووٍصف " وهو غير صلة "أل"، فالفعل ك"من نرجو بهن" أي نرجوه، چ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆچ[2] و چ پ پ پچ[3] والوصف كقوله:

ما الله موليك فضلُ .... الخ [4]

اعترض المرادي كلام المصنّف بأن يكون البيت شاهداً على حذف الضمير من الوصف بكثرة بقوله: "على كل حال فحذفه نادر ،ومقتضى كلام الناظم أنّ حذف المنصوب بالوصف كثير مطلق، وليس كذلك...". [5]

ثم أورد المرادي خمسة تنبيهات لهذه المسألة معللاً به اعتراضه على المصنِّف، منها قوله في التنبيه الأول:حذف العائد المنصوب بفعل أكثر من حذف العائد المنصوب بوصفٍ وا ٍن اشتركا في الجواز.

على هذه الشاكلة اعترضه الأشموني،إلاّ أنّ الأشموني قد توسع في مسألة اعتراضه على ما ذهب إليه الناظم،بصورةٍ وجد العذر للمصنِّف فيما ذهب إليه، إذ يقول: "ولعله إنما لم يثبته

---

(1) مجهول القائل، توضيح المقاصد، 151/1.

(2) سورة الفرقان الآية 41.

(3) سورة يس، الآية 71.

(4) مجهول القائل، شرح الأشموني 208/1.

(5) توضيح المقاصد 152/1.

عليه للعلم بأصالة الفعل في ذلك، وفرعية الوصف فيه مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف".[1]

- ومنه أيضاً حذف تاء التأنيث للإضافة عند أمن اللبس، قال المرادي: "... ويكثر ذلك مع الإضافة كقوله تعالى:چ پ پ چ[2] فهذا على حد قوله:

إنَّ الخَليطَ أَجَدَّ فَانجَرَدُوا وَأَخلَفُوكَ عِدَ الأَمرِ الَّذي وَعَدُوا[3] .

[الشاهد في البيت قوله: عِدَ الأمر حيث حُذفت التاء عند الإضافة إذ أصله "عدة" وهذه التاء عُوِّض بها عن فاء المصدر الذي هو "وعد"].

والشاهد نفسه أورده الأشموني في المسألة ذاتها،شاهداً على الكثرة والاطراد بقوله: "وقد تحذف تاء التأنيث للإضافة عند أمن اللبس، كقوله:

وأخلفوك عد الأمر الذي وعدُوا

أي: عدة الأمر، وقراءة بعضهم:لأعدُّوا له عدّةأي عدته وجعل الفرّاء منه: چ ڭ ڭ ۇ ۇ چ[4] وچ پ پ چ[5] بناء على أنه لا يُقال دون إضافة في الإقامة إقام، ولا في الغلبة: غلب".[6]

ومن العلماء من ذهب إلى أنَّ حقيقة "(عد الأمر) في قول الشاعر أنه جمع عُدوة) بضم العين أو كسرها بمعنى جانب الشيء وناحيته ووجهته، وكأنه قد قال: وأخلفوك نواحي الأمر الذي وعدوا ،وعلى هذا التخريج لا يكون في البيت شاهدُ لما ذكر.

---

(1) شرح الأشموني، 211/1.

(2) سورة الأنبياء الآية 73، سورة النور الآية 37.

(3) البيت لأبي أمية الفضل بن العباس، مواضعه: لسان العرب 462/3،باب الدال،مادة(وعد) وتوضيح المقاصد 252/3، 273 وشرح الأشموني 340/3.

(4) سورة الروم، الآية 3.

(5) سورة الأنبياء الآية 73، سورة النور الآية 37.

(6) شرح الأشموني، 340 _ 341/3 .

ولكن الذي تراه الدارسة أنَّ الصواب في هذا الأمر ما ذهب إليه الشارحان أي: أن (عد الأمر) أصلها (عدة الأمر) من المصدر "وعد" الذي حذف (فاؤه) وعُوض عنها بتاء التأنيث في آخره، وجاز حذف هذه التاء عند الإضافة كما ذكر الشارحان، وذلك بدليل حذفها من إقامة في الآية الكريمة چ پ پ چ ولكن هذا الحذف مع كثرته لم يجز إلا مع أمن اللبس، فإن خيف اللبس لم يجز، نحو قولك: رأيتُ شجر زيدٍ ، وأنت تريد شجرة زيد،ألا ترى أنَّ شجر زيد يحتمل إذا جاز الحذف احتمالاً قريباً وهو أن يكون المراد جمع الشجرة لا حذف، ويحتمل على بُعدٍ أن يكون أصله شجرة فحذفت التاء فلهذا لم يجز الحذف إذا خيف اللبس.

2- الشذوذ والقلة والندرة:

يهدف الشارحان في شواهدهما إلى بيان شذوذ الظاهرة وندرتها: أي أن الشاهد ونظائره مما يخالف القاعدة العامة،فلهذا يُعتبر مما يحفظ ولا يقاس عليه، ومن الأمثلة الواردة للشارحين ما يأتي:

أ- دخول"إنْ" المخففة على غير الأفعال الناسخة شذوذاً.

واستشهد المرادي على هذه الظاهرة بقول الشاعر:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا [1]

[فالشاهد فيه قولها: "إن قتلت لمسلما" حيث ولي إن المؤكدة الخفيفة من الثقيلة فعل غير ناسخ "قتلت"وهو شاذ لا يُقاس عليه].

والشاهد نفسه أورده الأشموني بقوله: "والفعل إن لم يك ناسخاً" للابتداء وهو كاد وظن، وأخواتها فلا تُلقيه" أي لا تجده غالباً "أنْ" ذي المخففة من الثقيلة "موصلاً" إن كان ناسخاً وجدته مُوصلاً بها كثيراً نحو: ﭽ ﮓ ﮓ ﮞ ﮞ ﭽ[2] و: ﭽ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭽ[3] وأكثر منه كونه ماضياً نحو: ﭽ ﮉ ﮊ ﮊ ﭽ[4] ومن النادر قوله:

شَلَّت يمينُكَ إن قتلت لمُسلما.[5]

---

(1) هذا صدر بيت قالته عاتكة بنت زيد بن عمرو،وقيل أسماء بنت أبي بكر مواضعه: شرح الأشموني 509/1 توضيح المقاصد 210/1 الخزانة 373/10، وعجزه: [لَا عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ].

(2) سورة القلم، الآية 51.

(3) سورة الشعراء، الآية 186.

(4) سورة البقرة، الآية 143.

(5) شرح الأشموني 509/1-510.

ب- اتصال نون التوكيد بالاسم شذوذا

الظاهرة العامة أنَّون التوكيد إنَّما تتصل بالفعل سواء أكان مضارعاً أو أمر بشروطٍ خاصة، فاتصالها بالاسم يعتبر ظاهرة شاذة وقد استشهد عليها الأشموني بقول رؤبة:

يْتَ شِعْرِي عَنْكُمُ حَنِيفا أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السُّيُوفَا[1]

وقوله:

أَقَائِلُنَّ أَحْضَرُوا الشُّهُودا[2]

فالشاهد في الموضعين قوله: (شاهرن وأقائلنَّ)، حيث أدخل فيهما نون التوكيد، وهما أسماء فاعل، وهذا نادر]. والشاهد نفسه أورده المرادي بقوله: "وندر توكيد اسم الفاعل في قوله:

أَقَائِلُنَّ أَحْضَرُوا الشُّهُودا. [3]

3- الضرورات الشعرية:

من الأغراض التي استشهد لها الشارحان الضرورة الشعرية ،والضرورة الشعرية هي بيان ما يستعمل في الشعر خاصة مع مخالفته للقاعدة النحوية، ولا يسوغ استعمال ذلك في النثر وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيب الشعر المختصة به، ومن تلك الضرائر:

أ- حذف الفاء الواقعة في الجواب "إما" كقول الشاعر:

فَأَمَّا القِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُمُ وَلَكِنَّ سَ[يْراً فِي عِرَاضِ المَوَاكِبِ][4]

[الشاهد فيه قوله "لا قتال" حيث حذفت منه الفاء بعد "إما" وهو ضرورة].

---

(1) رؤبة بن العجاج، ملحق ديوان رؤبة، ص 173, وتوضيح المقاصد 39/1، 249/2، شرح الأشموني 35/1.

(2) نفسه، ملحق ديوان رؤبة ص 173, وشرح الأشموني 35/1, وتوضيح المقاصد 249/39،2/1.

(3) توضيح المقاصد، 249/2 ،39/1.

(4)البيت منسوبٌ لحارث بن خالد المخزومي في شرح الأشموني، 260/1 وتوضيح المقاصد، 165/1 وخزانة الأدب 452/1.

ب-الظاهرة العامة المطردة أن لا يعدل المتكلم عن الضمير المتصل إلا حين لم يتأتَّ الانفصال، وقد ورد الانفصال حيث أمكن الاتصال في الشعر، وقد استشهد الشارحان على ذلك بقول الفرزدق:

بِالباعِ ثِ ثِالوالِأَموات ِ قَد ضَ مِ نَت إِيّ اهُ مُ الأَرض ُ فِي هَرِ الهَّارِيرِ [1].

[الشاهد في البيت قوله(ضمِ نَتْ إياهم) حيث فصل الضمير المنصوب للضرورة، وكان القياس أن يقول: (ضمنتهم)].

ج- الظاهرة المطردة أن الاسم المعتل بالياء لا تظهر فيه الضمة ولا الكسرة ولكن ضرورة الشعر تبيح إظهار الضمة أو الكسرة فيه، وقد استشهد الشارحان على الثاني بقول جرير يهجو به الأخطل:

فَيَ وَ ْ ما يُ واف ِينَ الْهَ وَ ى غير َ مَ اضِ ي [ويوما ترى منهن غولا تغول][2]

[فالشاهد فيه قوله: (غير ماضي)،حيث جرَّ المنقوص وهو (ماضي)بالكسرة الظاهرة على الياء للضرورة والقياس أن يحذفها لأنَّها تكون ساكنة لثقل الكسرة عليها].

4- التعبير عن الظواهر اللهجية:

قد يسوق الشارحان شواهدهما الشعرية بغرض التعبير عن ظواهر لهجية معينة، فتارةً ينسبان الظاهرة إلى قبيلة معينة وهو قليل، وتارة أخرى لا ينسبانها وهذا كثير ومن أمثلتهما على ذلك:

أ- ظاهرة النون الساكنة التي تلحق القوافي المطلقة عند إنشاد الشعر، وهي لهجة تميم وقد استشهد لها الأشموني بقول جرير:

---

(1) الفرزدق الفرزدق ،(همام بن غالب بن صعصعة)،"ديوانه"،دارصادر للطباعة والنشر، بيروت ، 1960م.،214/1، وشرح الأشموني، 102/1، وتوضيح المقاصد 92/1.

(2) جرير بن عطية، ديوانه، ص140 ،وتوضيح المقاصد 79/1، وشرح الأشموني 83/1، والكتاب 314/3.

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ [1]

فالشاهد في البيت قوله: [(العتابن وأصابن)، حيث دخل تنوينالترنم عليهما فدلَّ على أنَّه ليس مختصاً بالاسم، فلا يكون علامة على اسمية ما يدخل عليه؛ وذلك لأنَّه دخل على الفعل وعلى المُحلى بأل، والخاص بالاسم لا يدخل على واحدٍ منهما].

كما استشهد المرادي على الظاهرة نفسها بقول رؤبة بن العجاج:

وقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْنْ [2]

[الشاهد في البيتاللام(مخترقْن)، حيث أدخل عليه التنوين مع اقترانه (بأل)]. لكن المرادي لم ينسب هذه اللهجة إلى قبيلة معينة.

ب- بعض العرب يلزمون المثنى الألف في جميع أحواله، وفي ذلك قال المرادي: "وفي المثنى وما أُلحق به لغة أخرى، وهي لزوم الألف رفعاً ونصباً وجراً وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل أخرى وأنكرها المبرِّد، وهو محجوج بنقل الأئمة، وهي أحسن ما خرج عليه قراءة: چ چ[3] [4].

فالمرادي أورد هذه الظاهرة اللهجية ونسبها إلى متحدثيها واكتفى بشاهدٍ من القرآن الكريم على تلك الظاهرة، بينما استشهد الأشموني لتلك الظاهرة اللهجية بجانب الآية القرآنية ببيت المتلمس التالي:

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا [5]

---

(1)شرح الأشموني 24/1.

(2) رؤبة بن العجاج، ديوانه،ص 104 وتوضيح المقاصد 31/1.

(3) سورة طه، الآية 63.

(4) توضيح المقاصد، 66/1.

(5) البيت للمتلمس، واسمه: جرير بن عبد العزى، ويقال له جرير بن المسيح، مواضعه: شرح الأشموني 58/1.

[فالشاهد في البيت قوله (لناباه)حيث جاء المثنى في حالة الجر ّ بالألف؛ فدل ّ علىأن ّ من العرب قوماً يجعلون المثنى بالألف في جميع أحوالها].

سوابق ولواحق الشاهد:

إن ّ النهج السليم يرتكز على تحقيق النص ّ وضبطه وتكامله وربطه بالسياق، وكشف ظروفه التي تُلقي كثيراً من الضوء على تحديد معناه، وتحليله واستنباط وكشف ما فيه من الظواهر النحوية والصرفية، ومن ثم يكون من الصواب الرجوع إلى مصادر الشاهد ومعرفة سوابقه ولواحقه، بل كل ما يحيط به من ظروف؛كي يكون فهمه صحيحاً والاستنتاج منه صواباً .

غير أن من النحويين من لم يسيروا في هذا السبيل في كثير من الأحوال ولم يهتمُّوا بالنص ّ إلا بمقدار موضع الشاهد، فهم يكتفون بالبيت الواحد الذي لا يستقيم معناه ،أو لا يتحدد تحديداً دقيقاً إلا مع سوابقه ولواحقه، بل يكتفون بنصف البيت، والجزء من النصف بغرض الاختصار فيالنصوص، وا إفساح المجال للاسترسال في القضايا الأخرى كالعلل النحوية والخلافات، وبسطها وا إيراد الحجج.

ولعل ّ الشواهد في النحو العربي جاءت على هذه الشاكلة، مما يُعدُّ دليلاً واضحاً على ذلك النهج، ولعل مردَّ إلى أن ّ الشعر العربي كان يعتمد على وحدة البيت، ولهذا كانوا يقولون أمدح بيت، وأهجى بيت، ولا علاقة للبيت عندهم بما سبقه أو بما يأتي بعده.

بالرجوع إلى شواهد المُرادي والأشموني نجدهما قد سارا في النهج نفسه، وفيما يلي يمكن أن نُورد أدلة واضحة للعيان تبيَّن هذا النهج:

أن ّ عدد الأبيات التي أهتمَّ المرادي بسوابق أو لواحق الشاهد فيها لا يتجاوز أحد عشر شاهداً، وهذا العدد ضئيل جداً إذا ما قورن بجملة شواهده من الشعر، وبتتبعنا لهذه الشواهد فهي على الصورة التالية:

أ- لم يسبق المرادي لظاهرة واحدة أو موضع استشهاد واحد ببيتين إلا في ستة مواضع فقط منها قول الشاعر:

قِ في قَبلَ التَفَرُّقِ يا ضُباعا ولا يَكُ مَوقِفٌ مِنكِ الوَداعا

أكُفراً بعد رَدِّ المَوتِ عنيوبَعدَ عَطائِكَ المائةَ الرِّتاعا[1]

[فالشاهد في البيت قوله:(يا ضباعا)حيث عُوِّض الألف عن الهاء إذ أصله: (يا ضُباعة)].

بوساق ثلاثة أبيات متتالية في خمسة مواضعٍ منها قول الشاعر:

إنكَ يا بنَ جَعْفَرَ نِعْمَ الْفَتَى

وخيرُهُطُارِقٍ إذا أَتَى

ضَخمٍ طُبُوقَ الحَيِّ سُرِّيٍ صادف حديثاً و زاداً ما اشتهى

لك اللهُ على ذاك لك الله لك اللهُ [2]

[الشاهد فيه قوله: (إنكَ)نونُ وهومقصور، والمقصور المنون يُوقف عليه بالألف].

أما أنصاف الأبيات فأوردها في ثلاثة عشر موضعاً منها قول الشاعر:

فَثَبِّتِ الأقدامَ إنْ لاقينا[3]

[فالشاهد في البيت قوله:أنا(لن) حيث دخلت نون التوكيد في الدعاء].

كما اكتفى المرادي في بعض الأحيان بجزء من نصف البيت، وكان ذلك في سبعة عشر موضعاً منها قوله : "وأجاز الكوفيون وابن كيسان: أيضاً الاستغناء بأكتع وأخواته عن أجمع وأخواته ،ومذهب الجمهور المنع وقوله:

---

(1) مجهول القائل، توضيح المقاصد 218/2 وشرح أبيات سيبويه 444/1.

(2) مجهول القائل، توضيح المقاصد 124/3.

(3) جز بيت منسوبٌ لعبد الله بن رواحة في توضيح المقاصد249/2.وصدره: "فثبت الأقدام إن لاقينا".

.....حَوْلاً اكْتَعَا[1]

ونحوه من الضرورات، وشذَّ قول بعضهم أجمعُ أبصعُ... "[2]،

[فالشاهد فيه قوله:(حولاً اكتعا) حيث أكد بأكتع من غير أن يسبق بأجمع].

وكذا الأشموني سار على نهج المرادي في عدم اهتمامه بسوابق ولواحق البيت ،ولكن الذي يُحسب للأشموني في بعض الأحيان يلجأ إلى سوابق أو لواحق الشاهد في الحالات التي يكون فيها خفاء في المعنى، ولكن كان ذلك في حالات قليلة جداً منها على سبيل المثال:

أ- استشهاده لظاهرة واحدة ببيت وسابقه أو لاحقه، وقد بلغ ذلك حوالي خمسة عشر موضعاً منها قول الشاعر:

لَيس َمن ماتَ فَاستَراحَ بِميت إنَّما المَيت ميت الاِحياء

---

(1)جزء من الرجز لم يعرف قائله وتمامه:

يا ليتني كنت صبياً مرضعاً *تحملني الذلقاءُ حولاً اكتعا، يُنظر توضيح المقاصد، 109/2

أَكْتَعُ رِدْفٌ منالأجلاميكسَّرَ والأُنثى كَتْعاءُ وهي تكسَّر على كُتْعٍ ولا تُسَلَّمُ وقيل أَكْتَعُ كأَجْمَعَ يُنظر لسان العرب،لابن منظور، 305/8 .

والاكتع هو من ألفاظ التوكيد في الاستعمال العربي.

(2) توضيح المقاصد، 109/2

إنَّما المَيتُ مَن يَعيشُ كَئيباً كاسِفاً بالَه قَليلَ الرَجاءِ [1]

[الشاهد فيهما قوله: "الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء" فإن هذه الأحوال "كئيبا، كاسفا باله، قليل الرجاء" لا يستغني الكلام عنها؛ لأنها إذا أسقطت صار الكلام: "إنما الميت من يعيش"، وفي هذا تناقض ويُروى البيت باستبدال كلمة "الرخاء" أو "الغناء" بكلمة "الرجاء].

ومنها أيضاً قول الشاعر:

فَلَو نُبِشَ المَقابِرُ عَن كُلَيبٍ فَيُخبَرَ بِالذَنائِبِ *أَيُّ زيرِ

بِيَومِ الشَعثَمَينَ لَقَرَّ عَينًا وَكَيفَ لِقاءُ مَن تَحتَ القُبورِ. [2]

استشهد به على أن "لو" شرطية أشربت معنى التمني بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين جواب منصوب بعد الفاء (فيخبر) وجواب بعد اللام (لقرَّ).

ب- الاحتجاج لظاهرة واحدة بثلاثة أبيات من الشعر وقد جاء ذلك في عشر مواضع فقط جلُّها من الرجز منها قول الشاعر:

لِكُلِّ هَمٍّ مِن الهُمومِ سَعَه أَثوبُ مِن رَيطَتَينِ مُعصَبَه [3]

حَتى اكتَسى الرَأسُ قِناعاً أَشيَبَا [4]

---

(1) البيت منسوب لعُدي بن الرعلاء في شرح الأشموني، 4/3.

* المراد بالذنائب هي ثلاث هضبات بنجد وبها قبر كليب بن وائل.ينظر: أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (المتوفى: 487هـ)،"معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع "،عالم الكتب، بيروت:الطبعة: الثالثة، 1403 هـ،615/2.

(2) المهلهل بن ربيعة، "ديوانه"، ت :طلال حرب، دار صادر، بيروت، ط 1،ص 39، وشرح الأشموني 254/5.

(3) الرياط بكسر الراء المُلاءة قطعة واحدة ولم تكن لِفْقَين،أي كلها نسجٌ واحد قيل هو كلُّ ثوبٍ لَيِّنٍ دقيقٍ والجمع رَيْطٌ ورِياطٌ، ينظر: لسان العرب307/7، مادة (ريط).

(4) مجهول القائل، شرح الأشموني 352/5.

[الشاهد في الأبيات قوله "أثوبٍ" إنه جمع ثوبٍ ، وهو شاذٌ لأن القياس فيه أثواب أو ثياب].

قال الجوهري: الثوب واحد الأثواب والثياب، ويجمع في القلة على أثوب وبعض العرب على أثؤب".[1]

ج- **الاحتجاج بأنصاف الأبيات:**

كثير من الظواهر كان الاستشهاد فيها مقصوراً على أنصاف الأبيات، وكثيراً ما تكون هذه الأنصاف غير كاملة المعنى، أي أنَّها لا يُحسن السكوت عليها.

وقد بلغت هذه الأنصاف في شرح الأشموني نحو إحدى وعشرين بيتاً، اكتفي ههنا بذكر مثالٍ منها، هو قول الشاعر:

وقَدْ جَوَزَتْ حَدَّ الأربعِينِ [2]

[الشاهد في البيت قوله (الأربعينِ)،حيث أعربه بالكسرة الظاهرة على النون مع لزوم الياء].ومن العلماء من ذهب في هذا الشاهد ونحوه إلى أنَّ الإعراب بالياء نيابة عن الكسرة، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، إلا أنَّهم اختلفوا في سبب كسرها: فذهب جماعة إلى أن كسرها لغة من لغات العرب، ومنهم من ذهب إلى أنَّ كسرها للتخلص من التقاء الساكنين على الأصل فيه،ونسبوه إلى أبي العباس المبرِّد[3].

ومنه أيضاً قول الشاعر:

وأنْتَ الذي في رحْمةِ اللهِ أطْمَعُ [4]

---

(1) شرح الأشموني ،الجزء نفسه، ص 353.

(2)البيت منسوبٌ لسهيل بن وثيل الرياحي في شرح الأشموني ، 68/1 ولعامر بن جُوَين الطَّائي في المقاصد النحوية 152/1 ولعامر بن جُوَين الطَّائي في شرح شواهد المغني.

(3) محمد محي الدين عبد الحميد،تحقيق شرح الأشموني،68/1.

(4) مجهول القائل، شرح الأشموني، 152/1. هذا عجز بيت من الطويل وصدره:فيا رب ليلي أنت في كُل موطن.

الشاهد قوله: "الذي في رحمة الله" حيث وضع الظاهر موضع المضمر وكان القياس أن يقول: "وأنت الذي في رحمته".

عموماً إذا كان البيت موضع الشاهد غير مفهوم قد يصعب معه فهم المسألة فهماً صحيحاً، وبذلك يترتب عليه الخلط واللبس، إما بإرجاع ضمير إلى غير محله، أو بتقدير محذوف في غير ما هو له، مما يلقي بظلال الشكٍ حول القاعدة المستنبطة.

المبحث الرابع :النثر

النثر خلاف النظم، وينقسم إلى قسمين:

1- لغة التخاطب: وتشمل الأمثال والحكم ولغة الحديث اليومي.

2- النثر الفني: ويشمل الخطابة والوصايا والمقالات والرسائل وغيرها.

ومنبين أقسام النثر، صحَّ المثل كأفضل من غيره شاهداً في استخراج القواعد النحوية والصرفية من بين الأخريات لقول الميداني: "...عدم تغيره وسرعة انتشاره، وقصره، وسهولة حفظه بخلاف أنواع النثر الأخرى"[1]

اهتمَّ اللغويون بالأمثال، وجعلوها في منزلة الشعر في الاحتجاج فأجازوا فيها ما يجوز في الشعر في الضرورة يقول المبرِّد: "الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال".[2]

وعليه يمكن القول إنّ النثر استخدم في الاستشهاد منذ نشأة النحو، ولكنه لم ينل حظوة الشعر؛لأنَّ الشعر أقرب إلى النفس، وهو بالذاكرة أعلق، وعلى الألسنة أسير، بفضل القوافي والأوزان؛ فالمنثور في كلام الناس أكثر والمحفوظ أقلٌّ، خلافاً للشعر فإنّ جُلّه محفوظ هذا بجانب تضمُّن أبيات الشعر للأمثال مما يكسبها ميزة تفضلها عليها، ويقول الجاحظ في فضل الشعر على النثر: "في بيوت الشعر الأمثال والأوابد، منها الشواهد، ومنها الشوارد".[3]

---

(1)الميداني :أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (المتوفى: 518هـ)، "مجمع الأمثال"،المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد ، الناشر: دار المعرفة - بيروت، لبنان،ج 1،ص 270.

(2) المبرد، المقتضب، 261/4.

(3) الجاحظ: أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ، "البيان والتبيين"، ت: عبد السلام محمد هارون، مطبعة الخانجي بمصر، لا ت، لا ط، ج 1،ص 9.

مما يعني أن الشعر متضمن الأمثال في بعض أبياته، فأبيات الشعر التي تحتوي على أمثال أو على معنى للأمثال عديدة، ولكي ندلل على ذلك نستشهد ببيت الشاعر سليط بن سعد إذ يقول:

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر ... وحسن فعل كما يجزى سنمار [1]

حيث تضمن البيت معنى المثل المشهور: "**جزائي جزاء سنمار**" أما الشاهد النحوي في البيت فهو قوله: "جزي بنوه أبا الغيلان" حيث أخّر المفعول أبا الغيلان عن الفاعل بنوه مع عود الضمير على المفعول المتأخر.

عموماً فقد نهج النحاة في تعاملهم مع الشاهد من المثل النهج ذاته في الشاهد الشعري.

فإذا تتبعنا الشرحين شرح المُرادي وشرح الأشموني يظهر أن المرادي لم يعوِّل على أمثال العرب وأقوالهم كثيراً كالشعر، وكل ما وقفنا عليه من الأمثال والأقول لا يتعد خمسة عشر قولاً ومثلاً منها:

1- كلاهما وتمرا":

أورده المرادي في باب المثنى شاهداً على وجوب إعراب(كلا وكلتا) إعراب المقصور، إذا كان عاملهما ظاهراً أو مضمراً بعد قول الناظم:

بالألف ارفع المثنى وكلا ... إذا بمضمر مضاف وصلا[2]

بقوله: "أما (كلا وكلتا) فهما اسمان (مفردا اللفظ مثنيا المعنى).ولكونهما مفرديّ اللفظ مثنّ المعنى، أعربا إعراب المفرد في موضع (وأعربا) إعراب المثنى في موضع. فأعربا مع الظاهر إعراب "المفرد" المقصور بحركات مقدرة، ومع المضمر إعراب المثنى بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا...

---

(1) البيت منسوب لسليط بن سعد، في شرح الأشموني، 184/2، الأغاني 119/2، الخزانة 293/1.

(2) ألفية ابن مالك،ص:11.

بعد الشرح قال في تنبيهاتٍ له:

الأول: حكى الفراء "كلا وكلتا" ثلاث لغات:

الأولى: أن يعربا مع الظاهر إعراب المقصور ومع المضمر إعراب المثنى كما "تقدم"4.

والثانية: أن يعربا إعراب المثنى مع الظاهر والمضمر ونسبها إلى كنانة.

والثالثة: أن يعربا إعراب المقصور مع النوعين أيضا وجعل من ذلك قول بعضهم: "كلاهما وتمرا", بالألف"[1]. كأنه قال: كلاهما لي ثابتان وزدني تمرا". ويروى: كليهما" ومن روى كليهما فإنما نصبه على معنى: أطعمك كليهما وتمرا.

وقد قال سيبويه عنه: "هذا مثل قد كثر في كلامهم واستعمل وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام، كأنه قال: أعطني كليهما وتمراً" ومن العرب من يقول كلاهما وتمراً كأنه قال كلاهما لي ثابتان وزدني تمر. [2]

ب-مآ كُلّ سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة":

أورده في باب المضاف عند شرحه لبيت الناظم:

وربما جرُّوا الذي أبقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدَّما[3].

شاهداً على أنّشرط جرِّ المضاف إليه بعد حذف المضاف أن يكون المحذوف معطوفاً على مثله لفظاً ومعنًى بعاطف متصل، أو منفصل قال: "بعاطف متصل نحو:

امرِئٍ أكتُلهَّسَ بِيْنَ امْرَ أَونَارٍ تُوقَّدُ باللَّيلِ نَارَا[4]

---

(1) توضيح المقاصد، 64/1.

(2) الكتاب 281/1،أول من قاله :عمرو بن حمران الجعدي؛ وذلك أنه مر برجل وبين يديه زبد وسنام وتمر فقال:أنلني مما بين يديك، فقالأيما أحب إليك أزبد أم سنام؟ فقال كلاهما وتمراً، فسارت مثلاً، يُنظر: الميداني: "مجمع الأمثال"، ،151/2.

(3) ألفية ابن مالك ،ص/38

(4) البيت مجهول القائل في توضيح المقاصد 402/1 وشرح الأشموني، والكتاب 66/1.

[فالشاهد في البيت قوله:وثارٍ " حيث حذف المضاف كلّ "وأبقى المضاف إليه مجروراً على ما كان عليه وذلك لأنّ المحذوف معطوف على مثله لفظاً ومعنًى].

أو منفصل "بلا" كقوله:ما كُلُّ سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة"[1].[والشاهد في المثل قوله (بيضاء) حيث حذف المضاف كُلُّ) وبقي المضاف إليه (بيضاء)مجروراً كما كان عليه والتقدير كُلُّ بيضاءَ)].

والجر في هذا النوع بالشرط المذكور مقيس ليس مشروطاً بتقدم نفي أو استفهام كما ظنّ بعضهم".[2]

والذي نلاحظه من خلال استعراض نماذج الأمثال السابقة أنّ المرادي اعتمد على المثل وحده في الاستشهادون أن يأتي بشاهدٍ آخر قبله أو بعده ليقوّيه، الأمر الذي يدلُّ على أن المثل من الشواهد الأساسية عنده وإن قلّ عدد الأمثال المستشهد بها في شرحه.

ج- ومنه قول من يوثق بعربيته **"ترك يوماً نفسك وهواها سعي لها في رداها"[3]** أورده شاهداً على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، حيث أنه فصل بين المضاف "ترك والمضاف إليه "نفسك" بالظرف "يوم".

الأمثال في شرح الأشموني فقد بلغ عددها تسعة عشر مثلاً، والثابت أنَّه لم يعوّل الأشموني على المثل كثيراً، بدليل أنَّه لم نعثر على مسألة ما اعتمد فيها على المثل وحده باعتباره الشاهد الأساس الذي يعتمد عليه، بل جاء بالمثل بجوار شواهدٍ أخرى قبله، وأحياناً يأتي بأكثر من مثل واحد في المسألة الواحدة وفيما يلي نُورد بعض النماذج:

---

(1) الميداني، "مجمع الأمثال ،281/2.

(2)توضيح المقاصد 402/1 وشرح الأشموني

(3) توضيح المقاصد، 402/1.

شَتَّى1يَؤُوبُ الحَلَبَةُ"[1] استشهد بهذا المثل على نصب الحال بالفعل الصريح المتصرف "يؤوب" فهو من القوة بحيث يعمل متقدماً ومتأخراً على السواء.

2-**تسّمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه"**[2]. الشاهد في المثل هو أنه من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها "مسند"فتكون هي مسند إليها ويسند إلا إلى الاسم ،وأمَّا تسمع بالمعيدي خير من أن تراه فتسمع منسبك مع أن المحذوفة بمصدر، والأصل أنت سمع أي سماعك فحذفت أن وحسن حذفها وجودها في أن تراه وقد رُوى أن تسمع على الأصل.

3- **أحشفاً وسوء كيلةً"**[3] أورده الأشموني على نصب حشفاً بفعل مضمر تقديره: اتجمع، على التحذير.

4- "الكلاب على البقر"[4] الشاهد فيه الكلاب ،حيث نصب على الإغراء، والتقدير: أرسل الكلاب على البقر، والقاعدة العامة عند العرب لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبي ضميراً كان أو ظاهراً كالأسماء الواقعة في الأمثال، فلا يجوز أن تقول "التي هي البقر" لأن الأمثال لا تغيَّر.

وقد يستشهد للمسألة الواحدة بمثلين ومن ذلك قوله:

أزهى"مِنْ دِيكٍ"[5]

وأشغلُ من ذات النحيين"*.[6]

---

(1) الميداني، مجمع الأمثال، ،ج1، ص 215. حرف الشين.

(2) شرح الأشموني 58/3.

(3) مجمع الأمثال، 135/1، وشرح الأشموني 80/5.

(4) نفسه الجزء نفسه ص 59، شرح الأشموني 80/5.

(5) الحسن البوسي: الحسن بن مسعود بن محمد البوسي، "زهر الأكم"، تحقيق: محمد حجي، دار الثقافة المغرب، الدار البيضاء، ص 592.

* النحي: هو الوعاء اذلي يكون فيه السمن ونحوه.

(6) الواحدي: أبو الحسن الواحدي، "الوسيط في الأمثال"، تحقيق عبد الرحمن، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت،ص 14.

أوردهما شاهدين على صياغة اسم التفضيل من الفعل المبني للمجهول. [1]

وعلى هذه الشاكلة فقد بلغ عدد الأمثال عند الأشموني تسعة عشر مثلاً، احتجَّ بها كلها بجانبشواهد أخرى، حيث أنه لم يعتمد عليها لوحدها في الاحتجاج على مسألةٍ من مسائل النحو التي ناقشها.

(1) ينظر شرح الأشموني 225/4.

الفصــل الثالث

اللــهجـات

يحتوي على أربعة مباحث

المبحث الأول: مفهوم اللهجة وبعض مظاهر اختلاف اللهجات

المبحث الثاني: طريقة الشارحين في إيراد اللهجات

المبحث الثالث: اللهجات في الشرحين

المبحث الرابع: ما بين اللهجات والقراءات

المبحث الأول: مفهوم اللهجة وبعض مظاهر اختلاف اللهجات

أولاً : مفهوم اللهجة

أ- اللهجة لغة واصطلاحاً :

تنصُّ المعاجم العربية على أن اللهجة هي اللسان أو طرفه أو جرس الكلام، أو هي اللغة التي جُبل عليها الإنسان ونشأ عليها.[1]

ولكن لم يكن مصطلح اللهجة معروفاً عند العرب القدماء بالمفهوم الذي نعرفه الآن وهو أن اللهجة جزء من اللغة،وإنما كانوا يستعملون اللغة للدلالة على لهجات القبائل ،أما اللهجة عندهم- القدماء- فمعناها اللسان، يقول ابن فارس: "اللهجة من قولهم: هو فصيح اللهجة، وهو اللسان".[2]

ومن المعاني التي ورد فيها اللسان بمعنى اللغة في القرآن الكريم قوله تعالى:چٹٹ ٹ ٹ ڤ ڤ چ[3]وقال تعالى: چ ڳ ڳ ڳ ڳ گ گ گ گ چ[4] وقوله تعالى: چ ں ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ چ[5].

أما في الاصطلاح:

"فهي مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة، وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات، لكل منهاخصائصها ولكنها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضها ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث فهماً يتوقف على قدر الرابطة

---

(1)الزبيدي: محمد بن محمد بن عبد الرازق الحسيني أبو الفيض الملقب بالمرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية للنشر، مادة "لهج" . وابن منظور: لسان العرب، مادة لهج، ، والجوهري: الصحاح، باب الجيم فصل اللام مادة "لهج".

(2) ابن فارس، "مجمل اللغة"، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1404هـ- 1984م، مادة "لهج".

(3) سورة الشعراء الآية 195.

(4) سورة إبراهيم الآية 4.

(5) سورة الروم الآية 22.

التي تربط بين هذه اللهجات ،وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لهجات هي التي اُصطلح على تسميتها باللغة".[1]

ويقول عبد المجيد عابدين: "قد يكون من الصعب أن تجد حدوداً فاصلة بين اللهجات التي تندرج تحت لغة واحدة، ولكن مما لا شك فيه أن للهجة صفات عامة تميزها عن أخواتها، يشترك فيها كل أفراد تلك اللهجة".[2]

ومن خلال كلام عابدين فاللهجة جزء من اللغة حيث أنّ اللغة أعمّ وتشمل عدة لهجاتٍ ، وتوجد فروق بين اللهجات التي يتكلم بها سكان المنطقة الذين يتحدثون لغة واحدة، فاللهجة إذن وحدة من وحدات اللغة الأم.

ب- ما بين اللغة واللهجة:

اللغة عبارة عن وسيلة التفاهم التي تكون بين الجماعات التي يوجد رابط ما بينها، وتحمل معاني ودلالات مفهومة لتلك الجماعة،ويبدو أنّ العرب أطلقوا على اللغة، اللسان أيضاً، والشاهد على ذلك قوله تعالى: چ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ چ[3].

ولكن المتعارف عليه الآن أنّ اللغة أوسع رقعةً من اللهجة، واللهجة وحدة من وحدات اللغة، على أن تدرس اللهجات المكوِّنة للغة الواحدة على ذات النمط الذي تُدرس به اللغة فتعين خصائصها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية وغيرها.[4]

فالعلاقة بين اللهجة واللغة كما ذكره د. عبد الراجحي: "هي علاقة الخاص بالعام أو الفرع بالأصل، غير أنّ اللغويين العرب القدماء حين أشاروا إلى الفروق بين لهجات القبائل العربية لم يستعملوا مصطلح اللهجة بهذا المفهوم، إذ ما كانوا يستعملون مصطلح "لغة" أو "لغية" ولعل

---

(1)إبراهيم أنيس، " فى اللهجات العربية " دار الفكر ، مطبعة الرسالة،ص 16.

(2) عبد المجيد عابدين: المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء الدراسات اللسانية، ص 49.

(3) سورة النحل الآية 103.

(4)عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية،دار المسيرة –عمان –الأردن،ط1 ،2008م ، ص63.

السبب في ذلك أنهم لم يتوفروا على دراسة لهجة كاملة من لهجات القبائل التي كان يتكلمها الناس في حياتهم العادية، إنما كانت ملاحظتهم تنصب على الفروق بين اللهجات التي دخلت الفصحى، ولذا لم نجد كتاباً تراثياً يحمل عنوانه مصطلح "اللهجات"في حين أنَّنا نجد كثيراً مصطلح "اللغات"، فقد عقد ابن جني في خصائصه باباً بعنوان "تداخل اللغات"وثمة كتب عنوانها "كتاب اللغات"للُّغويِّين مثل الفرَّاء، وأبي عبيدة، والأصمعي، غير أنَّ هذه الكتب لم تصل إلينا وإنما أشيرَ إليها في مواضع مختلفة من كتب التراث اللغوي. [1]

قريشٌ أجودُ العرب لساناً :

تميزت لهجة قريش بأنّها أجود اللغات انتقاء للأحسن من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحنها مسموعاً، وعن قريش نُقلت اللغة العربية، وعنهم أُخذ اللسان العربي، والدليل على هذا الخبر الذي أورده الزبيدي بقول أبي الخطَّاب بن دِحْية "أنَّ الله تَعَالَى لما وضَعَ رسولَه صلى الله عليه وسلم موضِعَ البيانِ لدِينه، اخْتَارَ لَهُ من اللُّغَاتِ أَعرَبَها، ومن الألسن أَفصحها وأَبيَنَها، ثمَّ أَمدَّه بجوامِعِ الكَلِم، انْتهى.

ثمَّ قَالَ :أفصح العرب قريش، وذلك لأنَّ الله تعالى اختارهم من جميع العرب واختار منهم محمداً صلى الله عليه وسلم".[2]

وقال ابن جني: "حدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب قال: ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجع قيس، وعجرفية ضبة، وتلتلة بهراء".[3]

---

(1)عبده الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، 51-52.

(2) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، 23/1.

(3)ابن جني :أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصلي، "الخصائص"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 4، 13/2.

وقال ابن فارس:"كانت قريش مع فصاحتها وحُسن لغاتها ورقة ألسنتهاذإ أتتهُم الوفود من العرب تخيَّروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيّروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طبعوا عليها فصاروا بذلك أفصح العرب".[1]

وذكر السيوطي في كتابيه "(المزهر والاقتراح") قال:"قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى "الألفاظ والحروفكانت قريشٌ أجود العرب انتقاءاً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النُّطق وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عن ما في النفس.والذين عنهم نُقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، ومنهم أخذ اللسانُ العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتَّكل في الغريب والإعراب وفي التصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. [2]

كما ذكر في كتابه "الإتقان" قال:قال الأوسطيُّ : ليس في القرآن حرف غريب من ة قريشلغغير ثلاثة أحرفٍ ؛ لأن كلام قريش أسهلٌ ليِّنٌ واضحٌ ، وكلام العرب وحشيٌ غريب

فليس في القرآن إلا ثلاثة أحرف غريبة: چڈ چ وهو تحريك الرأس، وچى چُ قتدراً، وچگ گ سجَمِّعْ . [3]

ومن خلال ما تقدم ثبت أن لهجة قريش هي اللهجة التي سادت واعتمدت باعتبارها هي اللهجة الأصل للغة العربية العالية، ويُرجع ذلك على عبد الواحد وافي للأسباب التالية: [4]

---

(1) ابن فارس ، "الصاحبي في فقه اللغة" ، ص/28.

(2) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد على منصور، دار الكتب بيروت،ط1، 1418هـ-1998م،167/1،والاقتراح، ص 28.

(3) السيوطي، الإتقان، 124/2.

(4) علي عبد الواحد وافي، "فقه اللغة"، دار نهضة مصر للطباعة والنشر _ الفجالة، القاهرة، ص 109.

1- العامل الدِّيني، وذلك بحكم جيرتهم للبيت الحرام واستقبالهم الحجيج.

2- العامل الاقتصادي: المتمثل في رحلة الشتاء والصيف.

3- النفوذ السياسي القوي بسبب العاملين أعلاه.

4- لهجة قريش غنية بمفرداتها وبغزارة مادتها وأسلوبها رقيق بفضل الاحتكاك مع الآخرين.

لذلك صارت لهجة قريش أفصح اللهجات العربية لأنها خلت عن اللهجات المرذولة ومنها: عنعنة تميم، وهي إبدال الهمزة عيناً، وعن تلتلة بهراء وهي كسر أول المضارع، وعن كسكسة ربيعة ومضر و هي إلحاق سين بعد كاف المخاطبة، وعن كشكشة هوازن وهي إلحاق شين بعد كاف المخاطبة. [1]

والرأي القائل أن اللهجة التي اعتمدت عليها العربية هي لهجة قريش فقط، أو اعتبار هذه اللهجة- لهجة قريش- بأنَّها هي اللهجة التي نزل بها القرآن الكريم دون غيرها من اللهجات قد يصعب الجزم به، هذا ما ذهب إليه يحيى بن يحيى إذ يقول:

"ولكن ليس صحيحاً ما يردده كثير من علماء العربية قديمهم ومحدثهم من أنَّ العربية الفصحى إنّما هي لهجة قريش أو الحجاز، والحقيقة أنَّ هذه العربية العالية إنَّما هي مزيجٌ مختلطٌ من جميع لهجات العرب، وإن كان معظمه من الحجازية والنجدية اشترك كلُّ العرب في صنعها، وتعاوروها بالاستعمال واتخذوها مقياساً رفيعاً يلتزمونها في صوغ ألفاظهم في المواسم والمناسبات المختلفة". [2]

ثانيا:معنى اختلاف اللغات وعوامل نشأتها:

---

(1) حنفي ناصف، "الأسماء العربية لمحدثات الحضارة والمدنية"، مطبعة جامعة القاهرة، 1956م، ص 10 .

(2) يحيى علي يحيى، أثر اختلاف اللهجات العربية في النحو، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2007م،ص 541.

أ- معنى اختلاف اللغات:

ذكر الرّافعي معنى اختلاف اللغات بقوله: "رأينا محصل ما يروى من كلام العلماء في معنى اختلاف اللغات يرجع في كلٍّ وجوهه إلى ثلاث معانٍ :

1- ما يكون من تباين اللهجات وتنوع المنطق، وهذا رأس الأنواع لأنه يشمل اختلافهم في إبدال للحروف وحركات البناء والإعراب واختلاف بناء الكلمة في اللغتين، والتقديم و التأخير والحذف والزيادة ونحوها مما يرجع في جملته إلى صيغة الكلمة، أو كيفية النطق بها، والعرب أنفسهم يعدون مثل ذلك في الأصلية التي تمثل نوعاً من أنواع الاختلاف الطبيعي فيهم، وقد رووا أنّ رجلاً قال لعمر بن الخطاب:ما ترى برجلٍ ظحَّى بظبي؟ فعجب عمر ومن معه وقال: ما عليك لو قلت: ضحى بظبي؟ فقال الرجل: يا أمير المؤمنين إنها لغة!فكان عجبهم من هذا أشدُّ.

2 - ما يكون من اختلاف الدلالة للفظ الواحد باختلاف اللغات التي تنطق به، ومن هذا النوع المترادف والأضداد وغيرهما، رووا أنّ أبا هريرة لما قدم من دوس عام خيبر، لقي النبي (صلى الله عليه وسلم) وقد وقعت من يده السكين، فقال له: "ناولني السكين"! فالتفت أبو هريرة يمنة ويسرة ولم يفهم ما المراد بهذا اللفظ، فكرر له القول ثانية وثالثة، وهو يفعل كذلك، ثم قال: آلمدية تريد؟ وأشار فقيل له: نعم! فقال: أو تسمى عندكم سكيناً؟ ثم قال: والله لم أكن سمعتها إلا يومئذ، ودوس بطن من الأزد.

3- ما يكون قد انفرد به عربي مع إطباق العرب على النطق بخلافه، وهذا أقل الأنواع، وا ٍنما يعد من اختلاف اللغات لجواز أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة طال عهدها وعفا رسمها. وقد رووا عن أبي حاتم أنه سأل أم الهيثم الأعرابية عن نوعٍ من الحبِّ يسمى "اسفيوش"

ما اسمه بالعربية؟ فقالتأزني منه حبات ٍ ؟ فأراها فافتكرت ساعة ثم قالت:البَحْدَقُ ! ولم يُسمع ذلك من غيرها".[1]

ب- عوامل نشأة اللهجات عند العرب:

ليست اللهجات العربية بدعاً في طريقة نشأتها، بل تجري على قانون عام خضعت له اللغات الإنسانية المتعددة، بل أن اللغة التي تكلم بها الإنسان الأول ثم تفرعت إلى لهجات مختلفة فيما بعد نتيجة لعوامل البيئات والتطور، وقد عزا علماء اللغة العربية انشعاب اللغات إلى لهجات لعوامل أهمها:

1- اختلاف البيئات الجغرافية:

فالأرض التي يعيش عليها البشر مختلفة ففيها الجبال والسهول والوديان، وفيها الأراضي الزراعية والقاحلة، فإذا كان أصحاب اللغة الواحدة يعيشون في بيئة جغرافية واسعة تختلف الطبيعة فيها

من مكان لمكان فإن ذلك يؤدى مع مرور الزمن إلى وجود لهجات في تلك اللغة.[2]

2- تنوع الظروف الاجتماعية:

لا ريب أن كل قوم لهم نظام خاص في معيشتهم وطرق التفكير لديهم سواء في ذلك الشعوب المختلفة وطبقات الشعب الواحد، فكل شعب له ملامح ثقافية، وعادات وتقاليد خاصة تختلف عن الآخر، فالمجتمع الإنجليزي غير المجتمع الفرنسي، والفرنسي غير الأمريكي أو الروسي أو العربي، والمجتمع الواحد قد يوجد فيه الطبقات الاستقراطية والوسطى والدنيا، أو

(1) الرافعي: مصطفى صادق بن عبد الرازق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي، (المتوفى 1356هـ)، "تاريخ آداب العرب"، دار الكتاب العربي ،90/1.

(2) عبده الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص 37.

الطبقات الصناعية والزراعية والتجارية، وغيرها من أرباب المهن المختلفة، وبقدر ما يوجد من تلك المظاهر تتفرع لغات تلك المجتمعات وتختلف. [1]

3- الاتصال البشري وآثاره:

الإنسان بطبعه في حاجة إلى مساعدة أخيه الإنسان ولذلك فقد يتصل بنو البشر لتبادل المنافع،كما أنَّ الإنسان قد يحتاج إلى الهجرة من وطنه الأصلي إلى مكان آخر بحثاً عن القوت أو لأسباب أخرى دينية أو استعمارية،ولا شكَّ أن تلك الاتصالات تحتاج إلى معرفة هؤلاء وهؤلاء بلغات الآخرين حتى يمكنهم التفاهم وتوثيق الصلات أو إخضاع جماعة ما لسيطرتهم وهذا يؤذى إلىاحتكاك اللغات بعضها ببعض ونشوب صراع بينها بما يخلق اختلالاً في الأداء أو تغلب إحداها على الأخرى، فهذه الاتصالات البشرية للمنافع أو للسيطرة واتصال اللغات نتيجة لذلك يعد عاملاً مهماً من عوامل اختلاف اللغات عن أصلها بما يفرقها إلى لهجات. [2]

وكل تلك العوامل ينطبق على لغتنا العربية "فالبيئة الجغرافية ممتدة واسعة فيها المناطق الصحراوية التي يعيش فيها البدو، وفيها مناطق الاستقرار والتحضُّر، حيث يوجد شيءٌ من زراعةٍ أو نصيبٍ من تجارة، وفي الجزيرة العربية حدثت هجرات بشرية حدثتنا عنها كتب التاريخ من اليمن إلى شرقي الجزيرة وشماليها وبالعكس، وقد تجاورت لهجات مع لهجات، ومع لغات أخرى، فلهجات القبائل العربية التي كانت تنزل بادية الشام أو العراق مثلاً كانت تجاور لغات كالأرامية والعبرية، والاحتكاك معها أدى إلى ظواهر لهجية".[3]

ثالثاً : بعض مظاهر اختلاف اللهجات :

---

(1) عبد الغفار حامد محمد هلال، "عبقري اللغويين أبو الفتح عثمان بن جني"، القاهرة، دار الفكر العربي، 2006م، المجلد الأول، 353/1.

(2)عبد الغفار حامد محمد هلال، "عبقري اللغويين،355/1.

(3) عبده الراجحي- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص 39.

لقد قسم علماء العربية أنواع الاختلاف بين اللهجات إلى خمسة أقسام وهي:

1- لغات منسوبة ملقبة، وقد عدّه العلماء من مستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ[1] كالكشكشة والكسكسة والطمطمانية والاستنطاء، ونحو ذلك مما ذكره ابن فارس تحت باب "اللغات المذمومة"[2] وذكره السيوطي بعنوان "معرفة الرديء والمذموم من اللغات".[3]

2- لغات منسوبة غير ملقبة تجري في إبدال الحروف.

3- لغات من ذلك في تغيُّر الحركات.

4- لغة أو لثغة في منطق العرب.

5- لغات غير منسوبة ولا ملقبة. [4]

سنُورد في هذا المطلب نماذج نستبين بها بعض جوانب الاختلاف بين اللهجات فيما بينها بعضها وبعض من جهةٍ ، وفيما بينها وبين اللغة الفصحى من جهة أخرى ،دون إطالةٍ في إيرادها أو تفسيرٍ لاختلافاتها الصوتية ،وتتمثل أهم تلك الجوانب في الآتي:

أ- اختلافٌ في تبادل الأصوات الصامتة:

1- نسب الرواة إلى قيس والأنصار وسعد بني بكر أنهم يستبدلون العين بالنون الساكنة إذا جاورتها الطاء، فيقولون: "أنطى"بدلاً من "أعطى"وبلغتهم هذه قُرئ شاذاً قوله تعالى: "إنَّا أنطيناك الكوثر" [والشاهد في الآية الكريمة قوله:(أنطيناك) حيث أبدل العين بالنون، إذ الأصل أعطيناك كما ورد في المصحف الشريف قوله تعالى: چ ڈ ڈ ڈ چ[5] وقد سمُّوا هذه الظاهرة بالاستنطاء. [6]

---

(1) نُظر الزافعي ّ ، تاريخ آداب العرب، 94/1.

(2) الصاحبي في فقه اللغةالعربية، ابن فارس، 29/1.

(3) السيوطي، "المزهر" ، 173/1.

(4) تاريخ آداب العرب، الر افعي، 94/1.

(5) سورة الكوثر الآية 1.

(6) المزهر، 176/1.

وأنشد ثعلب:

مِنْ الُمنْطِياتِ المَوْكِبَ المَعْجَ بَعْدَمَا يُرى فِي فُروعِ المُقلتينِ نُضُوبُ (1)

قال الخليل: الإنطاء: لغة في الإعطاء(2)

وقال الجوهري: الإنطاء: الإعطاء بلغة اليمن. (3)ولم يُسمع للاستنطاء مثال آخر غير الفعل أعطى في لغة القبائل التي رُوي عنها، ومن هنا استبعد الدكتور رمضان عبد التواب أن تقلبعيرا وهي حرف حلقي إلى النون وهي حرف غير حلقي، فمخرج كل منهما بعيد عن مخرج الأخرى، قال"من المعروف أن الصوت لا يقلب إلى صوتٍ آخرٍ إلا إذا كانت بين الصوتين نوع من القرابة الصوتية في المخرج والصفة"(4)، ولكن الدكتور عبد الغفار حامد هلال يرى أن تباعدمخرجي النون والعين ليس مبرراً كافياً يمنع أن تقلب العين نوناً، فالصوتان وإن تباعد مخرجاهما إلأن بينهما تقارباً في بعض الصفات يصوغ التبادل بينهما كالجهر، والانسفال، والانفتاح، ثمَّ هما صوتان متوسطان بين الرخوة والشدة. (5)

ويستبعد الدكتور أنيس أن تكون قاصرة على الفعل أعطى بل تشمل في نظره كل عين سواء أوليتها طاء ام صوت آخر، ثم هو يفسرها تفسيراً خاصاً فيقول: "فلعل من القبائل من كانوا ينطقون بهذا الصوت بصفة خاصة نطقاً أنفمياً، فهي ليست في الحقيقة نوناً ؛بل هي عين أنفمية". (6)

---

(1) البيت بلا نسبة في لسان العرب ،باب الباء،مادة:(ن ض ب)، 763/1.،وتاج العروس،باب الباء، مادة (نضب)، 283/4.

(2) الخليل بن أحمد الفراهيدي "العين" تمهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال للنشر، 454/7.

(3)الجوهري: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري،"تاج اللغة وصحّاح العربية"، ت: أحمد عبد الغفار، دار العلم للملايين، بيروت، ط 4، 1407هـ- 1987م، مادة "نطا"،2512/6.

(4) رمضان عبد التواب، دراسات وتعليقات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1414هـ، ص 125.

(5) عبد الغفار حامد هلال، اللهجات العربية نشأة وتطوراً، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2 ، 1404هـ، ص186.

(6)أنيس، في اللهجات العربية، ص 142.

2-وقالوا أن تميماً وقيساً يقلبون الهمزة المبدوء بها عيناً، فيقولون في "أنَّك"عَنَّك" وفي "أسلم" "عسلم"وغيرها وقد سمُّوا هذه الظاهرة بالعنعنة".[1]

3-ومن ذلك أيضاً ظاهرة الفخفخة في لهجة هذيل، إذ يجعلون الحاء عيناً، فيقولون في مثل:حَتّ الحياة لكل حيٍّ "عَتّ الحياة لكل عييٍّ" وبهذه اللغة قرأ ابن مسعود:عَتَّى عِين" في قوله تعالى: چ ئے ئۆ چ[2] فأرسل إليه عمر بن الخطاب إن القرآن لم ينزل على لغة هذيل فاقرئ الناس بلغة قريش.[3]

ب- اختلاف في الحركات وأشباهها ومن أمثلة ذلك:

1- تبادل الفتح والكسر:

يقولون إنّ تميماً تكسر أول فعيل وفعل، إذا كان ثانيهما حرف حلق، فتقول: (إئيم) شوإهيد ونِحيف ورِغيف) بكسر الأول فيها، ويقولون: (هذا ماطِغِم، ورجلٌ وِغل) وغيرهم يفتح كل ذلك.[4]

2- تبادل الكسر والضم:

صنوان بالضم لغة تميم وقيس، وصنوان بالكسر لغة أهل الحجاز[5]، وقد قرئ بهما قوله تعالى: چ ہ ہ چ[6].

قال أبو الفتح: "الذي روينا في هذا عن قطربضِنوانٌ)، قال :وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي:ضُنوانٌ)بضم الصاد ولم يَحْكِ الفتح.

---

(1)ابن جني : "الخصائص"، ط 4، 13/2.

(2) سورة الذاريات الآية 43.

(3) الرافعي، تاريخ آداب العرب، 95/1.

(4) سيبويه، الكتاب، طبعة دار العلم، 255/2.

(5) عثمان الفكي، الاستشهاد في النحو العربي، ص 41.

(6) سورة الرعد الآية 4.

فأمـّا الواحد فصـِ ذْو بكسر الصاد، وأما الجمع فصـِ نوانٌ بكسرها، وصـُ نوان بضمها، والصِّذْوُ : النخلة لها رأسان وأصلها واحد، ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم(العباس عمي وصـِ ذْو أبي)، فكأنه قال هما فرعان من أصل واحد والصِّنوان بالضم لتميم وقيس، وبالكسر لأهل الحجاز".[1]

3- (سكارى) بفتح السين لغة أهل الحجاز، وبالضم لغة تميم، وبها قرئ.[2]

ج: اختلاف في القواعد النحوية والصرفية:

من مظاهر الاختلاف بين اللهجات، اختلافها في إعراب بعض الكلمات أو بنائها، واشتقاق بعض الصيغ ونجتزئ منها الأمثلة الآتية:

1- ما النافية يرفع الاسم وينصب الخبر بعدها في لهجة أهل الحجاز بشروط مفصلة في كتب النحو، ويرفع الجزآن بعدها في لهجة تميم[3]. وبلهجة أهل الحجاز جاء القرآن الكريم في قراءته المشهورة نحو: چ ڦ ڦ ڦ چ[4].

چ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ چ[5].

2- تردد الكلمة بين الإعراب والبناء تبْنيها قبيلة، في حين تعربها قبيلةٌ أخرى ومن ذلك:

المشهور أن (لدن) الظرفية مبنية، ولكن بني قيس بن ثعلبة يعربونها[6] وبلهجتهم قرئ قوله تعالى: چ چ[1].بكسر نون (لدن) على أنها مجرورة بمن.

---

(1) ابن جني، "المحتسب"، طبعة وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420هـ- 1999م، 351/1.

(2) ابن السكيت: أبو يوسف يعقوب بن إسحق المتوفى(244هـ)، "إصلاح المنطق"، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ص 132.

(3) سيبويه، الكتاب 28/1، وشرح الأشموني 397/1.

(4) سورة يوسف الآية 31.

(5) سورة المجادلة الآية 2.

(6) الرافعي، تاريخ آداب العرب، 103/1.

3- هذيل أو عقيل يعربون "الذين" من أسماء الموصول إعراب جمع المذكر السالم، قال شاعرهم:

نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَّاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا[2]

[والشاهد في البيت قوله: الذون" حيث جاء به بالواو في حالة الرفع كما لو كان جمع مذكر سالم، وهي لغة ينسبها بعض العلماء إلى هذيل وينسبه البعض الآخر إلى عقيل].

د: اختلاف في الضمائر:

1- ذكر الرواة أن همدان تشدد واو "هو" و"هي" [3]، ومن ذلك قول الشاعر:

نفسي فِداكَ ما أُمِرتَ بالعنفِ وَهِيَّةٌ إنْ أُمِرَتْ باللطفِ تأتمرُ

[الشاهد فيه قوله:هيَّ" إذ أتي بها مشددة].

وذكر الرافعي لغات "هو وهي" بقوله: من لغات هو وهيهوَ" وهي" بالسكونوهُوَّ وهيَّ " قال بعضهم:

وإنَّ لساني شهْوَةً هُوَ شَتْفِي وَبَعْلِي مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ

[والشاهد في البيت قوله" حيث جاءت بالسكون، والأصل أن تأتي متحركة بالفتح].

وتُحكى فيها لغة رابعة، وهي أن تحذف الواو والياء وتبقي الهاء متحركة فتقوله: ُ ، هِ .[4]

2-روى أن أزد السراة تسكّن الضمير في مثل "له" ومن ذلك قول الشاعر:

فظَلَّ لدى البيتِ العتيقِ أخيلُهُ يطوافُ مُشْتَاقانِ لَهْ أرقانِ[5]

هـ-اختلاف في الصِّيغ:

من أوجه الاختلاف في كيفية اشتقاق الكلمة وبنائها الصرفي ما يأتي:

---

(1) سورة الكهف الآية 2.

(2) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني، 158/1،و تاريخ آداب العرب، 104/1.

(3)عثمان الفكي، الاستشهاد في النحو العربي،ص 48.

(4) الرافعي،تاريخ آداب العرب، 106/1.

(5) البيت مجهول القائل في الخصائص لابن جنّي،371/1.

1- الشائع في اسم المفعول من الفعل الأجوف أن يكون بالإعلال، فيجيء من "قال" على مَقُول" ومن "باع" على "مبيع" أي: بحذف واو مفعول، أو عين الفعل على اختلاف بين النحويين، ولكن بني تميم يتمون مفعول من الفعل الأجوف اليائي فيقولون: "مخيوط" ومَكْيُول".[1]

2- نُسب إلى بني أسد أنَّهم يقولون رجلٌ مهُوب"وبِرٌّ مكُول" وكلها من الأفعال اليائية التي قياسها – عند النحاة- أن يكون اسم المفعول منها بالياء.[2]

و- الاختلاف اللهجي في الجانب الدلالي:

1- السَّدْفَةُ في لغة تميم الظُّلْمَة وقيس الضَّوْء ،ولَمَقْتُ الشيء: إذا كتبته في لغة بني عقيل وقيس يقولون لَمَقْتُهُ محوتُه.[3]

2- ونقل السيوطي عن الشَّمَهْرَتَةُ الافتراقُ ، والشَّعْبُ الاجتماع وليس من الأضداد وإنما هي لغة لقوم.[4]

---

(1) ابن السكيت، إصلاح المنطق،ص 222.

(2)ابن جني، الخصائص، 87/1.

(3) عبد الكريم مجاهد، علم اللسان العربي، عمان، دار أسامة للنشر، 2004م،ص 170، ولسان العرب،حرف الفاء،سادة(فَ)،146/9.

(4) المزهر،396/1.

المبحث الثاني :طريقة الشارحين في إيراد اللهجات

توطئة:

إن ّ اختلاف القبائل في لهجاتهم ونطقهم شكَّل قياساً استند إليه النحوي في قبول اللغة أو رفضها، فو ُ ضع الضوابط عليها، وتبعاً لهذه الضوابط كانت قبول اللغة التي يستشهد بها النحوي في تأصيله للقواعد النحوية.

ويسوقنا هذا التقديم لما أورده ابن جنِّي في كتابه الخصائص، في باب (اختلاف اللغات وكلها حجة) حيث يقول: "ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال "ما"يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك ؛لأنَّ لكلٍّ من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به، ويخلد إلى مثله، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنَّها ليست أحقٌّ بذلك من وسيلتها، لكن غاية مالك فيكذلأن تتخيَّر إحداهما فتقوِّيها على أختها، وتعتقد أن ّ أقوى القياسين أقبل لها وأشدُّ أنسابها فأم ّ ا ردُّ إحداهما بالأخرى فلا، أو َ لا ترى إلى قول النبي - صلى الله علي وسلم-:"نزل القرآن بسبع لغاتٍ كلها كافٍ شافٍ ".[1]

فقد احتلت اللغة مساحة واسعة عند الشارحين كسائر كتب النحو، فالشارحان - المرادي والأشموني - في أثناء شرحهما للمسائل النحوية لم يغفلا عن اللهجات العربية في تفسير وبيان مذاهب النحويين المختلفة،مما يؤكد عنايتهما باللهجات باعتبارها من المصادر المهمة في النحو فاعتمدا عليها في تأكيد القاعدة وبيان أوجه الخلاف الناجمة عن اختلاف اللهجات،فنجدهما يوردان لنا من اللغات ما لا يترتب عليها خلاف نحوي تارة ً ، ويذكران القبيلة

(1)الخصائص، 12/2.

وجهان لغتها تارةً أخرى، أو لا ينسبانها لقبيلةٍ معينةٍ بل يكتفيان بنسبتها للعرب، وكل ذلك تبعاً لتوجيههما النحوي وستورد الدارسة ذلك فيما يلي:

أولاً: لهجات أوردها الشارحان لا يترتب عليها خلاف في الأحكام النحوية:

لقد أورد المرادي في كتابه لهجات لا يترتب عليها اختلاف في الأحكام النحوية، إلا أنَّه أحياناً يذكر عدد اللغات دون تفصيل مكتفياً بأشهرها، فمن ذلك ما أورده في باب الكلام وما يتألف منه في الكلم، حيث يكتفي بقوله: "وفي الكلم ثلاث لغات كما في نظائره نحو كَبِد".[1]

والمسألة نفسها أوردها الأشموني على ذات النهج بقوله: "فيها ثلاث لغات، كَلِمَة على وزن نَبِقة، وتُجمع على كَلِم كنَبِق وكَلِمَة على سِدْرَة، وتُجمع على كِلَمٍ كسِدْرٍ، كَلْمَة على تَمْرَة وتجمع على كَلَمٍ كتَمْرٍ، وهذه اللغات في كل ما كان على وزن فَعِل ككَبِد وكتِف فإن كان وسطه حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهي إتباع فائه لعينه في الكسر اسماً كان نحو: فَخِذ" أو فعلاً نحو: "سَهِد".[2]

يتبين مما سبق أن الشارحين قد سارا على نهجٍ واحدٍ في سوقهما لهذه المسألة، وإيرادهما لتلك اللغات - "لغات الكلم"- التي لا يترتب عليها خلاف في الأحكام النحوية، إلا أنَّ الأشموني أكثر تفصيلاً لشرح المسألة من المُرادي؛ وذلك لأنَّه ذكر تلك اللغات الثلاث، في حين اكتفى المُرادي بذكر أشهرها فقط.

ومنه أيضاً ما ذكره المرادي في باب المبني والمعرب إذ يقول: "سما" وهو إحدى لغات الاسم الستة.[3]

وأورده الأشموني بقوله: "ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف" الشبه المذكور وهذا على قسمين صحيح يظهر إعرابه "كأرض" وملحقٌ يُقدّر إعرابه نحو

---

(1) توضيح المقاصد، 28/1.

(2) شرح الأشموني، 22/1-23.

(3) توضيح المقاصد، 47/1.

سُما" بالقصر - لغة في الاسم وفيه عشر لغاتٍ منقولة عن العلوم: سٌم ، وسِم وسُما، مثلثة والعاشرة سماة. [1]

ومنه أيضاً ما ذكره المرادي في اقتران الميم بـ(فم) إذ يقول: إن كان بالميم ففيه عشر لغاتٍ: نقصه، وقصره، وتضعيفه، كلٌ منها مع فتح الفاء أو كسرها أو ضمها فهذه تسعة، والعاشرة إتباع فائه لميمه، وأفصحها فتح فائه منقوصاً ".[2]

وعلى النهج ذاته أورده الأشموني بقوله: والفم حيث الميم منه بانا، أي انفصل، فإن لم ينفصل منه أعرب بالحركات الظاهرة عليها، وفيه حينئذٍ عشر لغاتٍ: نقصه وقصره وتضعيفه مثلث الفاء فيهن، والعاشرة إتباع فائه لميمه وفُصْحاهُنَّ فتح فائه منقوصاً ".[3]

كما أورد المرادي في باب الموصول قوله: والموصول الأسمي ضربان: ذكر ٌ ومؤنثٌ ، وكلّ منهما مفرد، أو مثنى، أو مجموع، فالمفرد المذكر "الذي" وفيه ست لغات: إثبات يائه، وحذفها مع إبقاء الكسرة، وحذفها مع إسكان الذال، وتشديدها مكسورة ومضمومة، والسادسة حذف الألف واللام، وتخفيف الياء ساكنة".[4]

وأورده الأشموني بقوله: "الذي للمفرد المذكر عاقلاً كان أو غيره، والأنثى المفردة لها "التي" عاقلة كانت أو غيرها، وفيها ست لغاتٍ " إثبات الياء وحذفها مع بقاء الكسرة، وحذفها مع

---

(1) شرح الأشموني، 44/1.

(2) توضيح المقاصد، 47/1.

(3) شرح الأشموني، 48/1.

(4) توضيح المقاصد، 148/1.

إسكان الذال أو التاء،وتشديدهما مكسورة، أو مضمومة، والسادسة حذف الألف واللام تخفيف الياء ساكنة".[1]

يتضح مما سبق أنّ الشارحين كليهما سارا على نهجٍ واحدٍ في سرد اللغات التي لا تترتب عليها اختلاف في الأحكام النحوية، إلا أنّ الأشموني كان أكثر بسطاً وتفصيلاً من نظيره.

وترى الدارسة أنَّه لو نظرنا في أغلب كتب اللغة سنجد هذه الطريقة في سرد اللغات التي أتَّبعها الشارحان – المرادي والأشموني- ولم يترتب عليها اختلاف في الأحكام عامة، فذكر صاحب اللسان في مادة "زكر" مثلاً يقول: "وفي زكريا أربع لغاتٍ ، زكرِيٍّ مثل:عربيٍّ ، وزكري بتخفيف الياء وزكريًّا مقصورٌ ،وزكرياء ممدود".[2]

وكذلك ما نجده عند الزبيدي في مادة "ع م" كقوله: "ع وذَصَر وضَرَب، ثلاث لغاتٍ ، والذي في الصحاح وذَعُم الشيء بالضم نعُومة أي صار ناعماً ليناً، وكذلك ذَعِم ينعَمُ مثال:حذِر يحذَرُ ،وفيه لغة ثالثة مركبة بينهما "ينعُم مُثّل فضَل يفضُل".[3]

وأشباه هذه المسائل كثيرة عند الشارحين- المرادي والأشموني – مما لا يترتب عليها خلافٌ في الأحكام النحوية مما لا حاجة لذكره.

ثانياً : لهجات نسبها الشارحان لقبائل معينة:

يغلب على الشارحين - المرادي والأشموني- نسبة اللغات إلى قبائلها إذا تفردت قبيلة أو أكثر بهذه اللغةعن سائر القبائل، ليرسما لنا معالم لغتها، فهما النحويان المتمكنان واللُّغويَّان الأمكن، فقد رأت الباحثة أن تُورد بعض هذه اللغات المنسوبة للقبائل كما ذكرها الشارحان في شرحيهما وبيان الخلاف النحوي فيها وهي:

---

(1) شرح الأشموني، 154/1.

(2) لسان العرب، مادة "زكر"، 326/4.

(3) تاج العروس من جواهر القاموس،، فصل النون مع الميم، مادة "ن ع م" 500/33-501.

أ- قبيلة طيء:

من أشهر المسائل التي تفرَّدت بها قبيلة طيء كما وردت في التوضيح وشرح الأشموني ما يلي:

- ذو الطائية: عند طيئ اسم موصول يستعمل بمعنى الذي وفروعه بلفظٍ واحدٍ.[1]

إنّ بعض طيء تقول: ذات إذا أراد معنى التي، وذوات إذا أراد معنى اللاتي بالبناء على الضم فيهما، أي إذا أراد غير التي واللاتي يقول ذو على الأصل.[2]

- عدم تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا أسند الفعل لاسم ظاهر مثنى أو مجموعاً، نحو: يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون".[3]

- تثنية الوصف الرافع السببي، وجمعه جمع مذكر سالم، إذ أورده المرادي في أحد تنبيهاته بقوله: "يجوز تثنية الوصف الرافع السببي وجمعه جمع مذكر سالم على لغة طيئ فتقول: مررتُ برجلينِ حسنينِ غلاماهما وبرجالٍ حسنينَ غلامانَهم".[4]

كما ذكره الأشموني في تنبيهٍ له أيضاً بقوله: "أفهم قوله "كالفعل" جواز تثنية الوصف الرافع للسببي وجمعه جمع المذكر السالم على لغة "أكلوني البراغيث" فيقال: مررتُ برجلٍ كريمَيْنِ أبواه، وجاءني رجلٌ حسَنَونَ غلامانُه".[5]

- حذف الياء المفتوح ما قبلها: يخشَيَنَّ فتقول: أخشِنَّ يا هند.[6]

---

(1) ينظر توضيح المقاصد، تحقيق عبد الرحمن على سليمان، 436/1، وشرح الأشموني 178/1.

(2) توضيح المقاصد، 438/1، وشرح الأشموني، 184/1.

(3) توضيح المقاصد، 585/1، وشرح الأشموني 147/2.

(4) توضيح المقاصد، 91/2.

(5) شرح الأشموني، 266/4.

(6) توضيح المقاصد، 259/2، وشرح الأشموني، 112/5.

ب- قبيلة تميم:

من أشهر المسائل التي فرّدت بها قبيلة تميم كما وردت في الشرحين:

-تنوين الترنم اللاحق للروي المطلق، عوضاً من مدّة الإطلاق بحرف علة[1] كقول الشاعر:

اللوم أقلّي عاذِ لَ و العِ تابنَ ْ و َ قولي إن ْ أصبتُ لقد أصابَن ْ [2]

[فالشاهد في هذا البيت قوله: "العتابن وأصابن" حيث أدخل الشاعر على اللفظين تنوين الترنم،واللفظة الأولى اسمٌ والثانية فعلٌ ، فدلّ بذلك على أنّه ليس مختصاً بالاسم].

إثبات ألفُ أنا وصلا ووقفاً .[3]

- قصر "أولى" في اسم الإشارة.[4]

-عدم استعمال الكاف مع اللام في الإشارة وأنّهم يقولون: "ذاك، وتيك" في "ذلك، وتلك".[5]

- إهمال "ما" النافية المشبَّه بليس.[6]

- كسر شين عشرة عند التأنيث[7] وبلغتهم قرأ بعضهم قوله تعالى: چ ڈ ڈ ژ ژ[8] "اثْنَتَا عَشْرَةَ".

-إبناء الفعل المضعّف مجزوماً أو شبيهاً بالمجزوم أدغم عند بني تميم، وفُكّ عند غيرهم[1] وعلى لغتهم قرأ ابن كثير وأبو عمرو: چ ں ڻ چ[2]، و چ پ پ پ چ[3].

---

(1)توضيح المقاصد، 30/1، وشرح الأشموني، 24/1.

(2) البيت لجرير في الكتاب 205،208/5، والخصائص 96/2، وخزانة الأدب 151/3، وبلا نسبة في شرح الأشموني 24/1.

(3)توضيح المقاصد، 92/1، وشرح الأشموني، 100/1.

(4)توضيح المقاصد، 120/1، وشرح الأشموني، 142/1.

(5)توضيح المقاصد، 121/1، وشرح الأشموني، 143/1.

(6)توضيح المقاصد، 187/1، وشرح الأشموني، 396/1.

(7)توضيح المقاصد، 380/2.

(8) سورة البقرة الآية 60، والأعراف، 160.

- هلم عند بني تميم فعل أمر لا يتصرف ملتزمة إدغامه، ويتصل به الضمائر المرفوعة البارزة، أورده الأشموني بقوله: "وهكذا حكم هلمّ عند بني تميم، فإنّهم يقولون: هلُمَّ، وهلُمي وهلُمُّوا، وهلُمْنَ، فهي عندهم فعل لا اسم فعل، ويدلُّ على ذلك أنَّهم يؤكدونها بالنون نحو: هلُمَّنَّ".[4]

ج- قبيلة بلحارث بن كعب:

من أشهر المسائل التي تفرّدت بها هذه القبيلة كما وردت في الشرحين:

لزوم ألف المثنى رفعاً ونصباً وجرّاً[5] كقراءة: چ چ[6].

- حذف نون اللذان، فينطقونها "اللذا"تخفيفاً[7]، كقول الشاعر:

أَبَني كُلَيبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَذا قَتَلا المُلوكَ وَفَكَّكا الأَغْلالا[8]

[الشاهد في البيت قوله: "اللذا"حيث حُذف منه نون تخفيفاً، إذ أصله اللذان قتلا الملوك].

د- قبيلة أزد شنوءة: من أشهر المسائل التي تفرّدت بها هذه القبيلة كما وردت في الشرحين ما يلي:

---

(1)توضيح المقاصد، 290/3.

(2) سورة المائدة الآية 54.

(3) سورة الحشر الآية 4.

(4) شرح الأشموني، 92/5.

(5)توضيح المقاصد، 66/1، وشرح الأشموني 58/1.

(6) سورة طه الآية 63.

(7)توضيح المقاصد، 127/1-128.

(8) البيت للأخطل ديوانه، 246، والكتاب 186/1 وبلا نسبة في توضيح المقاصد، 129/1.

- عدم تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا أسند الفعل لاسم ظاهر مثنى أو مجموعاً [1] نحو: يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون.

هـ- قبيلة قيس ومن أشهر المسائل التي تفرّدت بها هذه القبيلة كما وردت في توضيح المقاصد وشرح الأشموني:

- قلب الألف الموقوف عليها ياءً، فيقولون في أفعى، وعصا أفعي وعصي." [2]

- فتح همزة "إمّا" في عطف النسق "أمّا". [3]

و- الحجاز ومن أشهر المسائل التي تفرّد بها الحجازيون والتي ذكرها الشارحان في كتابيهما ما يلي:

- المد في اسم الإشارة "أولى" وبه جاء القرآن الكريم [4]، قال تعالى: چ ٹ ٹ ٹچ [5].

- إعمال ما النافية عمل ليس لأنّها تنفي الحال غالباً [6] وبه ورد القرآن الكريم قال تعالى: چ ڦ ڦ ڦ چ [7] ،چ ڦ ڦ ڦ ڦ چ [8].

- كسر همزة إمّا في عطف النسق. [9]

إذا جاء فاء الافتعال حرف لين وجب إبدالها تاءً في الفصحى نحو أتّعد، يتّعد، اتّعاد، ومثاله في الياء اتّسر يتّسر اتّسار، إلا أنّ قوماً من أهل الحجاز من يترك الإبدال ويجعل فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها فيقولون: فيعِدُ ياتعد، فهو مِوتعد، ومِوتسر. [1]

---

(1) توضيح المقاصد، 242/1، وشرح الأشموني 147/2.

(2) توضيح المقاصد، 129/3.

(3) توضيح المقاصد، 138/2.

(4) توضيح المقاصد، 120/1، وشرح الأشموني، 142/1.

(5) سورة آل عمران الآية 119.

(6) توصيح المقاصد، 187/1، وشرح الأشموني، 397/1.

(7) سورة يوسف الآية 31.

(8) سورة المجادلة الآية 2.

(9) توضيح المقاصد، 138/2.

إذا سُكِّن المدغم فيه جزماً أو وقفاً جاز لك فيه الفك والإدغام، والفك لغة أهل الحجاز[2] وبها نزل القرآن الكريم، قال تعالى: چۆ ۆ ۈ ۈ چ[3] و: چک ک ک ک چ[4].

- روى الفرّاء أنَّه ليس من لغة أهل الحجاز استعمال الكاف بلا اللام في اسم الإشارة "ذلك، تلك".[5]

-حذف خبر لا النافية للجنس إذا عُلم خبره[6] وبه نزل القرآن الكريم قوله تعالى:چھ ے ے چ[7].

-عند تأنيث العدد المركب فإنّ تسكين الشين في عشرة لغة الحجازيين وهي الأفصح.[8]

ز- لهجة قبيلة هذيل:

من أشهر المسائل التي تفرّدت بها هذه القبيلة حسبما وردت في الشرحين ما يلي:

- إعراب الذين، وذلك كما ذكره المرادي بقوله: "إعرابه في لغة هذيل مشهور، فيقولون: "نصر اللذون آمنوا على اللذون كفروا" إلى هذه اللغة أشار الناظم بقوله:

و"بعضهم بالواو رفعاً نطقاً ".[9]

- استخدام "متى" للجر بمعنى "من"، ومن كلام هذيل "خرجتُ متَى كُمِّه" بمعنى من كُمِّه .[1]

كُمِّه .[1]

---

(1)توضيح المقاصد، 261/3، وشرح الأشموني، 533/5.

(2)توضيح المقاصد، 121/1، وشرح الأشموني 557/5.

(3) سورة آل عمران الآية 120.

(4) سورة طه الآية 81.

(5)توضيح المقاصد، 121/1، وشرح الأشموني 143/1.

(6)توضيح المقاصد، 221/1، وشرح الأشموني 4/2.

(7) سورة الشعراء الآية 50.

(8)توضيح المقاصد، 380/2، وشرح الأشموني 293/5.

(9) ألفية ابن مالك ، ص/15، وتوضيح المقاصد، 132/1، وشرح الأشموني

وقوله:

شَرِبْنَ بِمِاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ... مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ [2]

[الشاهد في البيت قوله: "متى لجج" أنّ متى فيه حرف جرٍّ بمعنى من الابتدائية، وقد جرّت الاسم الذي بعدها ومجئ متى على هذا الوجه لغة هذيل دون سائر العرب].

8- لهجة قبيلة عقيل:

من أشهر المسائل التي تفرّدت بها هذه القبيلة كما وردت في الشرحين:

-الجر بلعلّ [3] ومنه قول الشاعر:

لَعَلَّ اللَّهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا ... بِشَيْءٍ إِنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ [4]

الشاهد في البيت: قوله "لعلّ الله" حيث وردت الرواية فيه بجر لفظ الجلالة، فدلّ ذلك على أنّ من العرب قوماً يجرون الاسم بعدها يجرّ عامتهم بسائر حروف الجرّ، وقد نصّ العلماء على أنّ الذين يجرّون بهذا الحرف هم عقيل.

يتبين مما سبق أن لعلّ موضوعة في اللغة العربية بوضعين، فهي موضوعة عند قومٍ لعمل النصب والرفع معاً، وموضوعة عند قومٍ آخرين لعمل الجرّ، مع أنّها في الوضعين جميعاً دالة على معنىً واحدٍ وهو الترجي، ومع أنّها في الوضعين جميعاً حرفٌ، ولذلك نظائر في

---

(1) توضيح المقاصد، 346/1، وشرح الأشموني 177/3.

(2) مجهول القائل، في شرح الأشموني 177/3، ومنسوبٌ لأبي ذؤيب الهذلي، في شرح التصريح 360/1. النَّئِيج: مأخوذ من قولهم: أَجَّ يَئِجُّ أَجّاً ونئيجاً، والنَّئِيج: الصَّوت، والنَّئِيج: الوُعَّة، والنَّآج: السريع، وريحٌ نؤوجٌ: شديدة المَرِّ، ونأجَ نأجاً ونئيجاً: إذا مرت مراً سريعاً وسمع لها مع ذلك صوتٌ. انظر: لسان العرب، مادة (نأج)، 371/2.

(3) توضيح المقاصد، 346/1، وشرح الأشموني 175/3.

(4) بلا نسبة في شرح الأشموني، 175/3، الشَّرِيمُ: بفتح الشين والرَّثَّة وفعيلٌ قَطْعُ الأَرْنَبَةِ وثَفَرِ الناقة، ل ذلك فيهما خاصة ناقةٌ شَرْماءُ وشَرِيمٌ ومَشْرومَةٌ ورجل أَشْرَمُ بَيِّنُ الشَّرَمِ مَشْرُومُ الأَدْفِ. ينظر لسان العرب، (شرم)، 321/12.

العربية كـ خلا، وعدا، وحاشا، تكون تارة فعلاً فترفع فاعلاً وتنصب مفعولاً، وتارةً أخرى حرف جرٍ فتجرُّ ما بعدها معها في الحالين بمعنًى واحد.

8- لهجات قبيلة أسد من أشهر المسائل التي تفرَّدت بها:

-صرف سكران لأنَّ مؤنثه فعلانة.[1]

- فتح المدغم فيه الواجب الكسر لالتقاء الساكنين في الأصل مثل زدٌ، وعضَّ "[2] كقول الشاعر:

فَغُضَّ الطَرفَ إنَّكَ مِن نُمَيْرٍ فَلا كَعباً بَلَغْتَ وَلا كِلابا[3]

[الشاهد في البيت هو قوله غضَّ حيث جاء مفتوحاً وهي لغة بني أسد، ويُروى بضمِّ الضاد على الإتباع لضمة الغين قبلها، وبكسرها على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين].

يتضح مما سبق أنَّ الشارحين يهتمان بعزو اللهجة إلى القبيلة التي اشتهرت بها بدرجةٍ يقلُّ معها إهمال عزو اللهجة إلى القبيلة التي اشتهرت بها، وأنَّهما على درجةٍ سواء في ذلك.

ثالثاً: لهجات نسبها الشارحان إلى العرب ولم يصرحا بالقبيلة:

لقد ذكر الشارحان في شرحيهما لغات نُسبت إلى العرب ولكنَّا لم يُصرِّحا بالقبيلة التي تنطق بها، فعند عدم عزو اللهجة إلى أصحابها وتركها غفلاً وإهمالها - يكتفي الشارحان بترديد بعض المصطلحات أشهرها: عند قوم، وبعض العرب، وهي لغة، وهو مسموع... وغيرها".

ومن ذلك ما أورده المُرادي في باب المعرب والمبني، حيث يقول: "سنين وقد يستعمل مثل حين فجُعل إعرابه بالحركات على النون منونة، ولا يسقطها الإضافة، وتلزم الياء فتقول: هذه

---

(1)توضيح المقاصد، 267/2

(2)توضيح المقاصد، 291/3، وشرح الأشموني 559/5.

(3) البيت لجرير بن عطية الخطفي، ديوانه،ص821، وبلا نسبة في شرح الأشموني 558/5، والتوضيح، 291/3.

سنينُ وصحبته سنيناً، وما رأيته منذ سنينٍ. يعني إجراء سنين وبابه مجرى حين يطَّرد عند قومٍ من العرب، وقد يستعمله غيرهم على وجه الشذوذ".[1]

واستشهد المُرادي بالحديث في روايةٍ: "اللهمَّ أجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف"[2] وقول الشاعر:

عانِدِي مِنْ نَجدٍ فإنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيباً وشَيَّبْنَ مُرْدَا[3]

[الشاهد في البيت هو قوله: "سنينه"حيث أجراه مجرى حين في الإعراب والتزام النون مع الإضافة].

وقد عزا عبد الرحمن علي سليمان في تحقيقه لكتاب التوضيح هذه اللغة إلى بني عامر بقوله: "وأعلم أن هذه لغة بني عامر، فإنهم يعربون المعتل اللام بالحركات في النون كما في غسلين ويقولون هذه سنينُ ورأيتُ سنيناً، وأقمتُ بسنينِ، وعلى هذا ما جاء في قوله عليه الصلاة والسلام: اللهم أجعلها عليهم سنيناً كسنينِ يوسف"وتميم أيضاً يجعلون الإعراب في النون ولكن لا يُنوِّنونها فيقولون: هذه سنينُ، ورأيتُ سنينَ، وأقمتُ بسنينِ، ولا تُسقط النون ههنا ولو عند الإضافة، لأنها نزلت منزلة نون مسكين".[4]

وسار الأشموني أيضاً على نهج المرادي فساق الأدلة نفسها في المسألة ذاتها دون أن يصرِّح باسم القبيلة التي تنطق بها، بل نسبها إلى قوم من العرب بقوله: "وهو أي مجيء الجمع مثل حيث عند قومٍ من النحاة يطِّرد منهم الفرَّاء في جمع المذكر وما حمل عليه".[5]

---

(1) التوضيح، 70/1.

(2)أخرجه أحمد في مسنده، 439/16، حديث رقم (10754).

(3)البيت منسوبٌ للصمة بن عبد الله بن الطفيل في توضيح المقاصد 70/1، وشرح ابن عقيل، 1/ 39، وشرح الأشموني، 66/1.

(4) توضيح المقاصد، 336/1.

(5) شرح الأشموني، 66/1.

يتبين مما سبق أنَّ الشارحين قد سارا على نهجٍ واحدٍ في تناولهما لهذه المسألة، وأنّهما اتفقا على اطراد هذه الظاهرة عند قومٍ من العرب، فلعلها لم يصرحا باسم القبيلة لشيوع ذلك وقتئذٍ ، أو لأنَّ استعمالها شاذ فلم يعيرا ذلك انتباهاً .

وترىلدارسة أنّه إذا رجعنا إلى ما قاله ابن عقيل في شرحه لهذه المسألة سنرى أنَّه لا يطرد هذه اللغة، بل يقصرها على السماع إذ يقول: "اختلف في اطراد هذا، والصحيح أنَّه لا يطرد وأنَّه مقصور على السماع".[1]

رابعاً :لهجات أبدى الشارحان فيها رأيهما:

لم يتوقف الشارحان عند تفصيل لغات العرب وذكر ناطقيها من القبائل فحسب، بل أبديا رأيهما فيها ضعيفة أو شاذة أو رديئة أو قليلة، ويظهر لنا ذلك في باب تمييز العدد المركب في أحد أوجه إعرابه، إذ يقول المرادي: "...الوجه الثاني أن يُعرب عجزه مع بقاء التركيب في العدد، كـ "بعلبك" وحكاه سيبويه عن بعض العرب، فتقول "أحد عشرك مع أحد عشر زيد" واستحسنه الأخفش واختاره ابن عصفور وزعم أنه الأفصح، ووجَّه ذلك بأنَّ الإضافة تردُّ الأسماء إلى أصلها من الإعراب، ومنع في التسهيل القياس عليه،وقال في الشرح لا وجهٌ لاستحسانه، لأن المبني قد يضاف، نحوكَم رجلٍ عندك؟" و: چ گ گ گ ں چ[2].[3]

وقد خالف المرادي ابن مالك في ذلك حيث يرى جواز القياس على هذه اللغة وإن كانت ضعيفة بقوله:قلتُ قال بعضهم وهي لغة ضعيفة عندسيبويه، وإذا ثبت كونها لغة لم يمتنع القياس عليها وإن كانت ضعيفة".[4]

---

(1) شرح ابن عقيل، 65/1.

(2) سورة هود الآية :1.

(3)توضيح المقاصد، 383/2.

(4) المصدر السابق نفسه الجزء نفسه، ص 384.

يتضح مما سبق أن المرادي أخذ باللغة الضعيفة ولم يمنع القياس عليها، ونراه في موضع آخر يأخذ باللغة القليلة ويقدمها على اللغة الرديئة حيث يقول: "ذهب بعض المتأخرين إلى أن اتَّخذ مما أبدلت فيها تاء ً على اللغة الفصحى؛لأن فيه لغة وهي" و َخ َبَالواو، وهذه اللغة وا ِن كانت قليلة إلا ً أنَّبناءه عليها أحسن، لأنَّهم نصُّوا على أنَّ اتَّمن لغة رديئة. [1]

ولم يأخذ المرادي باللغة الشاذة، ولم يقبل القياس عليها، يقول: "قال ابن برهان في آخر شرح اللمع روى عبد الله بن داود عن أبي عمرو بن العلاء إمالة "الناس" في جميع القرآن مرفوعاً ومنصوباًومجروراً، وأعلم أنَّ الإمالة لهذين السببين شاذة لا يقاس عليها، بل يقتصر في ذلك على ما سُمع".[2]

والباحثة توافق المرادي في رأيهلأنَّ الأخذ باللغة الضعيفة أولى من الشاذة، إذ يقول السيوطي: "واللغة الضعيفة أولى من الشاذ عند أهل اللغة".[3]

فهذه اللغة على ضعفها قد رويت عن بعض العرب، وكل لغة تمثل جانباً لا يمكن تجاهله، وليست الشاذ كذلكفقدِّمت اللغة الضعيفة على الشاذة؛لأنَّ اللغة الضعيفة متفق على أن ّ بعض العرب قد نطقت بها وا ِن كانت ضعيفة؛ولأنَّ الأصل في الشاذ أن يحفظ ولا يقاس عليه، فلا يجوز أن تُبنى عليه القواعد.

وعلى النهج ذاته سار الأشموني، فأبدى رأيه في بعض اللغات باستحسانه لها أو رفضه باعتبارها شاذة لا يقاس عليها، ومن ذلك قوله في باب الإبدال: ذهب بعض المتأخرين إلى أنَّ

---

(1) توضيح المقاصد ،263/3.

(2)توضيح المقاصد، 159/3.

(3)السيوطي، الاقتراح، 402.

لتاء مما أُبدلت فاؤه تاءً على اللغة الفصحى؛ لأنَّ فيه لغة وهي "وخذبالواو، وهذه اللغة وا ِن كانت قليلة إلا أنَّ بناءَه عليها أحسن، لأنَّهم نصُّوا على أنَّ اتَّمن لغة رديئة. [1]

والذي نلحظه هنا أنَّ الأشموني سار على نهج المرادي فأخذ باللغة القليلة واستحسنه وقدمها على اللغة الرديئة، كما أنَّه لم يأخذ باللغة الشاذة ولم يقبل القياس عليها، يقول: "قال ابن برهان في آخر شرح ا للمع: روى عبد الله بن داود عن أبي عمرو بن العلاء إمالة الناس في جميع القرآن مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ،قال في شرح الكافية وهذه رواية أحمد بن يزيد وأعلم أن الإمالة لهذين السببين شاذة لا يقاس عليها بل يقتصر على ما سُمع".[2]

(1) شرح الأشموني، 533/5.

(2)شرح الأشموني ، 448/5.

المبحث الثالث :اللهجات في الشرحين

لم يختلف المرادي كثيراً عن الأشموني في استقصاء اللهجات العربية المعروفة والمهملة، والاحتجاج بها في شرحه.

لقد أورد المرادي في شرحه - توضيح المقاصد- لهجات عشرين قبيلة مقابل ثلاث وعشرين قبيلة أوردها الأشموني.

فذكر المرادي أسماء لعددٍ من القبائل- وهي تميم وأسد، والحجاز، وفقعس وبني دبير من فصحاء بني أسد، وقيس وبني الحارث بن كعب وعقيل وربيعة وهذيل وكنانة ولهجة أهل اليمن، ولهجة المغاربة وغيرها.

وكل هذه القبائل أوردها الأشموني في شرحه الذي ذكر فيه ثلاثاً وعشرين لهجة وجماعة منهم: بكر، وبني أسد ،وبني الحارث بن كعب.

لقد تباين ذكر هذه القبائل في شرح المرادي، فذكر بعضها مرة واحدة وهي: قريش، وأزد شنوءة، وفقعس وقضاعة وبني صباح وبني الحارث بن كعب، وغيرها وبعضها الآخر ذكرها مرتين كربيعة وعقيل وبني سليموقبيلتان ذكر كل واحدة منها خمس مراتٍ ، وهما قبيلة قيس وقبيلة هذيلأما لغة طي فذكرها سبع مراتٍ ، في حين لغة الحجازيين أربع عشرة مرة ، ورجع إلى بني تميم سبع عشرة مرة.

والطريقة ذاتها سار عليها الأشموني في إيراد لهجات القبائل، فذكر بعض هذه القبائل مرة واحدة كبكر وبني أسد، وبني الحارث، وأكثر َ من إيراد لغة التميميين؛ إذ بلغ عدد مرات ذكرها اثنين وثلاثين مرة، ولغة الحجازيين أربعاً وعشرين مرة.

وفيما يلي نورد بعض النماذج للهجات في الشرحين:

أولاً - الفعل الثلاثي معتل العين المبني للمجهول:

سُمع في فائه ثلاثة أوجهٍ:

1- إخلاص الكسر.

2- إخلاص الضم.

3- الإشمام وهو الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر، ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ فقط دون الخط".[1]

قال المرادي بعد قول الناظم:

و َ اكسِ ر أو اشمِ مْ ثُلاثَ ِي أُعِ لّ نقَ ِي َ ضَ مَّ جَ بكُوِ" فَ"حتُ مِ لْ [2]

"أنه إذا كان الماضي ثلاثياً مفتوح العين معتلها نحو "قال وباع" وقصد بناؤه للمفعول، فُعل به تقديراً ما يقتضيه القياس فيُضم أو ّله، ويُكسر ما قبل آخره فيُقالقُ ِيل وبِ ُيِع" إلا أن العرب قصدوا تخفيفه لثقل الكسرة على حرف العلة.

فمنهم من حذف ضمة الفاء ونقل كسرة العين إلى مكانها فسلمت الياء منقُ ِيل"وبُ ِيع"وقُلبت الواو منقُ ُول" ياء لسكونها بعد كسر، فصار اللفظ بِيع وقِيل"، ففي ذوات الواو ثلاثة ،والياء عملين وهذه أفصح اللغات.

ومنهم من فعل ما تقدم من حذف الضمة ونقل الكسرة ،إلا أنه يشم الفاء للضمِّ ومعنى الإشمام هنا:شرب الكسرة شيئاً من صوت الضمة ولهذا قيل ينبغي أن يسمى روماً وهذه اللغة أعنى لغة الإشمام فصيحة تلي لغة الكسر في الفصاحة".[3]

ومنهم من يحذف كسرة العين، إذا منها نشأ الثقل، وتبقي الفاء على ضمها فتسلم الواو في "قول" وتقلب الياء واواً في "بيع" لانضمام ما قبلها، وهذه أضعف اللغات" وعليها قول الراجز:

---

(1) شرح ابن عقيل، 117/2.

(2) ابن مالك: شرح الكافية الشافية" 603/2، وألفية ابن مالك،ص 26.

(3)توضيح المقاصد، 253/1.

ليت شباباً بُوع فاشتريت[1]

[فالشاهد في البيت قوله:بُوع"فإنَّ القياس فيه أن يقول "بِيع" لأنَّه مجهول باع وهو لغة بعض العرب].

وقال الأشموني:واكسر أو أشمم فعل ثلاثي أعلَّ عيناً واوياً كان أو يائياً، فقد قُرئ:چ

چ[2] بهما والإشمام هو:الإتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر وقد يسمى روماً و"ضمٌ جا" في بعض اللغات كبوُع وحُوك" فاحتمل.[3]كقوله:

حُوكَتْ يَدَاهَا حَبْلَ مَنْ تَحْتَ إِذْ دَنَا فَهْيَ تَبْطُ الشَّوْكَ ولا تُشَاكُ[4]

[الشاهد في البيت قوله:حُوكت" فإنه فعل ماضي مبني للمجهول وهو معتل العين واوي، وقد جاء به الراجز على لغة من يخلص الضمة في فاء الفعل].

وأضاف الأشموني في التنبيه: "أشار بقوله فاحتمل إلى ضعف هذه اللغة بالنسبة للغتين الأوليين، وتعزى إلى بني فقعس وبني دبير".[5]

---

(1) هذا من الرجز منسوب لرؤبة بن العجاج في التوضيح، 253/1، وشرح ابن عقيل، ص 256، وشرح الأشموني 181/1، وأوضح المسالك 155/2، والهمع 248/1، 165/2.

(2) سورة هود الآية 44.

(3) شرح الأشموني 198/2.

(4) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني 201/2 وشرح ابن عقيل 114/2.

(5) شرح الأشموني 202/2.

فإذا نظرنا إلى نقاش الشارحين لهذه القضية نلاحظ الآتي:

أ-أنَّ الشارحين ضعَّفا اللغة الثالثة، لغة الضم التي نسبها الأشموني إلى بني فقعس ودبير.

ب- عزا الأشموني لغة الضم إلى قبيلتين من بني أسد وهما بني دبير وفقعس، ولم ينسب اللغتين الأولين لغة الكسر والإشمام"بينما المرادي لم ينسب أيَّاً من اللغات الثلاث إلى أيِّ قبيلةٍ ، إنَّما أضاف تعليقاً استبان من خلاله درجة فصاحة إحدى اللغتين من الأخرى بأن قال: "لغة الإشمام فصيحة تلي لغة الكسر في الفصاحة"[1].و عليه نستطيع القول بأن أفصح هذه اللغات الثلاث هي لغة الكسر.

ج-لهجة كسر الفاء قد عزاها أبو حيّان إلى قريش ومن جاورهم من كنانة، كما عزا لهجة الإشمام إلى قيس وأسد وعقيل ومن جاورهم".[2]

ثانياً : كم الخبرية:

إذا كان ما بعدها مفرداً أو مجموعاً غير مفصول عنها بفللٍ ، فإنَّ اللغة الغالبة عليها الجرِّ ، كقول ابن يعيش:"اتصلت بمميزها فإنّه مجرور دائماً على إرادة "من" مقدّرة، وقد تظهر في مميزها وهي كثيرة في استعمالهم"[3] حتى قيل:"أنّه لم يأت تمييزها في القرآن إلا مجروراً".[4]

---

(1) شرح الأشموني،202/2.

(2)أبو حيّان، البحر المحيط، ص 61.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل ، 124/4.

(4) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: على بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط 1، 1993م، 225/1.

فالمرادي أورد لغات كم الخبرية عند شرحه لبيتي الناظم:

و اَلْجَرَّ مِنْ بَعْدِ وَ لِيَ كم حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرا

و اَسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِراً كَعَشْرَةٍ كَكَمْ رِجالٍ أو مِرَارَه[1]

بقوله:يعْني أنّ كم" الخبرية تستعمل تارة استعمالعشرة فيكون تمييزها جمعاً مجروراً، نحوكَمْ رجالٍ "وتارة استعمال مئة فيكون تمييزها مفرداً مجروراً كم"مرّة"[2] ومن الجمع قوله:

مُلُوكٍ كَمِ ابْتَادَ مُلْكَهُمُ عُمِ [سُوقَةٍ بَادُوا] [3]

[الشاهد فيه قولهكمْ ملوكٍ "فإنّ مميز كم فيه مجموع مجرور؛ لأنّه اُستعمل استعمال عشرة].

ومن الأفراد قوله:

كَمِ لَيْلَةٍ قَدْ بِتُّهَا فِي آثِمٍ [لِسَاجِيَةِ الحِجْلَيْنِ رِيَّانَةِ القَلْبِ][4]

[والشاهد في البيت قوله (كم ليلة)حيث جاء تمييزها مفرداً مجروراً].

ثم بيَّن المرادي في تنبيه له أنّ إفراد تمييز كم الخبرية أكثر وأفصح من جمعها، وليس الجمع بشاذٍ ، كما زعم بعضهم".[5]

والأشموني أيضاً قد ناقش هذه المسألة بشكلٍ لا يختلف عن الطريقة التي تناولها المرادي، إلا أنّه كان أكثر توسعاً في سوقه للمسألة من المرادي الذي لم يشر إلى اللهجات التي عليها مميز "كم" الخبرية إذ يقول: فمميزها يستعمل تارة كمميز عشرة فيكون جمعاً مجروراً، وتارة كمميز مائة فيكون مفرداً مجروراً .[6]

---

(1) البيتان من ألفية بن مالك، ص 64.

(2) التوضيح، 391/2.

(3) مجهول القائل في التوضيح، 391/2، ومغنى اللبيب، 185/1.

(4) مجهول القائل في التوضيح، 391/2

(5) التوضيح، 391/2.

(6) شرح الأشموني، 305/5.

ومن الأول قوله:

كم مـُلوكٍ بادمـُلكَهُم ونَعِيمٍ سـُوقَة بادُوا[1]

ومن الثاني قوله:

كَمِ ْليلْةٍ قَ ْبتُها غيْرَ آثمٍ بسـَاحِةِ الحِيْنِ رِيَّةَ القَلْبِ[2]

وقوله:

ةٍكَلَكْ يـَامَجَرِيرُ وَقَدْخَالَاتٍ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عَشَارِي[3]

[الشاهد فيه قوله: كم عمةٍ)حيث جاء مميزه مفرداً مجروراً].

ولكن للبيت رواية أخرى أوردها الأشموني بقوله:وي ُروى البيت بالنصب والرفع أيضاً، أما النصب فقيل:إنَّ لغة بني تميمينصب ُ تمييز الخبرية إذا كان مفرداً، وقيل: على تقديرها استفهاميةفكم تهكم، أي اخبر ْ ني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيت ُه، وعليهما "فكم" مبتدأ خبرهقدْ حلبت ْ "وأفرد الضمير حملاً على لفظ "كم"، وأما الرفع فعلى أنَّه مبتدأ وا ِن كان نكرة ؛لأنها قد وصفت بلك وبفدعاء محذوفة مدلولاً عليها بالمذكورة، كما حذفت لك من صفة خالة مدلولاً عليها بلك الأولى، والخبر "قد حلبت"ولابدَّ من تقديرقدْ حلبت ْ "أخرى، لأنَّ المخبر عنه حينئذٍ متعددٌ لفظاً ومعنً ى، نظير "زينب وهند قامت" وكم على هذا الوجه ظرف أو مصدر ٌ ،وميزه محذوف أي كم وقت أو حَلْبَة.[4]

من خلال نقاش الشارحين لهذه المسألة نجد أنَّهما قد سارا على نهجٍ واحدٍ في نقاشهما لهذه القضية واستعراضهما للشواهد، إلا أنَّ الأشموني قد تميز عن المرادي في أنَّه ذكر إحدى لهجات كم الخبرية ونسبها إلى بني تميم الأمر الذي لم يفعله المرادي.

---

(1) بلا نسبة في شرح الأشموني 305/5 ،وشرح ابن عقيل 67/4، والمغني ، ص 185.

(2) مجهول القائل، شرح الأشموني، 306/5.

(3) البيت للفرزدق في ديوانه، ص 361، وشرح الأشموني 306/5، والكتاب 162/2،والمقتضب،للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق، عالم الكتب، بيروت، 60/3.

(4) شرح الأشموني 306/،5.

ونسبة الأشموني تلك اللهجة إلى بني تميم ربما كان استناداً إلى الرأي القائل: "بنو تميم يجرون الخبرية مجرى الاستفهامية، فينصبون مميزها، وإن كان جمعاً"[1]، أو إلى قول بعض النحاة: "وبعض العرب ينصب بـ"كم الخبرية" كما ينصب بالاستفهامية وهم بنو تميم، كأنَّهم يقدِّرون فيها تنوين وينصبون معناها منونة أو غير منونة سواء، وهو عربي جيِّد والخفض أكثر".[2]

وأهمل الأشموني لغة الخفض، ونقل آخرون: أن بعضاً من العرب يجر بـ "كم الاستفهامية" حملاً على الخبرية وتشبيهاً بها في نحو قولك: على كم جزعٍ بيتك مبنيٌ"[3] كما أهمل الأشموني لغة الرفع في حديثه عن النكرة التي سبقتها "كم" الخبرية وذلك بعدم نسب اللغة للقبيلة التي اشتهرت عنها، ولكنه استعان بشرح معنى البيت ليسوق إدعاءه لمعنى الاستفهام.

ثالثاً : ذو الطائية:

هذا اللفظ – ذو قد يستعمل اسماً من الأسماء الستة، وحينئذٍ يكون معرباً فيُرفع بالواو، ويُنصب بالألف ويجرُّ بالياء بشرط أن يُفهِم صحبة، خلافاً لبني تميم فإنهم يبنونه على الأشهر باعتباره اسم موصول ونُسب إليهم هذه الظاهرة اللهجية.

يقول المرادي بعد قول المصنِّف:" يعني أن ذو عند طيء اسم موصول يستعمل بمعنى الذي وفروعه بلفظٍ واحدٍ ، فيقال جاءني ذو فعلت وذو فعلا، وذو فعلوا، وذو فعلن، وتتميز معانيها بالعائد كقول الشاعر:

إنَّ المَاءَ ماءَ أبِي وجَدِّي ... وبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وذو طويتُ [4]

---

(1)ابن مالك،شرح الكافية الشافية، 1707/4.

(2) سيبويه، الكتاب، 2 / 97، وابن يعيش، شرح المفصل، 13/4.

(3) البغدادي، خزانة الأدب، 3 / 126.

(4) البيت منسوب لسنان بن الفحل الطائي، في توضيح المقاصد، 139/1،وشرح ديوان الحماسة،ص:421.

أي التي حفرت والتي طويت لأنَّ البئر مؤنثة. [1]

[فالشاهد فيه قوله:ذ(حفرت ُوذو طويت ُ)حيث استعمل ذو اسماً موصولاً أطلقه على المؤنث وهي البئر، والعائد محذوف تقديره حفرتها، وطويتها].

ثم يُورد تنبيهين معقباً على ما سبق:

أحدهما: تسمى هذه ذو الطائية ؛لأنها لا يستعملها موصولة إلا طيئ أو من تشبه بهم من المولدين كأبي نواس* وحبيب*.

الثاني: المشهور في ذو الطائية أنَّها مبنية وبعضهم يعربها إعراب ذو بمعنى صاحب.[2]

ويروى بالوجهين قول الشاعر:

إم ّا كِرام[ّ ذم ُوس ِر ُون لقيتُه ُم فحَسبِي م ِن ْ ذو ع ِند َه ُم ما كَفان ِيا[3]

[الشاهد في البيت قوله ذو عندهم حيث استعمل ذو اسماً موصولاً بمعنى الذي].

ورواية البيت على وجهين أحدهما بالياء فيكون معرباً بالياء نيابةً عن الكسرة كإعراب ذي بمعنى صاحب التي هي من الأسماء الستة، والثاني بالواو "ذو"فيكون مبنياً على السكون، وهذه صورةٌ من صور الخلاف النحوي في هذه اللهجة.

---

(1) التوضيح، 140/1.

* أبو نواس هو: أبو على، الحسن بن هانئ، عرف بأبي نواس لذوابتين كانتا تتوسا على عاتقه قيل توفي سنة 199هـ، وقيل غير ذلك يُنظر" الشعر والشعراء"، لابن قتيبة784/2-797.

* حبيب: هو أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، الشاعر الشهير له "الحماسة الكبرى والحماسة الصغرى" توفى سنة "231هـ،"يُنظر: الفيروز أبادي مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز أبادي ،"البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة"، دار سعد الدين للطباعة والنشر، ط1، 1421هـ- 2000م، 106/1-107.

(2) التوضيح، 140/1.

(3) البيت بلا نسبة، التوضيح 140/1، ومنسوب لمنظور بن سحيم الفقعسي في شرح التصريح 60/1، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي، 1158.

والملاحظ أن هذا البيت قد نُسب في كثير من كتب التراجم لمنظور بن سحيم الفقعسي، وفقعسٌ من بطون أسد، فربما كان للجوار أثرٌ في ذلك، أو رواه طائيٌ على لغته.

وقال الأشموني: ".... من الذي أصفه لك "ذو" إن صحبة أبان" أي أظهر لا "ذو" الطائية الموصولة، فإن الأشهر فيها البناء عند طيئ". [1]

وأضاف قوله: "...وأما ذو فإنّها للعاقل وغيره، قال الشاعر:

خَلِيذَاكَ ذُو يُواصِلُنِي وَرَائِي بِامْسَهْمِ سَلِمَهْ [2]

[الشاهد فيه قوله: (ذو يواصلني) حيث استعمل (ذو) بمعنى الذي كما هي في لغة طيء].

وقال الآخر:

فقُولاَ لهذا المَرءِ ذو جَاءَ ساعِلِيٌّ فإنّ للمهَشْرَفِيَّ الفَرَائِضُ [3]

[الشاهد في هذا البيت هو قوله: (ذو جاء) حيث استعمل ذو اسماً موصولاً بمعنى الذي ونعت به القعرفهو المرء، وهذا دلالة على أنَّ ذو الطائية تقع نعتاً وإنْ كان على حرفين لمشابهتها "ذو" التي بمعنى صاحب الموضوعة لوصل أسماء الأجناس].

وقول الآخر:

فإنَّ المَاءَ مَاءُ أبِي ووَجَبَدْرِيِي ذُوْ حَفَرْتُ وذُوْ طَوَيتُ [4]

[الشاهد في قوله "حفرتُ وذو طويتُ "حيث استعمل ذو في الموضعين اسماً موصولاً].

وقال الآخر:

---

(1) شرح الأشموني، 48/1.

(2) مجهول القائل ، شرح الأشموني، 177/1، الشاهد رقم 98. بامسهم: أي السهم. وامسلمه: أي السلمة في لغة حمير، والسلمة: الحجارة الصغيرة.

(3) مجهول القائل، شرح الأشموني، 179/1.

(4) قاله سنان بن الفحل الطائي،يُنظر: المرزوقي: أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (المتوفى:421هـ)، شرح ديوان الحماسة "،المحقق: غريد الشيخ،وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين،الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ،الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م ، ص 421 وشرح الأشموني 181/1 الشاهد رقم 101.

فإمـ ّا كـرامـ ٌ وسرون لقيتـُهـ ُم خَـَ ْبـي منِ ْ ذُو عـنْهَم مـ َا كـَفَنيـَ ا[1]

[فالشاهد في البيت قوله "ذو عندهم" استعمل بمعنى الذي أي الذي عندهم].

والمشهور فيها البناء على السكون وأن تكون بلفظٍ واحدٍ كما في الشواهد السابقة، وبعضهم يعربها إعراب ذي بمعنى صاحب، وقد ر ُو ُي بالوجهين قوله:

فحسبي من ذُو عندهُم ما كفانيا. [2]

[فالشاهد في هذا البيت على هذه الرواية هو قوله: "ذي" عندهم حيث أعرب ذو إعراب ذي التي بمعنى صاحب فجُر َّ بالياء].

وقال ابن منظور: وأمَّا ذو التي بمعنى الذي في لغة طي فحقها أن تُوصف بها المعارف، تقول: أنا ذو عرفت، وذو سمعت، وهذه امرأة ذو قالت كذا، يستوي فيه التثنية والجمع والتذكير والتأنيث". [3]

وقال ابن هشام: وذو في لغة طئ يقولون جاءني ذو قام، أي الذي قام". [4]

فمن خلال استعراض النصَّين أعلاه نستنتج ما يلي:

أ- سارا الشارحان على نهج واحد في تناولهما لهذه القضية، وإيرادهما للشواهد، إلا أنَّ الأشموني كان أكثر بسطاً في قاشه لهذه المسألة إذا ما قُورن بنظيره؛ فنراه أورد أربعة شواهد من الشعر لإثبات شيوع استخدام هذه اللهجة - ذُو اسماً موصولاً" - في كلام أهل طيئ مقابل شاهد واحد أورده المرادي لإثبات تلك الظاهرة.

---

(1) البيتُ لمنظور بن سحيم الفقعسي، في شرح المفصل، 48/3، وشرح الأشموني، 180/1 وأوضح المسالك، 140/1.

(2) شرح الأشموني، 177/1-182.

(3) لسان العرب، ابن منظور،مادة (ذو)، 364/15.

(4) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن محمد بن يوسف بن أحمد "شرح شذور الذهب، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، 1991م، 189/1.

ب- فإنَّا اتفقا على أنَّ ذو عند طيئ اسماً موصولاً عاماً للمفرد و المثنى والمجموع، المذكر والمثنى بصورة واحدة دون تغيير، وأنَّها اللغة الأشهر.

ج- ذكر كلا الشارحين أنّ بعض العرب يعرب "ذو" الطائية إعراب "ذي" التي بمعنى "صاحب".

د- والذي سار عليه الشارحان المرادي والأشموني- في شرحيهما أن تلزم ذو هذه صورة واحدة وهي لزومها الواو مطلقاً ويقدَّر عليها الإعراب رفعاً ونصباً وجراً، وهذا ما انتهجاه في شرحيهما.

رابعاً :هيهات:

هي من المفردات التي وقف عندها المرادي كثيراً، وأطال فيها الحديث، قال:"وأما هيهات فاسم فعل بمعنى بعد، خلافا لأبي إسحق إذ جعلها بمعنى البعد، وزعم أنَّها في موضع رفع في قوله تعالى: چ ۇ ۇ ۆ ۆ چ[1] وخلافاً للمبرد إذ زعم أنَّها ظرف غير متمكن، وبني لإبهامه، وتأويله عنده في البعد، ويفتح الحجازيون "تاء" هيهات فيقفون بالهاء ويكسرها تميم وأسد، ويقفون بالتاء، وبعضهم يضمها، وإذا ضُمَّتْ فمذهب أبي علي أنَّها تكتب بالتاء، ومذهب ابن جني أنَّها تكتب بالهاء وحكي الصاغاني فيها ستاً وثلاثين لغة، هيهات، وأيهات، وهيهان، وأيهان، وهايهان، وآيهات، وكل واحدة منها منونة وغير منونة، فتلك ستة وثلاثون وجهاً، وحكى غيره هيهاك..." [2] وهذه المسألة تعدُّ صورة من صور الخلاف اللغوي في اللهجات.

فالمرادي أورد آراء النحاة في هذه المسألة إذ جعل بعض النحاة هيهات في موضع رفع، وجعلها البعض الآخر مبنية، وهذا هو موضع الخلاف النحوي في هذه اللهجة.

---

(1) سورة المؤمنون ،الآية :36.

(2) التوضيح، 243/2.

وبالغ المرادي في لغات هيهات دون طائل لأنه لم يقرر من ورائها حكماً نحوياً ن بل استقصى لغاتها بصورة أشبه بالدراسة المعجمية إلا الحكم الذي ذكره في إعرابها بقوله: وأنها في موضع رفع...".

والأشموني كذلك ساق المسألة نفسها على ذات السياق، دون أي تباينٍ يذكر، فبيَّن آراء النحاة في المسألة، والخلاف النحوي فيها، ذاكراً لغات هيهات بقوله: وذهب أبو إسحق إلى أنَّها اسم بمعنى البعد، وأنَّها في موضع رفع ،قال تعالى: چ ۇ ۇ ۆ ۆ چ[1]وذهب المبرِّد إلى أنَّها ظرف غير متمكن، وبُني على إبهامه وتأويله عنده في البعد، ويفتح الحجازيون تاء هيهات ويقفون بالهاء، ويكسرهاويقفون بالتاء، وبعضهم يضمها وإذا ضُمَّتْ فمذهب أبو علي ّ على أنها تكتب بالتاء، ومذهب ابن جني على أنَّها تكتب بالهاء، وحكى الصاغاني فيها ستاً وثلاثين لغة...". [2]

(1) سورة المؤمنون الآية 36.

(2) شرح الأشموني، 89/5.

المبحث الرابع:ما بين اللهجات والقراءات:

أولاً :اللهجات والقراءات

لا شك أن الله تعالىلم يجعل على عباده حرجاً في دينهم، ولا ضيقَ عليهم فيما افترض عليهم، وانكت لغات من أُنزل عليهم القرآن مختلفة، ولسان كلّ صاحب لغةٍ لا يقدر على رده إلى لغةٍ أخرى إلا بعد تكلُّف ومئونةٍ شديدة ،فيسر الله عليهم أن أنزل كتابه على سبع لغات متفرقات في القرآن، بمعان متفقة ومختلفة، ليقرأ كلّ قومٍ على لغتهم على ما يسهل عليهم من لغة غيرهم وعلى ما جرت به عادتهم، فقوم جرت عادتهم بالهمز، قومُ بالتخفيف وغير ذلك.

قال مكي بن أبي طالب: "هي السبعة التي أباح النبي _ صلى الله عليه وسلم _ القراءة بها وقال أُنزل القرآن على سبعة أحرفٍ ، فأقرءوا بما شئتم"؟ أو هي بعضها أو هي واحدة".[1]

وتعدُّ القراءاتالقرآنية مصدراً أصيلاً لدراسة اللهجات، وذلك لما عُرف عن أصحابها من الضبط والدقة والإتقان وسعة المعرفة، ومع ذلك لم يلتزم النحاة بحجية النصّ القرآني، فنجدهم قد وصفوا بعض القراءات بجهل أصحابها،أو بعدم علمهم بالعربية، أو بضعف الرواية، أو التوهم والخطأ، ومالوا إلى تخريج العديد من الآيات وتأويلها بمفهومهم الخاص. ومما يؤثر عن المبرد مثلاً أنَّه كان يقول:لو صليت خلف إمامٍ يقرأ: چ ھ ے ےچ[2] بكسر الياء فيهصّرخيّ "، و: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ چ[3]بكسر"الميمفي الأرحام ،لأخذتُ نعلي ومضيتُ ".[4]

---

(1) المكيأبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى 437هـ)،"الإبانة عن معاني القراءات"، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر،ص 32.

(2) سورة إبراهيم الآية 22.

(3) سورة النساء الآية 1.

(4)المقتضب، 12/1.

وقد أورد أبو حيان رأي الزجاج بقوله: "كما قال الزجاج في قراءة عاصم في رواية أبي بكر وحده: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾(1)، (نُجِّي الْمُؤْمِنُونَ) وَاحِدَةٌ مُشَدَّدَةُ الْجِيمِ عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ وَالْيَاءُ سَاكِنَةٌ هي لحن لا وجه له؛ لأنَّ ما لم يسم فاعله لا يكون بغير فاعل"(2). وقد وجه السيوطي العديد من القراءات على لهجات عربيةٍ، وذلك في العديد من المواضع سنذكر منها على سبيل المثال:

1- أنَّ إعراب "لَدُن" لغة قيسية تشبيهاً بـ"عند" وبه قرأ عاصم قوله تعالى: ﴿مِّن لَّدُنْهُ﴾(3) بالجر وإشمام الدال الساكنة الضم، والأصل من لدُنه بضمِّ الدال. (4)

2- بعض العرب يحذف إحدى يائي: ﴿يَسْتَحْيِ﴾(5) إما اللام أو العين، وهي لغة تميم، وبها قرأ ابن محيصن ورويت عن ابن كثير، و"يستحيي" لغة الحجازيين وسائر العرب. (6)

كما أنَّ هناك قائمة ضخمة ذكرها السيوطي لألفاظ قبائل وردت في القرآن الكريم بعضها بلغة حمير، وبعضها بلغة جرهم، وخثعم وكندة، فالقرآن لم يلتزم لهجة واحدة، كما تشير بعض الروايات التي تقول إن القرآن كله نزل بلغة قريش، ولكن الثابت أنه نزل بالعديد من لهجات العرب الأخرى، ودليلنا على ذلك العديد من اللهجات التي في قراءات القرآن الكريم بما فيها القراءات الشاذة.

والقراءة وإن شذَّت فهي أقوى من تراث الشعر والنثر على السواء يقول الفرَّاء: "والكتاب أقوى حجة من الشعر"(7) ويقول ابن جني في حجية القراءات الشاذة في الاستشهاد: "...لكن

---

(1) سورة الأنبياء الآية 88.
(2) البحر المحيط، 304/5.
(3) سورة الكهف الآية 2.
(4) الهمع، تحقيق عبد المجيد هنداوي، 219/2.،والسبعة في القراءات،ابن مجاهد،ص:388
(5) سورة البقرة الآية 26.
(6) الهمع، 465/3.
(7) معاني القرآن، 140/1.

غرضنا منه أن نُرى وجه قوة ما يسمى الآن شاذاً، وأنَّه ضاربٌ في صحة الرواية بِجِرانه، آخذٌ من سمت العربية مهلة ميدانه، أن العدول عنه إنما هو غض منه أو تهمة له".[1]

ثانيا : القراءات في الشرحين:

استند الشارحان المرادي والأشموني في ترجيح الآراء النحوية في شرحيهما إلى الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءته الآحاد والمتواترة والشاذة ،كما يلي:

1- حذف نون الوقاية في قوله تعالى: چٹ ٹ چ[2] يقول المُرادي: "الأكثر في لدني إلحاق النون، وحذفها قليل، وبالحذف قرأ نافع قوله تعالى:چٹ ٹ ٹ ٹچ[3] لَدُنِي).[4]

فالمُرادي لم يكن مُسلِّماً لكلِّ ما جاء به سابقوه من النحاة، بل تارةً يُبدي رأيه في المسائل النحوية، ويردُّ على مزاعم النحاة إن خالفت رأيه، ومن ذلك قوله:"... وزعم سيبويه أن عدم لحاقها لِـلَدُن"من الضروريات ،وليس كذلك؛ بل هو جائز في الكلام الفصيح، ومن ذلك قراءة من قرأ مِن لَدُنِي عُذراً"بتخفيف النون وضمِّ الدال.[5]

أما الأشموني فقد أورد تلك القراءة بقوله:"وفي لَدُنِّي" بالتشديد لَدُنِي" بالتخفيف قلَّ" أي لدُنِي بغير نون الوقاية قلَّ في لدُنٍ "بثبوتها وحذفها فيهما"مِن لَدُنِي عُذْراً" بتخفيف النون وضمِّ الدال، وقرأ الجمهور بالتشديد".[6]

ذكر البغدادي أبو منصور الأزهري أن ابن كثير، وأبا عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي قرأوالدُنِّي"مثقلاً، وقرأ نافع لدُنِي"بضم الدال مع تخفيف النون، وقرأ عاصم في رواية

---

(1) المحتسب، 1/32-33.
(2) سورة الكهف الآية 76.
(3) سورة الكهف، الآية نفسها.
(4) التوضيح، 1/104.
(5) التوضيح،1/104.
(6) شرح الأشموني، 1/119.

أبي بكر لدُ نيبشم الدال شيئاً من الضمِّ، هذه رواية خلف عن يحيى بن آدم، وقال غيره عن يحيى عن أبي بكرلَدْ نيبسكون الدال مع فتح اللام، وقال في كتاب المعاني الذي عمله إلى سورة طه عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم لَدُنيمفتوحة اللام ساكنة الدال، وقال حفص عن عاصملَدُنِّيمثل أبي عمرو وحمزة".[1]

2-لزوم ألف المثنى رفعاً ونصباً وجراً على لغة بلحارث بن كعب، وقال المرادي: "أحسن ما خرج عليه قراءة: چ چ[2][3] وقال الأشموني وجعل منه قراءة چ چ[4] وقوله صلى الله عليه وسلم:ولا وتران في ليلةٍ "[5].[6]

واختلفوا في قوله: چ چ في تشديد النونين وتخفيفهما،فقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي إن مشددة النون وهذان بألف خفيفة النون، وقرأ ابن كثير: إن هذان" بتشديد نون "هذان" وتخفيف نون" إن"، واختلف عن عاصم فروى أبو بكرإنّ هذان" نون "إن" مشددة و"هذان" مثل حمزة، وروى حفص عن عاصم "إن"ساكنة النون وهي قراءة ابن كثير وهذان خفيفة.وقرأ أبو عمرو وحدإنّ " مشددة النون، وهذين بالياء.[7]

---

(1) ابن مجاهد: أحمد بن موسى بن العباس التميمي أبو بكر بن مجاهد البغدادي(المتوفى 224هـ)، "السبعة في القراءات"، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط 2، 1400هـ، 396/1 ،والأزهري :محمد بن احمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (المتوفى:370هـ)، "معاني القراءات "، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 116/2.

(2) سورة طه الآية 63.

(3) التوضيح، 66/1.

(4) سورة طه الآية 63.

(5) النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن على الخراساني، النسائي (المتوفى 303هـ)، "سنن النسائي"، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب، الطبعة الثانية 1406هـ- 1986م، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب نهي النبيﷺ عن الوترين في ليلة، 229/3.

(6) شرح الأشموني، 59/1.

(7)الدمياطي: الشيخ أحمد الدمياطي،"إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر"،مطبعة عبد الحميد حنفي،2/ 249 وابن مجاهد،السبعة في القراءات 398/1.

وترى الباحثة أن هذا الجدل الطويل حول هذه القراءة: چ يُجعدُّ خير مثالٍ لتعدد أوجه التخريج والتأويل في مذاهب النحويين.

3- قراءة قنبل: چ گ گ گ گ چ[1] بإثبات حرف العلة الياء في كلمة(يَقِ) مع وجود الجازم [2].

ويقول المرادي في شرحه للتسهيل: أُوِّلت الآية على أنَّ الياء إشباع، أو يكون الفعل مرفوعاً، ومن بمعنى الذي وعلى هذا ففي يصبر أوجه:

أحدُها: أنَّها سُكِّنَ تخفيفاً.

الثاني: أنَّه وِي الوقف وأُجْرِي مجرى الوصل.

الثالث: أنَّه مجزوم على المعنى؛ لأنَّ "من" إن كانت موصولة ففيها معنى الشرط، ولذلك دخلت الفاء في خبرها، فيكون معطوفاً على التوهم،ولا يخفى ما في هذه الأوجه من التكلُّف".[3]

4-وقد قُرئ بالوجهين قوله تعالى: چ چ[4]، بيَّن الشارحان _ المرادي والأشموني _في شرحيهما أنَّ الخلاف في هذه القراءة هو خلاف في الاسم الموصول الواقع بعد "ما" الاستفهامية، حيث أجازا فيها وجهان:أحدهما: أن تكون "ذا" ملغاة، أي مركبة مع "ما" فيُجعلان اسماً واحداً من أسماء الاستفهام ،فتكون "ماذا" مفعولا مقدما لصنعت.

والآخر: أن تكون ذا موصولة فتكون (ما)حينئذٍ مبتدأ و(ذا وصلته) خبر(ما) ، والعائد محذوف. ويظهر أثر الاحتمالين في البدل من اسم الاستفهام وفي الجواب، فبدل الأول منصوب وكذا جوابه عن المختار، لا بدل الثاني مرفوع وكذا جوابه على المختار، لأنَّ حقَّ الجواب أن

---

(1) سورة يوسف الآية 90.

(2) التوضيح، 84/1.

(3) المرادي، شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبدالنبي عبيد، مكتبة الإيمان – المنصورة ،ط1،2006،ص 104.

(4) سورة البقرة الآية 219.

يطابق السؤال، وقد قُرئت الآية بالوجهين:فقرأ أبوعمرو وحدهُ "العفوُ" رفعاً على جعل(ذا) موصولاً، وقرأ الباقون نصبعلى جعلها ملغاةً، فتكون ذا في قراءته موصولة وفي قراءتهم ملغاة [1]

قال ابن مجاهد: أُرى ابن عامر نصب الواو أيضاً، وحدثني عبد الله بن عمرو بن أبي سعد الوراق قال: "حدثنا أبو زيد عمر بن شبة قال حدثنا محبوب عن إسماعيل المكي عن ابن كثير أنه قرأ"العفوُ" رفعاً، والمعروف عن المكيين النصب".[2]

وفيما يلي ذكرٌ لبعض القراءات التي احتج بها الشارحان المرادي والأشموني مرتبة حسب ورودها في شرحيهما:

1- قراءة بعضهم: چ چ[3] بنصب الواو.[4]

2- قراءة ابن كثير لقوله تعالى: چ ى چ[5] بتشديد نون"الَّذَيْن" أشارا بهذه القراءة إلى جواز تشديد النون[6] في تثنية "الذي، والتي".

3- قراءة ابن كثير وأبي عمرو لقوله تعالى: چ ہ ہچ[7] بتشديد النون[8] في "ذانك"، كذلك استشهدا بهذه القراءة على جواز تشديد النون في تثنية اسم الإشارة مع الألف باتفاق.

4- قول أبوعمروسمعت أعرابياً يقرأ قوله تعالى: چ ڤ ڤ چ[1] بتخفيف "الَّذِين".[2]

---

(1) التوضيح 142/1، وشرح الأشموني 187/1 .
(2) السبعة في القراءات ،182.
(3) سورة البقرة الآية 237.
(4) التوضيح، 84/1.
(5) سورة فصلت الآية 29.
(6) شرح الأشموني، 154/1، والتوضيح 129/1.
(7) سورة القصص الآية 32.
(8) التوضيح، 130/1، وشرح الأشموني 154/1.
(1) سورة الفاتحة الآية 7.
(2) التوضيح، 133/1.

5- قراءة شاذة لبعض العرب لقوله تعالى: چ چ ي چ[1] بالنصب. [2] لقد استشهد الشارحان بهذه القراءة على جواز إعراب "أي" مطلقاً ، والمعروف أنَّ "أي" كـ "ما" ،يعني أنَّها تستعمل موصولة بمعنى "الذي، والتي" وفروعهما إذا لم تضف ْ وحذف صدر صلتها، أمَّا إذا أضيف أو لم يُحذف الصدر فأنِّها تعرب، وهذا ما ذكره ابن مالك في ألفيته بقوله:

"ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف"[3]

ولكن ذكر الشارحان بأنَّ بعض العرب تُعرب "أي" مطلقاً بقولهما: "وبعض العرب أعرب أيًّا مطلقاً وقُرِئ شاذاً چ چي چ[4] بالنصب على هذه اللغة. [5]

6- قراءة يحيى بن يعمر لقوله تعالى: چ گ گ گ گ چ[6] برفع أحسن. [7]

7- قراءة مالك بن دينار، وابن السماك چچ چ ي چ[8] برفع بعوضة.[9]

8- قراءة سعيد بن جبير لقوله تعالى: چڤ ڤ و و ڤ ڤ ي ي چ[10] بنصب عباد وتخفيف إن بجعلها بمعنى ما النافية. [11]

9- قراءة من قرأ: چ ٹ ٹ ٹ چ[1] برفع حين ُ [2] قال العكبري: "فأما حين فمذهب سيبويه أنَّه خبر لات واسمها محذوف ؛لأنَّها عملت عمل ليس، أي ليس الحين ُ حين هرب، ولا يقال: هو مضمر لأنَّ الحروف لا يضمر فيها".

---

(1) سورة مريم الآية 69.
(2) التوضيح 147/1، وشرح الأشموني، 201/1.
(3) ألفية ابن مالك، ص16.
(4) سورة مريم الآية 69.
(5) التوضيح، 147/1-148، وشرح الأشموني، 201/1-204.
(6) سورة الأنعام الآية 145.
(7) التوضيح، 149/1، وشرح الأشموني، 206/1.
(8) سورة البقرة الآية 26.
(9) التوضيح 149/1، وشرح الأشموني، 206/1.
(10) سورة الأعراف الآية 194.
(11) التوضيح 191/1، وشرح الأشموني 424/1،و مشكل إعراب القرآن، للمكي 307/1.

وقال الأخفش: "هي العاملة في باب النفي، فحين اسمها وخبرها محذوف، أي لا حين مناظرٌ لهم أو حيذُهُم". [3]

وترى الباحثة أنَّ كلَّما ذكرناه حول القراءات في الشرحين يبيِّن بجلاءٍ ازدحام كتب النحو العربي بقضايا النحو المتعلقة بالقراءات وتشعُّبها، واختلاف النحاة حول ما جاء فيها من قضايا نحوية، رفض بعضها من قبل بعض النحاة، وقبول بعضها الآخر من قبل نحاة آخرين.

---

(1) سورة ص الآية 3.

(2) التوضيح، 192/1، وشرح الأشموني، 432/1.

(3) العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى 616هـ) ،"التبيان في إعراب القرآن ،تحقيق على محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، 1097/2.

الفصل الرابع

أصول النحو في الشرحين

يحتوي على ثلاثة مباحث

المبحث الأول: القياس

المبحث الثاني: العلل

المبحث الثالث: استصحاب الحال والإجماع

المبحث الأول:القياس:

أولا: مفهومه

يعتبر القياس الأصل الذي استند عليه كثير من النحاة للاحتجاج على صحة أقوالهم النحوية، ولابدَّ لنا قبل التوسع في الحديث عن القياس عند الشارحين من معرفة ماهيته لغةً واصطلاحاً .

القياس في اللغةمن قاس الشيء يقيسه قيساً واقتاسه وقيَّسه، إذا قدَّره على مثاله. [1]

واصطلاحاً : ذكره السيوطي بقوله:هوّ علمٌ بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب".[2]

ويُورد قول الأنباري في أصوله: أعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأنَّ النحو كله قياس فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو".[3]

وترى خديجة الحديثي أن القياس حمل مجهول على معلوم، وحمل غير المنقول على ما نُقل، وحمل ما لم يُسمع على ما سُمع في حكمٍ من الأحكام وبعلةٍ جامعة بينها".[4]

وتعرض لنا الحديثي فائدة القياس بأنَّه يُغني المتكلِّم عن سماع ما يقوله العرب؛ لأنَّه يستطيع أن يصوغ الفائدة متتبِّعاً قياس الكلمات على نظائرها، وإن لم يُسمع ذلك عن العرب".[5]

---

(1)ابن منظور :محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: 711هـ)،" لسان العرب"،الناشر: دار صادر – بيروت،الطبعة: الثالثة - 1414 هـ.، مادة "قيس"، 187/6.

(2) الاقتراح، 203.

(3) المصدر نفسه، 204.

(4) الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، 221.

(5) الشاهد وأصول النحو، 222-223.

ثانياً :نشأة القياس

إن ّ القياس لا يؤخذ بكلّيته كما يرى كثير من النحاة، وقد بدأ القياس منذ النحاة الأوائل، فهذا يونس بن حبيب من نحاة البصرة فإنّه قياساً في النحو، ومذاهب يتفر ّد بها كما نقله السيرافي في قوله:"فهو مذهب ٌ كوفي في القياس وهذا مما أخذه عليه سيبويه".[1]

ويقول السيرافي عن عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي:بأنه كان أشدُّ تجويداً للقياس من عيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء[2]، فهو من نحاة البصرة، يقول عنه شوقي ضيف:أنّه بحقٍ أستاذ المدرسة البصرية، لأنّه أول من بعج النحو ومدّ القياس، وشرح العلل، ثم تبعه عيسى بن عمرو في هذا الباب، فقد طرق القياس وعم ّمه".[3]

ويتضح ذلك مما نقله سيبويه في كتابه، وقد أتبع أستاذه أبا إسحق حتى خط ّأ العرب الفصحاء إذا خالفوا القياس، كما ذكرت لنا المصادر من تخطئته للنابغة في قوله:

كِ لَقَبّيتُساو َ ر َ تني ضَ َ ئيلَةٌ ِن َ الرقشُ ِ في أَنيابِها السُّمُّ ناقِعُ [4]

[الشاهد في هذا البيت قولهالسُّمَّ ناقعُ "فقد رفع ناقع على أنّ خبر السُّم ّ]، ويجوز فيه النصب على الحال، كما يجوز فيه الرفع على الصفة لجهة أن اللام للجنس فهو بحكم النكرة.

---

(1) السيرافي: الحسن بن عبد الله بن المرزباني السيرافي، أبو سعيد المتوفى 368هـ، أخبار النحويين البصريين، تحقيق طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، ، دار مصطفى البابي الحلبي للنشر طبعة سنة 1373هـ- 1966م، ص: 28.

(2)أخبار النحويين ، ص:28.

(3) المدارس النحوية ،ص:23.

(4) البيت للنابغة الذبياني، ديوانه، تحقيق: يحيى الجبوري، دار القلم الكويت، ط 2، 1986م، ص 23 وخزانة الأدب 457/2، والكتاب 89/2.

حتى جاء الخليل الذي بنى قياسه على الكثرة المطردة من كلام العرب، وتبعه سيبويه الذي بلغ الغاية، وصحح القياس بعنايةٍ في كتابه الذي لم يكن قبله ولا بعده مثله، والذي عدّه ابن جني كاشف قناع القياس في علمه".[1]

إذن يتبيَّن لنا مما تقدم أن القياس قد نضج على يدي الخليل وتلميذه سيبويه كما يرى الكثير من العلماء، ومنهم ابن جني والزبيدي وأنَّه قد نشأ بصرياً مع نشأة النحو.

وقد أكدت خديجة الحديثي ذلك بما قاله مؤرج السدوسي* وهو من أصحاب الخليل: أنه قدم من البادية ولا معرفة له بالقياس بالعربية، وا ٍنما كانت معرفته قريحته، وأول ما تعلمه في حلقة أبي زيد الأنصاري. [2]

وقد تبع سيبويه كثير من النحاة، وألفوا فيه كتباً كالأخفش الأوسط وأبي عمر الجرمي الذي كان يرى أنَّه ينبغي أن يقتصر في النحو على السماع الصحيح والقياس عليه دون الإتيان بصور متعددة لم يرد لها مثيل عن العرب، وأبي عثمان المازني صاحب كتاب التصريف، الذي كان يرى أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب".[3]

وقد اهتمَّ علماء الكوفة بالقياس أيضاً ، إلا أنَّهم اتسعوا في الرواية، وتساهلوا في شروط المروي، فهم مع أخذهم من الفصحاء الذين أخذ عنهم البصريون، قد تساهلوا في أخذ المروي حتى عمن سكن الحواضر، فهذا الكسائي إمامهم تساهل في ذلك حتى تحامل عليه البصريون، ووجهوا له كثيراً من الانتقادات مما قد دفعهم إلى هجائه فهو القائل:

---

(1) شوقي ضيف،المدارس النحوية، ص: 23.

* مؤرج بن عمر بن منبع بن حصين السدوسي النحوي البصري، أحد الأئمة من أهل الأدب يسمع عن أبي عمرو توفى سنة 195هـ.

(2) الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه،ص: 228.

(3)المصدر السابق نفسه، ص: 228-229.

إنّما النحو قياسٌ يُتَّبَع به في كُلّ أمرٍ يُنتفع[1]

فقاس على كلام من نبذه البصريون وضعّفوا لغته لفسادها، مما دفع اليزيدي إلى هجائه بقوله:

أفسده قومٌ وأزُوا به *من بين أغتامٍ وأوغادِ

ذوي مِراءٍ وذوي لكنةٍ *تُمامُ أباءٍ وأجدادِ

لهم قياسٌ أحدثوهُ همُ *قياسُ سويٍ غُمِ نقادِ [2]

ولم يكتفوا بالقياس على ما فسدت ألسنتهم، وقاسوا دون استنادٍ إلى سماعٍ، ولقد اتَّبع الكسائي كثيراً من النحاة في الرواية حتى استتب القياس، وبلغ على يدي أبي علي الفارسي، وابن جنيذروته فتفرّعت بحوثه وأنواعه وأركانه".[3]

ثالثاً : أركان القياس وشروطه:

ذكر ابن الأنباري أركان القياس فقال: "لابدّ لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلة، وحكم، وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فنقول أسند الفعل إليه مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسمّ فاعله، والعلة الجامعة في الإسناد والحكم هو الرفع".[4]

---

(1) البيت منسوب للكسائي في: الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ) ،"تاريخ بغداد وذيوله"، دار الكتب العلمية – بيروت،دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الأولى، 1417 هـ، 410/11، ومعجم الأدباء 1747/4، والوافي بالوفيات 51/21، وانباه الرواة 297/2.

(2) الأبيات منسوبة لليزيدي في أخبار النحويين البصريين للسيرافي، 34/1، ونزهة الألباء لابن الأنباري 70/1،.

(3) الحديثي: "الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه" ، 231.

(4) ابن الأنباري، لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، 1377هـ-1957م، ص 95.

فمن أركانه - كما يرى كثير من النحاة- أصلٌ مقيس عليه، وفرعٌ مقيس، وحكمٌ يسري على المقيس مما هو في المقيس عليه، وعلة جامعة. ومن هنا اختلف النحاة في الأصل المقيس عليه اللغة المسموعة، وما يتوافقيه من شروط الراوي في النصّ المروي، وصحته وفصاحة المتكلم به،فالعتُبر للقياس درجات يقاس على بعضها، ويحفظ بعضها الآخر، فتختلف هذه الدرجات تبعاً للنحاة وآرائهم، فالكلام المسموع عن العرب مع اختلاف لغاتهم إمَّا مطرد وإمَّا شاذ".[1]

وقد قسم ابن جني الكلام إلى:

1- مطّرد: وهو ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة.

2- شاذٌ: وهو ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره.

وذكر بأنَّ الكلام في الإطراد والشذوذ على أربعة أضرب:

أ- مطردٌ في القياس والاستعمال جميعاً،و هذا هو الغاية المطلوبة، وذلك نحو قام زيد وضربتُ عمراً، ومررتُ بسعيد.

ب- مطردٌ في القياس وشاذٌ في الاستعمال: وذلك نحو الماضي من "يدر، ويدع" وكذلك قولهم "مكان مبقل" هذا هو القياس، والأكثر في السماع "باقل"والأول مسموع أيضاً، قال أبو داود لابنه داود: "يا بني ما أعاشك بعدي؟" فقال داود:

عاشَني بَعدَكَ وادٍ مُبْقِلٌ آكُلُ من حَوْذانِه وأَنْسِلُ [2]

[فالشاهد قوله "مبقل"ورد سماعاً، والقياس "باقل" لأنه اسم فاعل].

---

(1) الحديثي،الشاهد وأصول النحو، 233-234.

(2) البيت بلا نسبة في الخصائص: لابن جني، 98/1،ونسوبٌ لأبي ذؤيب في اللسان ، لابن منظور مادة "ابقل" 60/11 ، ومادة "نسل"، 660،/11.

أنسل. يروى بفتح الهمزة؛ ومعناه أسمن حتى يسقط الشعر.ويرو ى بضمها؛ ومعناه تنسل إبلي وغنمي. وينظر اللسان في "نسل :وبقل". 660/11،

ومما يقو ى في القياس ويضعف في الاستعمال، "استعمال مفعول (عسى)اسماً صريحاً نحو قولك:عسى زيد قائماً، أو قياماً هذا هو القياس غير أنَّ السماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا وذلك قولهم: عسى زيد أن يقوم، وقد جاء عنهم شيئاً من الأول في قولهم:

أَكْثَرَ أَهْلِ حَاوَلَا رَجُلاً ... إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً[1]

[الشاهد فيه: قوله "عسيت صائماً " حيث أجرى " عسى " مجرى " كان " فرفع بها الاسم ونصب الخبر، وجاء بخبرها اسما مفردا، والأصل أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع].

ومنه المثل "عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً ".[2]

ج- المطرد في الاستعمال والشاذ في القياس، نحو قولهم: "أخوص الرمث[3]واستصوبت الأمر ، واستفيل الجمل، واستتيست الشاة. [4]

د-شاذٌ في القياس والاستعمال جميعاً: وذلك نحو تتميم مفعول فيما عينه واو" نحو ثوب مصوون، ومسكٌ مدووف، وحكى البغداديونفرسٌ مقوودو"رجلٌ معوود من مرضه، وكلّ ذلك شاذ في القياس والاستعمال فلا يسوغ القياس عليه".[5]

---

(1) مجهول القائل في الخصائص لابن جني ، 9/1، وشرح ابن عقيل 263/1.

(2) الميداني: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري المتوفى (518هـ)،مجمع الأمثال، تحقيق محمد محي الدين، دار المعرفة، بيروت- لبنان 17/2.

(3) الرِّمْثُ : شجرة ترعاه الإبل.ينظر: اللسان154/2.

(4) ينظر الكتاب 51/1 والخصائص 99/1.

(5) الخصائص 99/1.

رابعاً : مصطلحات القياس

للقياس مصطلحات ومفردات كثيرة تدلُّ عليه، يستخدمها النحاة ولكن هذه المصطلحات في أحيانٍ كثيرة يصعب التمييز بينها، هذا فضلاً عن أنَّ النحاة لم يحددوا هذه المصطلحات بدقةٍ بل كان حديثهم عنها حديثاً عاماً غير دقيقٍ ، ومن تلك المصطلحات (القياس و المطرد، والكثير، والقليل، والأقل، والنادر، والشائع، والمسموع، والشاذ)، نقل السيوطي عن ابن هشام قوله: "أعلم أنَّهم يستعملون غالباً ونادراً، وقليلاً، ومطرداً، فالمطرد لا يتخلف والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلفُ ، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقلُّ من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة والعشرون غالبها، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب ،والثلاثة قليل، والواحد نادر، فعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك".[1]

فإذا استعرضنا رأي ابن جني أدناه مثلاً :و"ذلك أن يقلَّ الشيء وهو قياسي، وقد يكون غيره أكثر منه إلا أنَّه ليس بقياس، الأول قولهم: في النسب إلى "شنوءة وشنئي" تلك- من بعد- أن تقول في الإضافة إلى قتوبةقتبي، وا إلى ركوبةزكبي، وا إلى حلوبة: حلبي، قياساً على شنئي، وذلك لأنَّهم أجروا فعولةمجر ىفعيلة لمشابهتها إياها في عدة أوجهٍ .... وأما ما هو أكثر في باب شنئي، ولا يجوز القياس عليه، لأنَّه لم يكن هو على قياسٍ ، فقولهم في ثقيف: ثقفي، وفي قريش قرشي وفي سليم سلميفهذا وا ٍن كان أكثر من شنئي فإنَّه عند سيبويه ضعيف في القياس، فلا يُجيز على هذا في سعيد وسعدي، ولا في كريم وكرمي".[2]

ومن خلال ما أورده ابن جني فإن المعايير التي تضبط القياس لم تكن محددة تحديداً دقيقاً، بل فيهاكثير من القضايا الخلافية، فما كان ضعيفاً في القياس عند سيبويه مثلاً ر ُ بما

(1) المزهر، 187/1.

(2) الخصائص 116/1-117.

يكون أقوى عند آخرين، فهذا هو الأمر الذي يجعل المصطلح في القياس يفتقد الدقة والوضوح والتأمين.

خامساً : القياس في الشرحين

لقد سار الشارحان المُرادي والأشموني على خطى النحاة السابقين فكان أقيستهما وافرةٌ تذخر بها تعليقاتهما على المسائل المبسوطة في الكتابين، ومناقشاتهما لغيرهما من النحاة، ، فقد نقلا عنهم ما يوافق النصَّ المقاس عليه، هذا بجانب احتفائهما بالسماع، ورفضهما القياس على ما لم يُسمع.

ومن أهم السِّمات التي تُميز قياس الشارحين أنَّهما يكثران من استخدام كلمة "قياس" في شرحيهما بكثرة مفرطة، إلا أنَّهما لم يهملا المفردات الدالة على القياس، وذلك يتضح من خلال الأمثلة التي سنوردها لبيان القياس في الشرحين.

أ- وصف الظاهرة بالكثرة والاطِّراد:

وفيما يختص باعتماد الشارحين في القياس على الكثير المطَّرد - إقرارهما لما جاء في بعض أبيات ابن مالك، ومن ذلك قول ابن مالك:

ذُو بِ قَدَ يَنَ مَ كانٍ مَ صدَ رُ *وَ*نَظَائِرَفِلِزَمَ انٍ يَكثُرُ [1]

فالمُرادي أخذ الكثير المطرد وقاس عليه على مذهبكثيرٍ من النحاة، فمن ذلك ما أورده في بابالمفعول فيه، من نيابة المصدر عن الظرف بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وشرطه إفهام يتعيوقتٍ أو مقدارٍ ، كقولهمجلستُ قُربَ زيدٍ وقصده" أي مكان قربه ومكان قصده، وهذا قليل في المكانأما في الزمان فكثيرٌ مطردٌ ، نحو: "كان ذلك خفوق النجم،

(1) البيت لابن مالك في ألفيته، ص 30.

وطلـوع الثريـا" أي وقـت خفـوق الـنجم، ووقـت طلـوع الثريـا، فكثرتـه تقتضـي القيـاس. [1] وكـذا الأشموني حيث قال: "قد ينوب عن ظرف مكانٍ مصدر فينتصب انتصابه، نحو: جلستُ قرب زيد، أي مكان قربه، ولا يقاس على ذلك لقلته، فلا يقال آتيك جلوس زيد، تريد مكان جلوس زيد، (وذاك في ظرف الزمان يكثر) فيقاس عليه". [2]

يبدو أنهما يقرانّ القياس في اسم الزمان، وذلك لكثرة ورود هذه الظاهرة وا ِطرادها، وذلك بدليل عدم اعتراضهما للناظم، أو محاولة البحث عن رأي يعارض المسألة، أما نيابة المصدر عن اسم المكان فقد ذهب المرادي مذهب ابن مالك ووصفها بالقلة دون أن ينكر القياس عليها، بينما الأشموني قد أنكر القياس عليها بالمرة بقوله: "ولا يقاس على ذلك لقلته". [3]

ب- وصف الظاهرة بالقلة:

قلجأ المُرادي في بعض أحكامه بوصفها بالقلة، ومن ذلك ما أورده في باب الابتداء مُعقّباً على بيت ابن مالك:

وَقَدْ يَسُدُّ فَاعِلٌ مَسَدَّ الْخَبَرْ ... فِي نَحْوِ فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدِ [4]

بقوله: " ..إشارة إلى جواز الابتداء بالوصف المذكور مجرداً من النفي والاستفهام، وهو قليل، نحو: فائزٌ أولو الرشد" وجوزّه سيبويه على قبحٍ ...". [5]

وعلى ذات النهج سار الأشموني، فحكم على الظاهرة نفسها بالقلة إلا أنَّه كان أكثر دقةً في قياسه من المرادي، إذ أنَّه وصفها بأنَّها قليلة جداً وأنكر القياس عليها وذلك بقوله: "وقد يجوز

---

(1) التوضيح، 295/1.
(2) شرح الأشموني، 362/2.
(3) شرح الأشموني، 362/2..
(4) ألفية ابن مالك، ص 17.
(5) التوضيح، 162/1.

الابتداء بالوصف المذكور مجرداً من النفي والاستفهام، وهو قليل جداً، خلافاً للأخفش والكوفيين، ولا حجة في قوله:

خَبِيرُو لَهبَ فَلاَ تَكُ مُلْغِيَقَالَةَ لِهْبِي إِذَا الطيرُ مَرَّتْ [1]

[الشاهد قوله"خبير بنو لهب"حيث أعمل الوصف خبير وهو اسم فاعل، فرفع فاعلاً وهو قوله"بنو" من غير أن يتقدمه نفي أو استفهام].

ومما أورده الشارحان في القلة أيضاً: اتصال "الـ"بالفعل المضارع لكونه مشابه لاسم الفاعل، وذلك قليلٌ.[2]

ويُوردان قول الشاعر:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُرْضَى حُكومَتُهُ "ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل"[3]

[فالشاهد في هذا البيت قوله: "الترضى" حيث أدخل الموصول الاسمي "أل" على الفعل المضارع(تُرضى) كما يوصل به الذي والتي وغيرها، وهذا قليل].

وقد فسر محمد محي الدين عبد الحميد ذلك بقوله: "دلَّ على أنَّ (أل) اسم كما أن الذي اسمٌ؛لأنَّ (أل) لو كانت حرف تعريف كما ذهب إليه الأخفش، لما أمكن اعتباره في هذا البيت فإنَّ حرف التعريف لا يدخل إلا على الأسماء النكرات لتعريفها.

وأعلم أنَّ دخول "أل"الموصولة على الفعل مختلفٌ فيه، فذهب الكوفيون إلى جوازه، تمسكاً بهذا البيت السابق، وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز في الكلام وصل أل بغير الصفة الصريحة، واعتذروا عن هذه الأبيات بأنَّأكثرها لا يُعرف له قائل، ولا تسمع له تتمة، وما عرف

---

(1) البيت بلا نسبة، شرح الأشموني، 254/1.

(2) التوضيح، 138/1 وشرح الأشموني 175/1 .

(3) البيت منسوب للفرزدق في الإنصاف 521/2 وخزانة الأدب 32/1، وشرح التصريح 38/1، وليس له في ديوانه.و بلا نسبة في التوضيح 138/1 وشرح الأشموني 175/1 وشرح ابن عقيل 89/1 الهمع 335/1.

منها كبيت الفرزدق، فشاذٌ ولا يقاس عليه، وتوسَّط ابن مالك بين المذهبين، فحكم بأنَّ وصل "أل" بالمضارع قليل، وليس شاذ".[1]

يتضح مما سبق أنَّ الشارحين لم ينكرا هذه الظاهرة النحوية _ دخول "أل" الموصولة على الفعل _ولم يحكما لها بالشذوذ، وإنَّما وصفاها بالقلة وهذا ما ذهب إليه ابن مالك.

ج-: الندور والشذوذ:

ومن المصطلحات الدالة على القياس وأوردها الشارحان في شرحيهما: الندور والشذوذ.

فقد ذكر المرادي النادر وخرَّجه في بعض الأحكام الضرورية، ويتضح لنا ذلك في شرحه لإلحاق نون الوقاية قبل ياء المتكلم مع بعض الحروف والأسماء، فعقَّب على قول ابن مالك:

وليتني فشا وليتي ندرا ..وهمع لعلّ اعكس وكن مخيّرا[2]

"أي كثرة لحاق النون مع ليت ولم يأت في القرآن إلا كذلك، وقد ندر إسقاط النون مع ليت، كقول الشاعر:

كَمُنيَةِ جابِرٍ إذا قالَ لَيْتِيهِ وَأُتلِفُ بَعْضَ مالِي[3]

[الشاهد في قوله: (ليتي) حيث حذفت نون الوقاية مع مجيء ليت مضافة إلى ياء المتكلم وذلك ضرورة] وأجاز حذفها مع لعل لكثرتها، وإثباتها نادر للضرورة أيضاً، كقول الشاعر:

عَفِقُلْتَ ائذَنِي القُدُومَ لَعَخَلُطِّيهَا قَبْرَاً لأَبْيَضَ ماجِدِ[4]

[الشاهد فيه قوله:(لعلني) حيث ذُكر نون الوقاية مع (لعل) والأشهر حذفها].[5]

---

(1) محمد محي الدين عبد الحميد، محقق شرح الأشموني 85/1.

(2) البيت لابن مالك في ألفيته، ص 13، وورد في:شرح ابن عقيل 110/1، والتوضيح 101/1 وشرح الأشموني 115/1.

(3) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني 115/1، وتوضيح المقاصد 101/1 والمقتضب 250/1 وشرح ابن عقيل 111/1 وهمع الهوامع 62/1 ولزيد الخيل في خزانة الأدب 375/5.

(4) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني 116/1 والتوضيح 102/1 وشرح ابن عقيل 113/1.

(5) التوضيح 101/1بتصرُّف".

فغالباً ما كان يعزو الشارحان الندرة في القواعد للضرورة الشعرية، وهذا قد تعرضنا له في الفصل الثاني من هذا البحث.

وعلى الطريقة نفسها سار الأشموني، وساق المسألة نفسها فخرَّج هذا النادر للضرورة بقوله: ".... وليتني بثبوت نون الوقاية "فشا" حملاً على الفعل، لمشابهتها له مع عدم المعارض، وليتي بحذفها ندر ومنه قوله: كمنية جابر إذ قال ليتي....

وهو ضرورة، وقال الفراء يجوز ليتني وليتي، وظاهره الجواز في الاختيار، ومع (لعلَّ) أعكس هذا الحكم، فالأكثر (لعلِّي) بلا نون، والأقل (لعلَّني)[1] ومنه قول الشاعر:

فَقُلْتُ أعِنِيِّي القَدُومَ لَعَلَّنِي أخُطُّهَا رِيقاً لأبْيَضَ مَاجِدِ [2]

د - ما يحفظ ولا يقاس عليه لقلَّته أو ندوره أو شذوذه:

قد أورد الشارحان من الأمثلة ما يُحفظ ولا يقاس عليه لقلةٍ أو ندور أو شذوذ، ومن ذلك ما أورده المرادي في باب الموصول من وضع الاسم الظاهر موضع المضمر، وذلك عقب بيت ابن مالك:

وكلها يلزم بعده صلة على ضميرٍ لائقٍ مشتملة[3]

قال المرادي في تنبيه له "فإن قلت: يفهم من قوله "على ضميرٍ" أنَّه لا يربط الصلة بالموصول غيره، وقد ورد الربط بالاسم الظاهر الواقع موقع الضمير كقولهم: أبو سعيد الذي رويت عن الخدري، الحجاج الذي رأيت ابن يوسف" وقول الشاعر:

[يا ربِّ] بِنْتَ الله في كُلِّ موطِنٍ أنِلْتَ الذي فِي رَحمةِ اللَّهِ أطْمَعُ [1]

---

(1) شرح الأشموني 115/1-116.

(2) بلا نسبة، شرح الأشموني 116/1.

(3) البيت لابن مالك في ألفيته، ص 15.

أي في رحمتك.

قلتُ : هذا من القلة، بحيث لا يقاس عليه فلذلك لم يذكره في هذا المختصر".[2]

[فالشاهد في البيت قوله:(الذي في رحمة الله) حيث وضع الظاهر وهو لفظ الجلالة موضع المضمر. وكان القياس أن يقول "وأنت الذي في رحمته].

وقال الأشموني: "وهذا الضمير هو العائد على الموصول، وربما خلفه اسم ظاهر كقوله:

عدِمْتُ التي أضناك حُبُّ سُعادا وإعراضُها عنك استمرَّ وزادا[3]

[الشاهد في البيت قوله: (التي أضناك حب سعاد) حيث وضع الاسم الظاهر وهو قوله "سعاد" موضع الضمير، فربط به جملة الصلة – الموصول، والأصل أن يقول:سُعادُ أضناك حبِّها"].

وقوله:

[فيا ربِّ ليلى في كُلِّ موطِنٍ] وأنت الذي في رحمة الله أطمعُ[4]

فالشاهد في البيت قوله: "الذي في رحمة الله" حيث وضع الظاهر وهو لفظ الجلالة، موضع المضمر، وكان القياس أن يقول: "وأنت الذي في رحمته"]وهو شاذ فلا يُقاس عليه".[5]

وقد ذكر المرادي أيضاً في باب الحال تقدُّم الحال على عامله إذا كان اسماً للإشارة أو حرفاً للتمني، أو للتشبيه مُعقباً على قول ابن مالك:

وهِلْ يَعُضُّ مِنَ مَنَعَ الفِعْلِ رُ وفَهْلاَ مُؤَخِّراً لَنَ يَعْمَلاَ

للكَ تَلِيتَ وأَكَّ ونَدَ نَحوُ سَعيدٌ مُستَقِرًّا فِيهَجَرَ[1]

---

(1) مجهول القائل في التوضيح، 144/1،،ومنسوب إلى مجنون ليلى في شرح شواهد المغني559/2وقد بحثتُ نسخة ديوانه المطبوعة في بولاق عام 1294هـ فلم أجده ،ومن النحاة من يروي صدره هكذا:
فيا ربِّ ليلي أنت في كل موطِنٍ ".

(2) التوضيح، 143/1-144.

(3) مجهول القائل، شرح الأشموني، 151/1، 194.

(4) مجهول القائل، شرح الأشموني، 152/1، 194 .

(5) شرح الأشموني، 193/1-194.

إلىندور لتقديم الحال على العامل المعنوي إذا كان جاراً أو مجروراً، فيقول المُرادي: "ندر ظاهره أنه مما لا يُقاس عليه"[2] وصرَّح ابن الناظم بذلك فقال: "ما جاء منه مسموعاً حُفظ ولا يُقاس عليه".[3]

وقال الأشموني: "وندر تقديمها على عاملها الظرف والمجرور والمخبر بهما نحو: "عيدٌ مُستقِرّاً" عندك أو" في هجر" فما ورد من ذلك مسموعاً يحفظ ولا يقاس عليه".[4]

والذي يمكن أن يُقال من خلال استعراض نقاش الشارحين للمسألة أعلاه أنهما اتفقا في قياسهما لهذه الظاهرة النحوية، واستخدامهما للمصطلحات الدالة على القياس.

ومنه أيضاً ملبّه إليه المرادي في باب "الأفعال والأصوات" قوله: "بناء فعلال من الرباعي كـ"قرقار"، و"عرعار" الذي أجازه الأخفش قياساً، ومذهب سيبويه أن ذلك لا يقاس عليه، وهو الصحيح لقلته، وأنكر الفرّاء سماع اسم الفعل من الرباعي وذهب إلى أن "قرقار، وعرعار" حكايتا صوتٍ".[5]

فالملاحظ في المسألة أعلاه أنَّ المرادي ذكر المسألة وأورد آراء النحاة حولها، وهي من المسائل الخلافية ،وأبدى فيها رأيه صراحةً ،بأن صحَّح رأي أستاذه سيبويه معللاً ذلك.

أما الأشموني فإنه لم يتعرض لذكر هذه المسألة في شرحه ولم ينبّه إليه.

كما ذكر الشارحان فيما شذّ ولا يقاس عليه، ومن ذلك ما أورداه في تثنية المقصور والممدود قولهما:" فشذ في الاسم المقصود ثلاثة أشياء: الأول قولهم: مِذْوَانِ، والقياس مِذْرَيان

---

(1) ألفية ابن مالك، ص 33، وشرح ابن عقيل، 271/2، وشرح التصريح 597/1، وشرح الأشموني 91/3 والتوضيح 329/1.

(2) التوضيح 329/1.

(3) ابن الناظم: بدر الدين محمد بن محمد ابن عبد الله بن مالك الطائي، الدمشقي(ت:686)، الدرة المضية في شرح الألفية"،تحقيق:عبدالحميد السيد عبدالحميد،دار الجيل –بيروت، 240/2.

(4) شرح الأشموني، 61/3.

(5) التوضيح، 240/2.

لأنَّ ألفه رابعة، وعلة تصحيحه أنَّه لم يستعمل إلا مثنى، و الثاني:حذف ألف المقصور خامسة فصاعداً كقولهم "خوزلان" في"خوزلى" ولا يقاس عليه خلافاً للكوفيين، والثالث قول بعضهم:

رضِيان"والقياس رضِوان"؛ لأنَّه من ذوات الواو، وقاس الكسائي على ما ندر من ذلك، فأجاز تثنية"رضًى"علاً " من ذوات الواو،وشذَّ في الممدود مما لا يقاس عليه إقرار همزة التأنيث حمراءان بالتصحيح،أوقلبها ياء نحو حمرايان. حكىالنحاس أنَّ الكوفيين أجازوا فيها الإقرار، وحكى غيره أن قلبها ياءلغة فزارة، أو حذف الألف والهمزة نحو قولهم في "قاصعاء-قاصعات" وقاس عليه الكوفيون،وقلب همزة كساء ونحوه ياء " كسايات" وقاس عليه الكسائي ونقله أبو زيد على لغةفزارة، والأخير قلب الأصلية واواً نحوقُوّاوان".[1]

هذا هو المنهج الذي سار عليه الشارحان في أصولهما النحوية وتأصيلهما للخلاف النحوي في شرحيهما.

وعليه يمكن القول أنَّه لم يكن للشارحين مذهب في القياس يخالف السابقين، وكلاهما حرص على القياس وتمسك به، إلا أنَّ الأشموني كان أكثر ميلاً إلى القياس في توسيع المسائل التي تطرق إليهاومناقشة آراء سابقيه وإيراد خلافاتهم متطرقاً إلى أقيستهم، بينما اختصر المرادي شرحه في إيجازٍ غير مخلٍ ،مكتفياً بالمفردات الدالة على القياس، كالنادر والمشهور، والشاذ وغيرها.

وصفوة القول لم تنالالمسائل القياسية في الشرحين نصيباً وافراً من الشارحين، ولعلَّ مردُّ ذلك إلى اعتدادهما بالسماع، فقد طغى على ما عداها من الأصول والأدلة الأخرى.

المبحث الثاني : العلل

أولاً : مفهوم العلة

(1) ينظر التوضيح، 3/28-29، وشرح الأشموني، 5/342-343.

العلة في اللغة قال صاحب القاموس المحيط:والعِلَّة بالكسر المرض ُ لعَّيعِلُّ، واعتل وأعلّه الله تعالى فهو مـ ُعلوٌّعليلٌ وهذه علتُه ُ : سببه".[1]

العلة في اصطلاح الفقهاء والأصوليين:

عرفه علاء الدين البخاري بأنّهالمعنى" الذي تعلّق به حـ ُكم ُ النص ّعلى ما عـ ُرف تفسيرها في أولّ التقويم، مأخوذةٌ من العلة بمعنى المرض، فيجوزأ يـ ُقالهذا النص ّ معلول: أي ذو عِلة لهذا المعنى، كما يقال للمريض معلول، أيذو عِلةٍ بمعنى المرض".[2]

العِلة في اصطلاح النحويين:

إنّ التعليل النحوي لم يسلك طريق الفقه أو علم الكلام، بل هو صدى لعمل المنطق من ناحية المجهود الفكري الذي فرض على الباحثين الذين اشتغلوا بعلم النحو، ويعتبر التعليل النحوي سابقاً لغيره، قال محمد عيد: "لقد بدأ التعليل النحوي فيما أظنّ -في النحو سابقاً لكلّ من الفقه وعلم الكلام، وقد تسرّب التعليل- إلى علم النحو -متأثراً بمنطق أرسطو، وكان مبدؤه بسيطاً سهلاً شأن كل شيء في بدايته بمرور الزمن تحوّل التعليل إلى صناعة فكرية رائعة".[3] وأطلق الكوفيون العِلة على مجموعة الصفات التي تتحقق بها ظاهرة معينة بشرط وجود علاقة بين هذه الصفات، وتلك الظواهر، والظاهرة تتحقق تلك الصفات بموجبها وهذا ما أشار إليه محمد عيد: "..أنّه لا بأس من إطلاق اسم العلة على هذه الظاهرة الصفات".[4]

ثانيا: أنواع العلل

---

(1) الفيروز أبادي: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (المتوفى 817هـ) ،القاموس المحيط، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط 8، 1426هـ- 2005م، باب اللام، فصل العين، مادة "علل" 1035/1.

(2) عبد العزيز بن أحمد بن محمد علاء الدين البخاري الحنفي المتوفى (730هـ)،" كشف الأسرار_ شرح أصول البزدوي"، دار الكتاب الإسلامي، دون طبعة، بدون تاريخ ،293/3.

(3) محمد عيد، أصول النحو العربي، كلية دار العلوم جامعة القاهرة، عالم الكتب، سنة 1973م، ص 136.

(4) محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، ص 170.

قال الزجاجي:علل النحو ثلاثة أضرب،علل تعليمية وعللُ قياسية وعللُ جدلية ظرفية".[1] فالعلل التعليمية وهي التي اتخذت لتعليل الظاهرة اللغوية، فكانت وسيلة إلى وعي نظم اللغة وتعليمها، وذلك نحو قولك: هذا مرفوع لأنَّه فاعل، وذاك منصوب لأنَّه مفعول به، وأما القياسية: فهي التي تقوم على اشتراك المقيس والمقيس عليه فيما تصوروا أو ظنوا أنه علة موجبة للحكم فيهما، كحملهم بناء اسم "لا" النافية للجنس على بناء خمسة عشر"، وتتعدد الآراء في تحديد العلة القياسية، فتختلف باختلاف وجهات النظر والاعتبار، وقد تتجاذب في الحكم الواحد علتان أو أكثر فيُبني على قياسين أو أكثر، كما يتأتى أن يكون حكمان متضادان في المسألة الواحدة فتقتضيها علتان مختلفتان، فيبنى كل منهما على قياس.[2]

والعلل الجدلية: هو ذلك النوع من القياس الذي نحا نحو الفلسفة والجدل واتسم بسمتها، وغدا صناعة أوياضة عقلية ونشاطاً ذهنياً، بل جُعل التعليل فيه أصلاً وغاية، لا وسيلة وحاجة... فقولك إنَّ وأخواتها"أشبهت الفعل المتعدي إذا تقدَّم مفعوله على فاعله، فنصبت اسمها ورفعت خبرها، كما نصب الفعل مفعوله ورفع فاعله.

فقولك هذا تعليل قياسي، لكن إيغالها في البحث عن وجه هذا الشبه، وقولك:لأنَّ "إن" تشبه الفعل لفظاً لأنها ثلاثية، ومعنًى لأنَّها تفيد التوكيد، فإذا خففت ذهب شبه الفعل فقلَّ عملها، قولك هذا تعليل جدلي نظري.[3]

من أين أخذ النحاة العلل:

---

(1) الزجاجي: أبو القاسم بن أبو إسحق الزجاجي، الإيضاح في علل النحو حققه: مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، سنة 1973م، ص 64.

(2)صلاح الدين الزعبلاوي، دراسات في النحو، اتحاد كُتاب العرب، ص 338.

(3) الزعبلاوي، دراسات في النحو، 338-339.

قال ابن جني:" ينتزع أصحابنا علل النحو من كتب محمد بن الحسن الشيباني، صاحب أبي حنيفة، لأنَّهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضه إلى بعضٍ بالملاحظة والرفق".[1]

وكان لعبد الله بن أبي إسحق الفضل الأول في أنَّه كان أوَّل من علل النحو، وبهذا فقد مهَّد ابن أبي إسحق السبيل لمن أتى بعده لدراسة العلة[2].

قد وضع الخليل الكثير من علل النحو، وله الفضل الذي لا يُنكر على العربية وأهلها، يقول عنه الدكتور شوقي ضيف: "وكان يسند دائماً ما يستنبطه من القواعد والأحكام بالعلل التي تصور دقته في فقه الأسرار اللغوية والتركيبية التي استقرت في دخائل العرب من قديم".[3]

كما يقول عنه شوقي ضيف نقلاً عن الزبيدي: "وفي ذلك يقول الزبيدي أنه استنبط من علل النحو ما لم يستنبطه أحدٌ ،وما لم يسبقه إلى مثله سابقٌ ، ولفت كثرة ما يورده في النحو من عللٍ بعض معاصريه، فسأله: أعن العرب أخذت هذه العلل، أم اخترعتها من نفسك؟ فقال إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وا ن لم ينقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي، أنَّه علة لما عللته منه".[4]

وكانت علله تبدو على صورة أقرب إلى الجزم والتقرير، ومع هذا فهي بعيدة عن الخيال والافتراض".[1]

---

(1) الخصائص، 64/1.

(2) ابن الأنباري: عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنصاري أبو البركات كمال الدين الأنباري، المتوفى 577هـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء- الأردن، ط 3، 1405هـ- 1985م، ص 27.

(3) المدارس النحوية،ص 48.

(4)المدارس النحوية ، ص 48-49.

(1) مازن المبارك، النحو العربي- العلة النحوية نشأنها وتطورها، المكتبة الحديثة، ط1965،1م،ص 57-58.

وجاء بعد الخليل تلميذه سيبويه فنهج نهج الخليل في تعليلاته، فقال عنه مازن مبارك: "وهو يعتمد في استنباط العلل على ما وقر في نفسه، وعلق في ذهنه من سلامة ذوق العرب ورهافة حسهم للتخفيف من الثقيل، وكان يذكر العلل دون أن يشير إلى أنَّه يعلل أو ينبِّه على ذلك صراحةً، كما فعل النحاة من بعده".[1]

يرجع الفضل في اتساع هذا العلم والربط بين علل النحويين وعلل المتكلمين إلى ابن جني، حيث قال: "أعلم أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجُّون بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث الفقه، وذلك أنها إنما هي أعلام وا إمارات لوقوع الكلام، ووجود الحكمة فيها خفية عنا، غير بادية الصفحة بخلاف النحو، فإنه كلّه أو غالبه مما تدرك علته وتظهر حكمته...".[2]

مملبق يمكن القول بأن ّ العلل النحوية أُخذت عن الأصول والفقه، وعلم الكلام، هذا فظلاً عن اجتهاد النحاة الذي لا يُ نكر.

(1) المصدر السابق نفسه، ص 65-66.

(2) الخصائص، 49/1 .

ثالثاً :التعليل في الشرحين

التعليل في الشرحين شأنه شأن القضايا النحوية الأُخرى في عصر الشارحين، فكلاهما يكثران من التعليل، ويشفعان أكثر القضايا النحوية بعللها، فأوردا علاً كثيرة ومتنوعة منها:

الأصل، ومخالفة الأصل، والحمل على النظير، والحمل على الضدِّ، والحمل على اللفظ، والمشابهة في المعنى والقوة والضعف والتركيب والتلازم وغيرها، منها ما يأتي:

1- التعليل بالأصل:

من علل المُرادي بالأصل ما أورده عند قول الناظم:

وَأخبَرُوا بِظَرفٍ أو بِحَرفِ جَرٍّ ناوِينَ مَعنَى كائِنٍ اُستَقَرّ [1]

إذ قال: "مثال الظرف زيدٌ عندك"ومثال حرف الجرِّ زيدٌ في الدار" واقتصر على حرف الجرِّ لاستلزامه للمجرور، ثم إنَّ الظرف والجار والمجرور ليسا خبرين في الحقيقة، وإنما الخبر هو العامل فيهما، وأطلق عليهما الخبر لنيابتهما عنه، ولهذا قال:

"ناوين معنى كائنٍ أو استقر".

فمن قدّر كائناً جعلها من قبيل الخبر بالمفرد، ومن قدَّر استقرَّ جعلها من قبيل الجملة، والأول اختيار المصنِّف، ويرجحه أن أصل الخبر الإفراد، والثاني اختيار أكثر البصريين ورجحه أنّ الأصل في العمل إنما هو للفعل، وقد نُسب كل منهما إلى سيبويه".

فإن قلت: ما فائدة قوله: "معنى كائنٍ أو استقر"؟ قلت التنبيه على لفظ كائن أو استقرَّ لا يتعين، بل مستقرٌ وثابتٌ وحاصلٌ، ونحوها، ككائن وكان، وثبت، وحصل ونحوها كاستقر وضابط ذلك الكون المطلق".[2]

---

(1) ألفية ابن مالك، ص 17.

(2) توضيح المقاصد، 168/1.

وقال الأشموني:واٌخبروا بظرفٍ " نحو: زٌيدُ عندكٌأو بحرف جرٍ مع مجروره نحو:زيدُ في الدار" "ناوين"متعلقهما إذ هو الخبر حقيقة حذف وجوباً، وانتقل الضمير الذي كان فيه إلى الظرف والجار والمجرور والمتعلق المنوي، إما من قبيل المخبر وهو ما في معنى كائن نحو ثابت ومستقر أو الجملة وهو ما في معنى استقر وثبت، والمختار عند الناظم الأول".[1]

من خلال التعليق السابق للشارحين نلاحظ أنهما قد سارا على نهجٍواحدٍ في تعليلهما للقضية السابقة- وأنَّهما اعتمدا التعليل بالأصل، وذكرا أنَّ الأصل في الخبر الإفراد، أمَّا كونه جملة فهذا لا يصحُّعندهما، إلاَّ إذا كانت شبه الجملة صلة وأن الظرف والجار والمجرور ليسا خبرين في الأصل، وا ٍنَّما الخبر هو العامل فيهما.

2- عدم اعتماد الأصل:

ومن تعليلات المرادي والأشموني لعدم اعتماد الأصل ومخالفته- في عمل "ما" النافية التي تعمل عمل "ليس" عند الحجازيين بشروط، وسبب هذه الشروطأنّ إعمال "ما" النافية عمل "ليس" على خلاف الأصل، إذ الأصل أن لا تعمل "ما" ؛لأنَّها مشتركة بين الأسماء والأفعال والقاعدة تقول: إنَّ ما يختص يعمل، وما لا يختص لا يعمل".[2]

وقال المرادي: "ماالنافية حرفٌ عند بني تميم، وهو القياس لعدم اختصاصه، وألحقه أهل الحجاز "بليس" لأنَّها لنفي الحال غالباً، فأعملوها عملها وبه ورد القرآن الكريم، قال تعالى:چڤ ڤ ڤ چ[3]،چڤ ڤ ڤڤ ڤ ڦچ[4]ومن أعملها شرط في إعمالها شرطاً ...".[5]

---

(1) شرح الأشموني، 1/268-269.

(2) ُنظر الإنصاف في مسائل الخلاف 1/165 وشرح ابن عقيل 1/302 وشرح الأشموني 1/297 وتوضيح المقاصد 1/187.

(3) سور ة يوسف الآية 31.

(4) سورة المجادلة الآية 2.

(5) توضيح المقاصد 1/187.

وقال الأشموني:أعملت ما ولا وا ِن النافيات مع عدم الاختصاص لعارض الحمل على ليس،على أنَّ من العرب من يهملهنَّ على الأصل، وأهملها بنو تميم وهو القياس لعدم اختصاصها بالأسماء".[1]

فكلاهما اتفقا على إعمال "ما" عمل "ليس" خلافاً للأصل لعدم الاختصاص بالأسماء.

3- الخفة:

الأصل في كلِّ مبني اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً أن يكون على السكون؛ لأنَّه أخفُّ من الحركة، ولا يتحرك المبني إلا لسببٍ كالتخلص من التقاء الساكنين"[2] وهذا ما ذهب إليه الناظم بقوله:

وكلُّ مبنيٍ مستحقٍ للبناء والأصل في المبني أن يُسكَّنا[3]

وقد شرح المرادي بيت الناظم أعلاه بقوله:بناء الحروف أمرٌ مجمع عليه، إذ ليس فيه مقتضى الإعراب وقوله: "والأصل في المبني أن يسكن"يعني أنَّ الأصل في كل مبني من الاسم والفعل والحرف أن يبنى على السكون؛ لأنه أخفُّ فلا يعدل عنه إلا لسببٍ ؛لأنَّ الأصل عدم الحركة، فوجب استصحاب ما لم يمنع عنه مانع فيعدل إلى الحركة".[4]

وقال الأشموني: "....والأصل في المبني اسماً كان أو حرفاً أو فعلاً أن يسكنا، أي السكون لخفته وثقل الحركة، والمبني لثقل فلو حُرِّك اجتمع ثقيلان".[5]

---

(1) شرح الأشموني، 397/1.

(2) شرح ابن عقيل، 40/1.

(3) ألفية ابن مالك، ص 10.

(4) توضيح المقاصد، 50/1-51.

(5) شرح الأشموني، 1/ 45.

فالتعليل بالخفة هو العلة لتسكين المبني عند الشارحين، ولكن الأشموني أضاف قوله: والمبني ثقيل فلو حُرِّك اجتمع ثقيلان"مما جعل تعليله أبيْن وأوضح من نظيره.

ومن أمثلة التعليل بالخفة عند الشارحين أيضاً : فتح نون جمع المذكر السالم، حيث أورده الناظم بقوله:

وَنُونَ مَجمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَفَافْتَحْ وَقَلَّ مَن بِكَسرِهِ نَطَقْ[1]

فقال المرادي معللاً ذلك: "ونون مجموع" نحو "الزيدين" والمسلمين" وما به التحق" نحو "عشرين" وما ذكر معه "فافتح" أي فرقاً بينه وبين نون التثنية وقلَّ من بكسره نطق يعني في الضرورة وليس بلغة". [2]

وقال الأشموني "فتح نون جمع المذكر السالم"ما حُمل عليه "ونون مجموع وما به التحق" في إعرابه فافتح طلباً للخفة من ثقل الجمع، وفرقاً بينه وبين نون المثنى".[3]

4- القياس والحمل على النظير:

علل الشارحان بالقياس والحمل على النظير على منع تقديم خبر "ليس" عليها، فقال المرادي:وقوله ومنع سبق خبر "ليس اصطفى"، يعنيأن المختار منع تقديم خبر "ليس" عليها وفاقاً للكوفيين والمبرِّد وابن السراج، والسيرافي والزجاج، وأبي علي في الحلبيات والجرجاني، وأكثر المتأخرين وذلك لضعفها بعدم التصرف، وشبهها بـ"ما" النافية. [4]

ولم يرد منلسان العرب تقديم خبرها عليها، وإنما ورد ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها".[5]

---

(1) ألفية ابن مالك، ص 11.

(2) توضيح المقاصد، 71/1.

(3) شرح الأشموني، 70/1.

(4) توضيح المقاصد، 181/1.

(5) شرح ابن عقيل، 277/1-278.

وقال الأشموني: "... ومنع سبق خبر ليس اصطفى" والتقدير: منع من منع أن يسبق خبر ليس اصطفى، وهو رأي الكوفيين والمبرّد والسيرافي والزجاج وأبي علي وأكثر المتأخرين لضعفها بعد التصرف، وشبهها بـ"ما" النافية ،وحجة من أجاز قوله تعالى: ﭽ ک ک گ گ گ گ ﭼ[1] لما علم من تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل، وأجيب بأن معمول الخبر هنا ظرف، والظرف يتوسع فيه أيضاً، فإنّ "عسى" لا يتقدم خبرها إجماعاً لعدم تصرفها مع الاختلاف في فعليتها، "فليس" أولى بذلك لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها".[2]

فالمرادي علل المسألة بأصل القياس، أما الحمل على النظير فلم يتطرق له، خلافاً للأشموني الذي حمل "ليس" على "عسى" لنظيرتها في عدم التصرُّف ولكنَّها اختلفت عنها في فعليتها.

ومن الحمل على النظير ما ورد في حمل "لا" النافية للجنس على "إن" لتوكيد الإثبات، فالإثبات والنفي ضدان، ولكنهم يحملون الشيءُ على ضدّه، كما يحملونه على نظيره، فالمرادي لم يورد هذا التعليل مع أنه تعرّض إلى "لا" من حيث عملها عمل "إن" إذ يقول:"لا حرف مشترك، فأصلها أن لا تعمل، وقد أعملت عمل ليس تارةً، وعمل إنّ تارة أخرى، وإنما تعمل عمل إنَّ" بشروط: الأول: أن يكون اسمها نكرة، فلا تعمل في المعارف، والثاني: أن يقصد نفي الجنس على سبيل الاستغراق، والثالث: أن يتصل بها، فلو فُصل بطل عملها.قال في "التسهيل" بإجماع، وفيه خلافٌ ضعيف، فإن استكملت هذه الشروط عملت عمل إنّ " مفردة نحو "لا رجلَ في الدار" ومكررة نحو "لا حولَ ولا قوة" ولكن يجب العمل إن "أفردت" ويجوز إن كُرِّرت".[3]

---

(1) سورة هود الآية 8.

(2) شرح الأشموني، 356/1.

(3) توضيح المقاصد، 215/1.

بينما الأشموني قد ناقش المسألة أعلاه بوضوحٍ تامٍ قال: "..فإن ّ لا لتوكيد النفي، وا(إن ّ) لتوكيد الإثبات ولفظ "لا" مساوٍ للفظ إن ّ " إذا خففت في تضمن متحرك بعده ساكن فلما ناسبتها حملت عليها في العمل"[1] وقد أشار الناظم إلى عملها في وجهٍ يؤذن بذلك فقال:

عَمَلَ إنَّ اجعَلْ لَا لِنَفْيِ نَكِرَةً مجَاءُ تكَ أو مُكَرَّرَه[2]

ومن أمثلة الحمل على النظير أيضاً ما ورد عند الأشموني في حمل "إذن" على ظن ّ " قال: "حكى سيبويه وعيسى بن عمر أن ّ من العرب من يلغيها مع استيفاء الشروط، وهي لغة نادرة، ولكنها القياس لأنها غير مختصة، وا ِنما أعملها الأكثرون حملاً على ظن ّ ، لأنها مثلها في جواز تقدُّمها على الجملة وتأخرها عنها، وتوسطها بين جزأيها".[3]

فالأشموني يكثر من التعليلات خلافاً للمرادي، ولشدة ولعه بالتعليلات نراه قد وازن بين "إذن" وحملها على ظ ّن ّ "بمسألةٍ أخرى مشابهة لها في التعليل قال:وا ِنما أعملها الأكثرون "حملاً على ظ ّن ّ ، لأنها مثلها في جواز تقدُّمها على الجملة وتأخرها عنها، وتوسطها بين جزأيها، كما حملت "ما" على ليس، لأنها مثلها في نفي الحال".[4]

أما المرادي فقد ذكر أن الأكثر إعمال "إذن" بشروطٍ ، أما إلغاء إعمالها مع استيفاء الشروط لغة نادرة، ولم يُورد أي تعليل للمسألة، قال: "إلغاء إذن" مع استيفاء الشروط لغة نادرة حكاها سيبويه وعيسى، ولا يُقبل قول من أنكرها".[5]

لهذا يمكن القول بأن ّ الأشموني أكثر ميلاً إلى التعليلات من المرادي.

---

(1) شرح الأشموني، 5/2.

(2) ألفية ابن مالك، ص:22

(3) شرح الأشموني، 187/5.

(4) شرح الأشموني، 187/5.

(5) توضيح المقاصد، 307/2.

5- علة ضعف العامل:

قال المرادي في باب النكرةُ والمعرفة عند حديثه عن نون الوقاية التي تفصل بين الفعل وياء المتكلم :" ومذهب الجمهور أن هذه النون سميت نون الوقاية؛ لأنها تقي الفعل من الكسر، وقال المصنِّف: بل أنها تقي اللبس في نحو(أكرِمْني) في الأمر، فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنث، ففِعلُ الأمر أحقُّها من غيره، ثم حُمِل الماضي والمضارع على الأمر".[1]

وعلى النهج ذاته ساق الأشموني المسألة نفسها، وبيّن تعليله بقوله: "....ففعل الأمر أحقٌّ بها من غيره ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر".[2]

6- علة المشابهة:

من العلل التي تزدحم بها كتب النحاة- التعليل بالمشابهة، وفي شرحي المرادي والأشموني يُعلل بها بكثرة ملحوظة، ومن ذلك على سبيل المثال، قول المرادي في باب المعرب والمبني- مبيِّناً أنّ الأصل في الاسم الإعراب، وما بِنُي فلسبب أخرجه عن أصله بقوله: "لما كان الإعراب في الاسم أصلاً لم يحتج إلى بيان سببه، ولما كان البناء في الاسم على خلاف الأصل، احتاج إلى بيان سببه، فقال: لشبهٍ من الحروف مدني"يعني أن سبب بناء الاسم إنَّما هو لشبهة بالحرف، وأما شبهه بالفعل فليس سبباً للبناء عنده، بل هو سبب منع الصرف، وكون البناء هو شبه الحرف وحده هو ظاهر مذهب سيبويه.[3]

ويقول الأشموني في علة المشابهة: "تبنقيل وبعد على الضمِّ إذا قطعت لفظاً لا معنىً، وذلك لشبهها بالحرف في الجمود والافتقار".[4]

---

(1) توضيح المقاصد، 99/1.

(2) شرح الأشموني، 114/1.

(3) توضيح المقاصد، 44/1.

(4) شرح الأشموني، 44/1-45.

وقال الصبَّان في شرح معنى الافتقار: "هو أن يفتقر الاسم إلى الجملة افتقاراً موصلاً أي لازماً كالحرف، كما في "إذ" و"إذا" وحيث" فإن قلت الافتقار المقتضي للبناء هو الافتقار للجملة، قلت: ذلك في المقتضي للبناء الأصلي، أما المقتضي للبناء العارض فقد يكتفي فيه للبناء للمفرد".[1]

والمرادي لم يتجاوز التعليلات النحوية إلى أغراض أخرى، بينما الأشموني قد أكثر من التعليلات غير النحوية إلى أغراض أخرى مختلفة كالأسماء والمصطلحات والاستطرادات وإدخال القضايا اللغوية، والاهتمام بالمفردات ومعانيها وغيرها.

فقد علل بعض ما قيل في علل إطلاق بعض الأسماء على مسمياتها كالمقصور والمنقوص، ونون الوقاية وغيرها، فقال: "المقصور سمي مقصوراً، القصر هو الحبس، ومنه حبست المرأة في بيتها أي حبستها محبوسات على بعولتهن، وسمي بذلك لأنه محبوس عن المد أو عن ظهور الإعراب، والمنقوص سمي منقوصاً لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات، وفي حال الجر والرفع إذا جرد من "أل" الإضافة نقص منه حرف، فتقول: جاء قاضٍ، ومررت بقاضٍ وسمي بذلك لحذف لامه للتنوين، أو لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات".[2]

هكذا جاءت تعليلات الشارحين متقاربة إلى حدٍ بعيدٍ وليس هناك ما يميزها غير تلك الزيادات والتعليلات التي يضيفها الأشموني مستقياً إياها من آراء السابقين.

هذا بجانب تجاوزه للتعليلات النحوية إلى أغراض أخرى لغوية، الشيء الذي لم يجنح إليه المرادي.

---

(1) الصبَّان: أبو العرفان محمد بن على الصبان الشافعي المتوفي(1206هـ)،حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1417هـ- 1997م، 81/1.

(2) شرح الأشموني، 44/1.

المبحث الثالث :استصحاب الحال والإجماع

استصحاب الحال والإجماع هما أصلان من أصول النحو،وقد صاحبهما جدلٌ طويلٌ في حقيقة كونهما من أصول النحو، وفيما يلي نورد بعض الآراء حولهما:

أولاً : استصحاب الحال:

استصحاب الحال عند الفقهاء هو:أصلٌ من الأصول الفقهية الستة التي اختلف الفقهاء في الأخذ بها باعتبارها من أدلة الأحكام، مثل: الاستحسان والمصالح المرسلة وغيرهما.

عرّف الشوكاني استصحاب الحال من الناحية الفقهية بأنَّه "بقاء الأمر ما لم يوجد ما يغيِّره"[1] وعرفه ابن القيم: "بأنه استدامة ما كانثابتاً، ونفي ما كان منفياً، أي بناء الحكم نفياً وإثباتاً حتى يقوم دليلُ على تغيير الحال".[2]

إذن يمكن تعريف استصحاب الحال في اصطلاح الأصوليين بأنَّه: " الحكم على الشيء بالحال التي كان عليها من قبل حتى يقوم دليل على تغيير تلك الحال، أو هو جعل الحكم الذي كانثابتاً في الماضي باقياً فيالحال حتى يقوم دليلٌ على تغييره. وهوآخر دليل شرعي يلجأ إليه المجتهد لمعرفة حكم عُرض له. لهذا ترى الباحثة أنَّه لا يعد من الأدلة القوية في الاستنباط، لأنَّه مبنيٌّ على غلبة الظنِّ .

أمّا عند **النحاة**فقد عرّفه ابن الأنباري بقوله: "أعلم أنَّ استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة، والمرادُ به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل

---

(1) الشوكاني: محمد بن على الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1255هـ- 1927م، 294/1.

(2) ابن القيم: محمد بن أبو بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين بن القيم الجوزية (المتوفي:751هـ)، "إعلام الموقعين عن رب العالمين"، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم ، دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، 1411هـ - 1991م ، ص 340/1.

في الأفعال وهو البناء حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء وهو شبه الحرف، أو تضمن معنى الحرف، وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارعة الاسم...". [1]

يرى ابن الأنباري أنّ استصحاب الحال من أضعف الأدلة قال: "واستصحاب الحال من أضعف الأدلة ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل، ألا ترى أنّه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف، أو تضمن معناه ، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب في مضارعته الاسم، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو". [2]

ولكننا نجد أنّ ابن الأنباري نفسه يقول: "اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة والمراد به استصحاب حال الأصل...". [3]

مما يشير إلى اضطراب موقفه من الاستصحاب ، كما وافق السيوطي ابن الأنباري في الرأي الأخير بقوله: "... وهو من الأدلة المعتبرة كاستصحاب الأصل في الأسماء، وهو الإعراب، حتى يوجد دليل البناء". [4]

أما ابن جني فلم يثبت استصحاب الحال باعتباره أصلاً من أصول النحو، قال: "أصول النحو ثلاثة: السماع، والقياس والإجماع" [5] وقيل أنّ سبب عدم إيراده لاستصحاب الحال هو تأثر بالحنفية الذين لم يثبتوه باعتباره أصلاً من أصول التشريع، إلا أنّ ابن جني قد عقد له باباً خاصاً في كتابه الخصائص وسماه بابُ في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ما لم يدعُ داعٍ إلى الترك والتحول". [6]

---

(1) ابن الأنباري، لمع الأدلة،ص 141.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 142.

(3) ابن الأنباري،الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق 1377هـ- 1957م،ص 36.

(4)السيوطي، الاقتراح،، ص 68.

(5) الخصائص، 189/1.

(6) الخصائص، 459/2.

إن ّ استصحاب الحال مرهون ٌ بأمورٍ يجب اجتماعها وهي: [1]

1- اليقين السابق، أي:أن ّ يكون الإنسان على علمٍ بواقع الحال السابقة.

2- الشك اللاحق، أي: أن يحصل للإنسان ما يجعله باستمرار الحال السابقة سواء كان شكاً متعادلاً، أو ظناً أو وهماً.

3- استمرار بقاء اليقين السابق قائماً في النفس، في وجود الشك اللاحق، بمعنى أن الشك اللاحق لا يكفي اليقين المتحقق في الوقت الذي سبق الشك.

استصحاب الحال في الشرحين:

سار المرادي والأشموني على نهج النحاة السابقين في الاعتماد على استصحاب الحال باعتباره أحد أدلة النحو، وا ٍن كان جُ ل ّ النحاة لايصرحون بلفظ استصحاب الحال إلا نادراً، قالت خديجة الحديثي عن استصحاب الحال: "... ويظهر من هذا أن سيبويه استفاد من هذا الأصل كثيراً، واعتمد عليه اعتماداً كبيراً، ونستطيع أن نستنتج منه أنه أحد الأدلة المعتبرة في نظره كالسماع والقياس، وا ٍن كان أضعف منهما، لأنه ما كان فيه دليل من سماع أو قياس على نص مسموع معتبر هو الأصل في الكتاب، وهو لا يصرح عنه بلفظه".[2]

وقال محمد العمراوي: "استصحاب الحال له وجود ٌ ملحوظٌ عندالفقهاء، وهو لا يصر ّح به، وا ٍن كان يقتصر على فكرة الأصل، والفقّاء يرى أن ّ ما جاء على أصله لا مسألة فيه".[3]

والشيء ذاته نلاحظه عند الأشموني، فهو يتطرق للقاعدة دون أن يصر ّح بمصطلح استصحاب الحال، ومن أمثلة ذلك حديثه عن البناء على السكون هو الأصل، قال "والأصل في

---

(1) على مزهر الياسري ،"الفكر النحوي عند العرب، أصوله ومنهجه" ، تقديم عبد الله الجبوري، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط 2، 1423هـ- 2003م، ص 182.

(2) الشاهد وأصول النحو، ص 464.

(3) العمراوي، محمد عبد الفتاح مصطفى العمراوي،" أصول النحو في معاني القرآن"، الجامعة الإسلامية العالمية، الأردن، ص 310.

المبني اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً، أن يسكنا أي السكون لخفته، وثقل الحركة، والمبني ثقيل، فلو حُرك اجتمع ثقيلان.[1]

ومنه أيضاً قوله في "لا النافية" للجنس عند قول الناظم:

وَبِرَالْكَسِّ فَرِّدْ فَاتِحًا لَا" وَلَا قُوَّةَ وَالثَّانِ اجْعَلَا[2]

قال الأشموني: "وأمّا جمع السلامة لمؤنثٍ فيبنى على ما ينصب به، وهو الكسر، ويجوز أيضاً فتحه، وأوجبه ابن عصفور، وقال الناظم والفتح أولى".[3]

بينما المُرادي يختلف عن الأشموني في أنه يصرّح بمصطلح استصحاب الحال كثيراً في شرحه، ومن أمثلته على ذلك قوله في باب المبني والمعرب: "أن الأصل في كل مبني من الاسم والفعل والحرف أن يُبنى على السكون؛لأنَّه أحقٌّفلا يُعدل عنه إلا لسببٍ ؛لأنَّ الأصل عدم الحركة فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانعٌ فيعدّل إلى الحركة".[4]

وقوله أيضاً في باب "لا النافية" للجنس: ".... سبب بنائه عند سيبويه والجماعة تركيبه مع "لا"خمسة عشر، والمفرد في هذا الباب هو ما ليس مضافاً ولا مشبهاً بمضافٍ ، فشمل المثنى والمجموع، ويُبنى على ما ينصب به، فإن كان ينصب بالفتحة يُبنى عليها نحو لا رجلَ " أو الياء نحو "لا غلامين" "ولا خادمين"وإن كان ينصب بالكسرة جاز فيه الوجهان استصحاب كسره وفتحه خلافاً لابن عصفور في التزام فتحه، قال المصنِّف والفتح أولى".[5]

كما قال السيوطي: "....ويجوز في نحو مسلمات الكسر استصحاباً للحال والفتح أولى".[1]

---

(1) شرح الأشموني، 45/1.

(2) ألفية ابن مالك، ص 23.

(3) شرح الأشموني، 15/1-16.

(4) التوضيح، 51/1.

(5) التوضيح، 216/1.

(1) السيوطي، البهجة المرضية في شرح الألفية، تحقيق: عبد القادر أحمد عبد القادر، مطبوعات كلية الآداب جامعة دمشق، 12/1.

كما أخذ ابن يعيش بهذا الدليل فقال: "اعلم أنَّ فعل الأمر على ضربين: مبني ومعرب، فإذا كان للحاضر مجرداً من الزيادة في أوله كان مبنياً عندنا خلافاً للكوفيين، وإنما قلنا ذلك لأنَّ الأفعال كلها أن تكون مبنية موقوفة الآخر، وإنَّما أعرب الفعل المضارع منها بما في أوله من الزوائد الأربع، وكينونته على صيغةٍ ضارع بها الأسماء، فإذا أمرنا بها ونزعنا عنه الحروف المضارعة من أوله فقلنا: اضرب، أذهب، تتغير الصورة والبنية التي ضارع بها الاسم فعاد إلى أصله من البناء استصحاباً للحال".[1]

نفس المسألة التي ناقشها ابن يعيش أعلاه وقال فيها باستصحاب الحال أوردها الأشموني بقوله: "وإنما يعرب المضارع" هَلْ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ له، نحو: چ ڈ ڈ چ[2] ومن نون إناثٍ كيرعن، فإن لم يعر منهما لم يعرب لمعارضته شبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال فرُدَّ إلى أصله من البناء...".[3]

مما سبق نستنتج أنَّ استصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة لدى الشارحين كالسماع والقياس، وإنْ كان أضعف منهما، وأنَّ المرادي كان أكثر ميلاً إلى التصريح بهذا الأصل -استصحاب الحال- بلفظه، بينما الأشموني لم يصرِّح بهذا الأصل بشكلٍ مباشرٍ عدا تلك الإشارة الخفية كقوله: "... فرجع إلى أصله من البناء" بـ"ما كان ذلك جرياً على مذهب معظم النحاة وعلى رأسهم سيبويه والفرَّاء، فإنّهم لا يصرحون باسم هذا الأصل.

ثانياً: الإجماع:

---

(1) شرح المفصل 61/7.

(2) سورة يوسف، الآية 32.

(3) شرح الأشموني، 45/1.

الإجماع في اصطلاح الأصوليين: "هو اتفاق المجتهدين من المسلمين في عصر من العصور بعد وفاة النبي _ صلى الله عليه وسلم _على حكمٍ شرعي في واقعه".[1]

وعند النحويين فهو لا يخرج عن هذا الحد في مجمله " فهو اتفاق النحويين على مسألة من المسائل علىالحكم فيها قولاً واحداً ".[2]

عدَّ بعض واضعي علم أصول النحو الإجماع دليلاً من أدلة النحو المعتبرة، قال علي نو هر: "وهم بذلك ينحون منحىالفقهاء في مسألة إجماع الأمة التي عدُّوها دليلاً من أدلة الفقه، وما للنحاة أن يفعلوا ذلك، لأنَّأمر ٌ لا يمكن تحقيقه، أو استقصاؤه في جميع المسائل، إلا ما كان عاماً وشائعاً، كما كانت مسألة إجماع الأمة لدى الأصوليين قبلهم صعبة التحقيق في المسائل الفرعية فاضطروا إلى تضييق دائرة الإجماع إلى إجماع الصحابة، أو إجماع الخلفاء الراشدين، أو إجماع أهل المدينة، أو إجماع المذاهب وهكذا".[3]

ليس أدل على ما ذهب إليه علي مزهر في رأيه أعلاه ما ذهب إليه ابن يعيش في أن للإجماع شأناً في ترجيح رأيٍ على آخر، والأخذ به كلما اقتضت الضرورة ذلك ، ووقف ابن يعيش عند قوله تعالى: چ ث ث ذ ذ ث چ[4] فقال "ويقوي رفع (لا تخاف)إجماع القرَّاء على رفع لا تخشى وهو معطوف على الأول".[5]

وهذا الرأي الذيذهب إليه ابن يعيش بإجماع القرَّاء على رفع (لا تخشى)يُفهم منه إجماعهم على رفع (لا تخاف) بينما وردت قراءةٌ بالجزم لقول ابن الجزري :"إن الجزم قراءة حمزة (لاتخف) والباقون على الرفع".[1]

---

(1) عبد الوهاب خلاف، أصول الفقه، ص 45.

(2) السيوطي ،الاقتراح، ص 35.

(3) الفكر النحوي عند العرب أصوله ومنهجه، ص 163.

(4) سورة طه الآية 77.

(5) شرح المفصل، 52/7.

(1) النشر، 32/2.

وقد وضع دارسو الأصول النحوية للإجماع ثلاثة أنواع: [1]

1- إجماع العرب.

2- إجماع البلدين.

3- الإجماع السكوتي.

ومن أمثلة الإجماع عند العرب في كتب النحو قول سيبويه: "إذا تحرك الحرف الأخير فالعرب مجمعون على الإدغام"[2] أما إجماع البلدين المعنى بهما_ البصرة والكوفة، ذكره ابن جني واشترط للاحتجاج به بقوله: "... ألا يخالف المنصوصو المقيس على النصوص".[3]

والإجماع السكوتي ذكره السيوطي في الاقتراح بقوله: "وهو أن يتكلم العرب بشيء ويبلغهم ويسكتون عنه".[4]ومثّل له بجواز توسط خبر"ما" الحجازية ونصبه، بقول الفرزدق:

فَأَصبَحوا قَد أَعادَ اللَهُ نِعمَتَهُم إِذ هُم قُرَيشٌ وَإِذ ما مِثلَهُم بَشَرُ [5]

ثم قال"إنّ الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين مبادرين لتخطئته، ولو جرى بشيءٍ من ذلك النقل لتوفر الدواعي على التحدُّث بمثل ذلك إذا اتفق، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله".[6]

أورد علي مزهر الياسري تضعيف النحاة حجة من استدل بهذا البيت للآتي:

1-ربّما كان السكوت بدافع أنّ كلّ قبيلة سمعت قول الفرزدق ظنت أنَّه يتحدث بلغة قبيلة أخرى.

2-من المحتمل أنّ الاعتراض قد وقع على قول الفرزدق ولكنه لم يصل إلينا.

---

(1) النشر، 32/2.
(2) الكتاب، 158/2.
(3) الخصائص، 190/1.
(4) الاقتراح، ص 36.
(5) ديوان الفرزدق، ص 185.
(6) الاقتراح، ص 36.

3-ربّما يكون السكوت بدافع الإهمال والخوف من الفرزدق الذي كان له موقف مع عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي حين اعترض عليه وخطأه في غير هذا القول.

4إنّ الفرزدق ممن يُحتج بشعره فليس به حاجة إلى الإجماع. [1]

الإجماع في الشرحين:

الإجماع في الشرحين من الأصول التي لا يصرّح بها الشارحان، وربما لا يعدانها من الأدلة المعتبرة،بدليل عدم إيرادهما لهذا الأصل إلا في إشارات طفيفة لا تكاد تذكر، ومن بين العبارات التي يُستشف من مدلولها الإجماع أو تحمل معناه بعض المفردات التي استخدمها المرادي منها:اتفاقاً، مطلقاً، ومن ذلك ما أورده في باب "كان وأخواتها" عند قول الناظم:

وغَيْرُ ماضٍ منه استُعمِلا مِثْلَهُ قَدْ عَنَى بِإِنْ كَانَ[2]

قال المرادي:"يعني أنّما تصرف منها كالمضارع والأمر يعمل عمل الماضي وكلها تتصرف إلا "ليس" باتفاق، ودام على الصحيح. [3]

ومنه أيضاً ما أورده في باب الترخيم عند قول الناظم:

وجِرِّ مُطلقاً في كل ما أنث بالها وبالذي قَدْ أُخِّرا[4]

قال: "والمنادى ضربان مؤنث بالهاء ومجرّد منها، فالمؤنث بالهاء يجوز ترخيمه مطلقاً، أي بلا شرط،فيرخم علماً وغير علم وثلاثياً وأزيد"[1] نحو:

أَفاطِ مَ مَهلاً بَعضَ هَذا التَدَلُّلِ وَإِن كُنتِ أَزمَعتِ صَرمي فَأَجمِلي[2]

---

(1) الفكر النحوي عند العرب أصوله ومنهجه، ص 164.

(2) ألفية ابن مالك، ص 19.

(3) توضيح المقاصد، 178/1-179.

(4) ألفية ابن مالك، ص 52.

(1) التوضيح، 214/2.

(2) البيت لامريء القيس،جندب بن حجر،" ديوانه"، دار بيروت للطباعة والنشر، 1985م، ص12.

[فالشاهد في هذا البيت هو قول "أفاطم" حيث رخمت لأنَّها منادى علم مؤنث بالهاء إذ أصله فاطمة].

والأشموني أيضاً سار على نهج المرادي، واستخدم العبارات الدالة على الإجماع نفسها، ومن ذلك قوله في باب كان وأخواتها: "... والخبر تنصبه باتفاق ويسمى خبرها".[1]

كما ذكر الأشموني الإجماع في مواضع كثيرة منها مسألة تعدية همزةعلم ور أى" وعدم معاملة أخواتها القلبية في النقل إلى ثلاثة بالهمزة بقوله:"أجاز الأخفش أن يُعامل غير علم ورأى من أخواتها القلبية الثنائية معاملتهما في النقل إلى ثلاثة بالهمزة، فيقال على مذهبهأظننتُ زيداً عمراً،وفقالاأحسبْتُ وأخَلْتُ وأزعمتُ .ومذهبه في ذلك ضعيف؛لأن المتعدي بالهمزة فرع المتعدي بالتجرد، وليس في الأفعال متعدٍّ بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعدٍّ بالهمزة. وكان مقتضى هذا ألا ينتقل علم ورأى إلا ثلاثة، لكن ورد السماع بنقلهما فقُبل، ووجب ألا يقاس عليهما، ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع، ولو ساغ القياس على أعلم وأرى لجاز أن يقال "ألبتُ زيداًعمراً ثوباً، وهذا لا يجوز إجماعاً ".[2]

ومن الموضع التي ذكر فيها الأشموني الإجماع أيضاً قوله:

"وكل حرف مستحق للبناء" الذي به الإجماع إذ ليس فيه مقتضى الإعراب لأنه لا يعتوره من المعاني ما يحتاج إلى الإعراب".[1]

هذه هي بعض الإشارات التي تحدثنا فيها عن الأصول النحوية في الشرحين، فهي كما ترى قليلة عند المرادي تكاد لا تمثل ظاهرة يعوَّل عليها كثيراً، ولا تنبني عن اتجاه عنده.

---

(1) شرح الأشموني، 329/1.

(2) شرح الأشموني، 130/2.

(1) شرح الأشموني ، 45/1.

أما الأشموني فيمكن أن يوصف بأنَّه قد عمد إلى الاعتماد على هذه الأصول، الشيء الذي يمكن وصفها بأنَّها تمثل ظاهرة عنده إلى حدٍ ما لكثرتها الملحوظة، وذلك كما هو واضحٌ في بسطه لشرحه بصورة أوسع من المرادي، إلا أنَّه لم يختلف عنه في اعتداده بالسماع، لأنَّ السماع يمثل السمة الغالبة في الشرحين، ولعلَّ هذا راجعٌ إلى أنَّ الأشموني قد تتلمذ على أيدي بعض الفقهاء الأصوليين الذين أثروا في فكره.

الفصل الخامس

نماذج لبعض المسائل في الشرحين

يحتوي على مبحثين

المبحث الأول: المبني والمعرب من الأسماءو الأفعال

المبحث الثاني: الحروف

المبحث الأول: - المبني والمعرب من الأسماء والأفعال

المبني والمعرب من الأسماء:

اعتمد المرادي في شرحه على الألفية على إيراد البيت أو البيتين أو الثلاثة من كلام ابن مالك، ومن ثمَّ يشرع في شرحها بشكلٍ موجز، خلافاً للأشموني الذي اعتمد على طريقة الشرح الممزوج، وذلكأن يأتي بكلام الناظم منثوراً داخل الشرح، وفيما يلي نورد نموذجاً لكلٍّ منهما عند وقوفهما على قول ابن مالك:

الاسم منه معرب ومبني لشبهٍ من الحروف مدني[1]

فالمُرادي يأتي ببيت الناظم على شاكلة البيت أعلاه، ثم يشرع في الشرح تحته مباشرة على الطريقة التالية، قال: "يعنيأنالاسم قسمان، قسمٌ معرب وقسمٌ مبني، ولا واسطة بينها، وذهب بعضهم إلى أنَّالأسماء قبل التركيب موقوفة لا مبنية ولا مُعربة واختاره ابن عصفور ومذهب الناظم أنَّها مبنية وسيأتي سبب بنائها.

وإن قلتَ: قوله: "معرب ومبني" لا يفهم الحصرقلتُ: لما ذكر أن المبني هو ما أشبه الحرف، وأنَّالمعرب هو ما لم يشبه الحرف، عُلم أنَّه لا واسطة بينها".[2]

ففي أثناء معالجته للقضية التي ناقشها أعلاه نجده يسأل ويُجيب. وترى الدارسة أن هذا النهج الذي انتهجه المرادي في الشرح من شأنه أن يقرِّب المعاني إلى ذهن القارئ مزيلاً ما فيه من الغموض.

وقد يذكر المرادي تنبيهات عقب كلّقسمٍ من الأقسام لإبداء ملاحظاته، أو توضيح ما أشكل، أو لإظهار ما أبهم، عارضاً فيه رأي النحاة ، ومن ذلك قوله:

---

(1) ألفية ابن مالك، ص 10.

(2) توضيح المقاصد، 44/1.

تنبيهات: الأول: بّدأ الناظم بالمعرب، لأنّ الأصل في الاسم الإعراب، وما بُني فلسبب أخرجه عن أصله.

الثاني:مذهب الجمهور أنّ الإعراب إنما جِيء به في الاسم ليدلُ على المعاني المعتورة عليه، كقولهم: "ما أحسن زيدٌ بالرفع في النفي، وبالنصب في التعجب، وبالجرّ في الاستفهام فلولا الإعراب لالتبست هذه المعاني، وليس كذلك الأفعال ؛لأنّ صيغة الفعل تختلف لاختلاف معانيه، فلذلك كان الإعراب في الاسم أصلاً، وفي الفعل فرعاً، كما سيأتي بيانه.

وذهب قطرب إلى أنّ الإعراب لم يدخل ليفرق بين المعاني وإنما دخل ليفرق بين الوصل والوقف.

الثالث:لما كان الإعراب في الاسم أصلاً لم يحتَج إلى بيان سببه، ولما كان البناء في الاسم على خلاف الأصل، احتاج إلى بيان سببه، فقال: "لشبه من الحروف" يعنيأنّ سبب بناء الاسم إنَّما هو لشبهه بالحرف، وأما شبهه بالفعل فليس سبباً للبناء عنده بل هو سبب منع الصرف، وكون سبب البناء هو شبه الحرف وحده هو ظاهر كلام سيبويه".[1]

ولم يقف المرادي في كتابه عند المسائل النحوية فحسب بل يتجاوز ذلك إلى التصريف واللغة كلما سنح له سانح، ومن ذلك قوله في الباب نفسه عند حديثه عن المعرب والمبني: المعرب مشتق من الإعراب، والمبني مشتق من البناء، فوجب لذلك أن يقدَّم بيان الإعراب والبناء، فالإعراب في اللغة مصدر أعرب، أي: أبان أو أجال، أو حسن، أو غيَّر، أو أزال عُرب الشيء، وهو فساده... وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان:

أحدهما: لفظي، وهو اختيار المصنِّف، ونسبه إلى المحققين، وحدَّه في التسهيل بقوله: الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف.

---

(1) توضيح المقاصد، 43/1.

الثاني: أنَّه معنوي، الحركات إنَّما هي دلائل عليه وهو ظاهر قول سيبويه، واختاره الأعلم* وكثير من المتأخرين ،وحدُّوه بقولهم: "الإعراب تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً، والمذهب الأول أقرب إلى الصواب....". (1)

فالملاحظ أنَّ المرادي يمتاز بالجمع بين مذاهب النحاة بصريين وكوفيين وبغداديين ومغاربة، فهو يعرض الآراء في دقةٍ وأمانةٍ ، ويرجِّح ويتخير، ويعوِّل كثيراً على آراء ابن مالك في التسهيل والكافية وشرحيهما، فشرحه هذا مزيجٌ من نحو النحاة، وآرائه الخاصة.

لما كان ذلك نهج المرادي في معالجة القضايا النحوية تبعه الأشموني في ذلك، فنراه يسأل ويجيب، ويفرد مسائل فنيةٍ اقتداءً به، إلاَّ أنَّ الأشموني يختلف عن المرادي في تناوله لأبيات الناظم فقط، إذ أقام شرحه على طريقة الشر ح الممزوج ، وهي إحدى الطرائق التي سلكها الشارحون في شرح المتون، وهذهالطريقة تقوم على مزج النصِّ المشروح بكلام الشارح، حيث أنَّه يورد كلام ابن مالك في ثنايا حديثهثم يعلِّق عليه ويشرحه، كما في قوله: "الاسم منه" أي بعضه "معرب" على الأصل فيه، ويسمى متمكناً ، و"منه" أي بعضه الآخر "مبني" على خلاف الأصل فيه ويسمى غير المتمكن ولاواسطة بينهما على الأصحِّ الذي ذهب إليه الناظم...". (2)

لم يقف الأشموني كذلك عند المسائل النحوية فحسب، بل تعرَّض لكثيرٍ من المسائل اللغوية والصرفية، ومن ذلك قوله: "المعرب والمبنياسما مفعولٍ مشتقان من الإعراب والبناء، فوجب أن يقدَّم بيان الإعراب والبناء، فالإعراب في اللغة مصدر أعرب، أي أبان وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان أحدهما لفظي واختاره الناظم ونسبه إلى المحققين، وعرفه في التسهيل

---

* الأعلم: هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم مقرئ حاذق، إمام النحو، ومن اهم مصنفاته شرح حماسة أبي تمام، ينظر غاية النهاية، 396/2.

(1) توضيح المقاصد، 43/1.

(2) شرح الأشموني، 41/1.

بقوله: "ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكونٍ أو حذف، والثاني أنَّه معنوي، والحركات دلائل عليه، واختاره الأعلم وكثيرون، وهو ظاهر مذهب سيبويه، وعرفوه بأنَّه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظاً أو تقديراً، والمذهب الأول أقرب إلى الصواب".[1]

نلاحظ مما سبق أنَّ الأشموني قد نهج نهج المرادي ، وأتبع سبيله واقتدى به في كثيرٍ من القضايا في شرحه، وندلل على ذلك بما قاله عبد الرحمن على سليمان محقق كتاب توضيح المقاصد والمسالك في مقدمة تحقيقه:"فقد اعتمد المُرادي أن يعرض آراء ابن مالك في شرحه مؤيداً أو معارضاً، ولمَّا كان هذا العمل قد حاز إعجاب بعض الشرَّاح- رأينا الشيخ الأشموني في شرحه للألفية نهج نهجه واتبع سبيله فنراه أيضاً يسأل ويجيب، وأفرد مسائل في تنبيهات اقتداءً بالمُرادي".[2]

ويرى كثيرٌ من الدارسين أنَّ الأشموني في شرحه قد تأثر بسابقيه وأخذ عنهم الكثير، ومن أولئك الدارسين محمد الطنطاوي حيث يقول: "في الحقِّ أنَّه أغزر شروح الألفية مادة على كثرتها، واختلاف مشاربها بل أنَّه من أوفى كتب النحو جمعاً لمذاهب النحاة وتعليلاتهم وشواهدهم على نمط البسط والتفصيل، ولا غرابة أن يجمع في شرحه ما جمع، فأمامه من شروح الألفية شرح ابن الناظم، وشرح المرادي، وشرح ابن عقيل، والشاطبي، والتوضيح وغيرها، ومن شروح الكافية شرح الناظم وغيره، ومن شروح التسهيل شرح المرادي، وأمامه المغني وهذا كله عدا كتب السابقين، فما عليه وقد رام أن يكون شرحه موسوعة ،إلا أن يضم كل شيء إلى نظيره، ويضعه في موطنه، وإذا أُنعم النظر في شرح الأشموني، وكانت الأصول السابقة بين يديه فإنه يسهل عليه أن يُرجع

(1) شرح الأشموني، 41/1.

(2) عبد الرحمن على سليمان، مقدمة تحقيق توضيح المقاصد للمرادي، 248/1.

المقال إلى مصدره"وقد يحسن الأشموني في بعض الأحيان فينسب القول إلى قائله فيصرِّح بالشاطبي في باب (المعرب والمبني)، عند قول الناظم: " في اسمي جئتنا"، أو بالمغني عند قول الناظم: "وفعل أمر ومضي بنيا"، وبالتوضيح في باب النكرة والمعرفة عند قول الناظم: "كأفعل أو افق نغتبط إذ تشكر" ، وبالمرادي في التنازع في العمل عند قول الناظم: "وأخِّرْ نه إن يكن هو الخبوكثيراً ما يصرِّح بلفظ الشارح ويقصد به ابن الناظم، ولكن ذلك كلَّه من الأشموني قليل جداً بالنسبة لإغفاله النسبة إلى صاحب الكلام...". [1]

ولكي ندلل على ما ذهب إليه محمد الطنطاوي نقول :شرح الأشموني هو أوسع شروح الألفية مادة، ولقد اعتمد في شرحه على كتب سابقيه، وأتاح له تأخره عمن سبقوه في الإطلاع على ما كتبوه والوقوف على عصارة أفكارهم، وبخاصة المرادي في كتابه توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك الذي نقل عنه كثيراً معقِّباً برأيه خاصة في تنبيهاته، ويسوغ حينئذٍ إن أذكر بعض المواضع مستشهداً بها على سبيل المثال:

1- في باب أفعل التفضيل عند قول الناظم:

وأفعل التفضيلِ صِلْ أبدَا تقديراً أو لفظاً بمن إن جرِّدا[2]

ذكر أبو الحسن الأشموني تنبيهين، فالأول منهما الخلاف فيِ "مِنْ " فقال الأشموني: "الأول: اختلف في معنى "مِنْ " هذه، فذهب المبرد ومن وافقه إلى أنَّها لابتداء الغاية، وإليه ذهب سيبويه، لكن أشار إلى أنَّها تفيد مع ذلك معنى التبعيض فقال في: هو أفضل من زيد"فضلهُ على بعضٍ ولم يعمَّ ، وذهب في شرح التسهيل إلى أنها بمعنى المجاوزة، وكأن القائل: "زيد

(1) محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط 1، 2005م - 1426هـ، ص 228.

(2) ألفية ابن مالك، ص 44.

أفضل من عمرو" قال:جاوز زيدٌ عمراً في الفضل. والظاهر كما قال المُرادي: ما ذهب إليه المبرِّد وما ردَّ به الناظم ليس بلازم".[1]

كما نقل عن ابن هشام في كتابه "أوضح المسالك"، حيث توجد مباحث كاملة في شرح الأشموني، بألفاظ ابن هشام منها ما ذكره الأشموني عن الفرق بين (لدن) و(عند) فإنه قال:" تنبيه: (لدنٌ) بمعنى (عند) إلا أنَّها يختص بستة أمور:

أحدها: أنها ملازمة لمبدأ الغايات، ومن ثمّ يتعاقبان نحو: جئت من عنده، ومن لدنه، ومن التنزيل: ﭽ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﭼ[2] بخلاف جلست عنده، فلا يجوز جلستُ لدنه، لعدم معنى الابتداء هنا.

ثانيها: إن الغالب استعمالها مجرورة بـ"من".

ثالثها: أنَّها مبنية إلا في لغة قيس، وبلغتهم قرئ ﴿ لَدُنِّي ﴾[3].

رابعها: أنها يجوز أضافتها إلى الجمل.

خامسها: جواز إفرادها قبل "غدوة".

سادسها: أنها لا تقع إلا فضلة، تقول: السفر من عند البصرة ولا تقول من لدن البصرة[4]

وهذا التنبيه موجود بألفاظه في أوضح المسالك، ولا يختلف عما جاء به الأشموني إلا في تصرفٍ محدودٍ من عنده، لم يلزم نفسه بالإشارة إلى ابن هشام، بل يكون هذا ديدنه مع ابن هشام

---

(1) شرح الأشموني، 226/4.

(2) سورة الكهف، 65.

(3) سورة النساء، 40، الكهف الآية2 ،أما القراءة المتواترة : ﭽ ﭿ ﭼ

(4) شرح الأشموني،420/3-421.

في معظم ما نقله عنه بلفظه، أو تابعه فيه دون إشارة لاسمه إلا في حالات نادرة.وبهذا يمكن القول بأنّ الأشموني اعتمد كذلك إلى حدٍ كبيرٍ على كتاب ابن هشام "أوضح المسالك".[1]

ولا أراني أُحيدُ عن الصواب إن قلتُ أنّ الأشموني وظف معظم من اهتم باللغة والنحو منذ بداية الأمر إلى عهده، فكأنه حوى خلاصة آراء النحويين داخل كتابه هذا،ولم يُبق شيئاً ذا بالٍ إلاّ وزيَّنه به، فمن اطّلع عليه أحاط بالنحو العربي، والتصريف دون حاجة للرجوع إلى غيره .

وقد يورد الشارحان- المرادي والأشموني- المسألة الواحدة ويعلقان عليها بأحكام مغايرة وتبريراتٍ مختلفة، ومن ذلك قول لمرادي تعليقاً على بيت ابن مالك:

معرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف كإرْضٍ " وسما[2]

قال المرادي: يعني أنّ المعرب من الأسماء ما سلم من شبه الحرف المؤثر، ومن ثم علم أنّ انحصار الاسم في القسمين، ثمّ مثل للمعرب مثالين: صحيح وهو "أرض"ومعتلٌ وهو"سما" وهو إحدى لغات الاسم الستة، ونبّه بذلك على أنّ المعرب ما يظهر إعرابه، نحو "أرض" وما يقدر إعرابه نحو "سما".[3]

وقال الأشموني: "ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف، الشبه المذكور، وهذا على قسمين صحيح يظهر إعرابه كأرض ومعتلٌ يقدّر إعرابه نحو "سما" بالقصر لغة في الاسم، وفيه عشر لغات منقولة عن العرب: اسم، وسم، وسما، مثلثة، والعاشرة سماة وقد جمعتها في قولي:

لغات الاسم قد حواها الحصرفي بيتِ شعرٍ وهو هذا الشِّعْرُ

---

(1)راجع الأبواب التالية في كتاب أوضح المسالك لابن هشام تجد نقلاً كاملاً في شرح الأشموني من كلام ابن هشام والأبواب هي: اقتران جواب الجملة الحالية بالواو 293/2، والموصول الحرفي: 126/1 ومجيء اسم الفاعل من كاد وكرب 281/2.

(2) ألفية ابن مالك، ص 10.

(3) توضيح المقاصد، 47/1.

اسمٌ وحذفُ همزِ القطعِ الثلاثُ مع سُمَاةٍ عشرُ [1]

أورد المرادي الاسم في ست لغاتٍ فقط، بينما بلغ عددها عند الأشموني عشر لغات، ونظمها شعراً من عنده على طريقة ابن مالك، وكلاهما لم يذكر المصدر الذي أخذ عنه هذه اللغات، أو لم يعزُها إلى القبائل التي نطقت بها.

أكثر الأشموني من التعليلات النحويّة، ونلاحظها بشكلٍ دائمٍ في أغلب المسائل التي تعرَّض لها الشرح، بينما مال المُرادي إلى الاختصار.

ومن شدة وله الأشموني بالتعليلات نجده قد أفرد التنبيه التالي في تقديم الاسم المعرب على الاسم المبني بقوله:" تنبيه: يبدأ في الذكر بالمعرب لشرفه، وفي التعليل بالمبني لكون علته وجودية، وعلة المعرب عدمية، والاهتمام بالوجودي أولى من الاهتمام بالعدمي، وأيضاً فالمبني أفراد معلول علة البناء محصورة، بخلاف علة الإعراب فقدَّم علة البناء ليبيِّن أفراد معلولها".[2]

المبني والمعرب من الأفعال :

يمكن الموازنة بين منهجيهما في هذه القضية من خلال وقوفهما على بيت ابن مالك:

واجعل لنحو يفعلان النونا رفعاً وتِين َ وتسألونَا[3]

أورد المرادي البيت أعلاه وشرع في معالجته بقوله:

"... فنجد يفعلان هو كل فعل اتصل به ألف اثنين مخاطبين أو غائبين نحو "أنتما تفعلان" وهما يفعلان، سواء كانت ضميراً كما مُثل به، أو حرفاً نحو "يفعلان الزيدان" في لغة أزد شنوءة ، وقوله "رفعاً" هو مفعول ثانٍ لقوله: "وأجعل" أي: صيِّر، وهو تصريحٌ بأن الرفع بالنون، كما هو مذهب الجمهور، خلافاً لمن زعم أنَّ الإعراب

---

(1) شرح الأشموني، 43/1.

(2) شرح الأشموني، 44/1.

(3) ألفية ابن مالك، ص 12.

فـي هـذه الأمثلـة بحركـاتٍ مقـدرة علـى لام الفعـل، وقولـه: "تـدعين" هـو كـل فعـل اتصـل بـه يــاء المخاطبــة، وقولــه "تســألونا" أي نحــو "تســألونا" هــو كــل فعــل اتصــل بــه واو جمــع مخـاطبين أو غـائبين، نحـو "أنـتم تفعلـون، وهـم يفعلـون" سـواء أكانـت ضـميراً كمـا مـ ُثِّـل بـه، أو حرفاً نحو "يفعلون الزيدون" في اللغة المشار إليها.

وقوله: "وحذفها للنصب والجزم سمة" أي حذف النون علامة للجزم والنصب كقوله تعالى:

چ چ[1] وقدمثَّ ل بقوله: "كلم تكوني لترومي مظلمة" ، فـ "تكوني" مجزوم بلم وعلامـة جزمـه حـذف النـون، و"ترومـي" منصـوب بـإن مضـمرة بعـد لام الجحـود، وعلامـة نصـبه حذف النون أيضاً .

وبدأ بالجزم لأنَّ النصب محمول على الجزم في علاماته،فإنَّ الجزم أحقُ بالحذف فحمل النصب عليه كما حـُمل على الجرِّ في الأسماء، وقوله "مظلمة" يجوز فيه فتح اللام وكسرها، والفتح هو القياس".[2]

وأورده الأشموني بقوله: "وأجعل لنحو يفعلان" أي:من كلِّ فعل مضارع اتصل به ألف اثنين اسماً أو حرفاً "النونا رفعاً" الأصل علامة رفع، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، يدل على ذلك ما بعده، والتقدير أجعل النون علامة رفع لنحو يفعلان، ولنحو "تدعين" من كل فعل مضارع اتصل به ياء المخاطبة، و"تسألونا" من كل فعل مضارع اتصل به واو الجمع اسماً أو حرفاً، فالأمثلة خمسة على اللغتين وهي: يفعلان، تفعلان، يفعلون، تفعلون، تفعلين.

فهذه الأمثلة رفعها بثبات النون نيابةُ عن الضمة، وحذفها أي النون للجزم والنصب سمة، أي علامة نيابة عن السكون في الأول، وعن الفتحة في الثاني، "كلم تكوني لترومي مظلمة"

---

(1) سورة البقرة، 24.

(2) توضيح المقاصد، 1/77-78.

الأصل تكونين، وترومين، فحذفت النون للجازم في الأول وهو"لم" ،وللناصب في الثاني وهو "إن" المضمرة بعد لام الجحود. [1]

وأضاف الأشموني لشرحه لهذه المسألة تنبيهان مما أدى إلى إزالة الغموض الذي تركه عليه المرادي بقوله:

تنبيهان: الأول: قدَّم الحذف للجزم، لأنَّه الأصل، والحذف للنصب محمول عليه، وهذا مذهب الجمهور، وذهب بعضهم إلى أنَّ إعراب هذه الأمثلة بحركات: مقدرة على لام الفعل.

الثاني: إنما ثبت النون مع الناصب في قوله تعالى: چ چ[2] لأنَّه ليس من هذه الأمثلة، إذ الواو فيه لام الفعل، والنون ضمير للنسوة، والفعل معها مبني ٌ مثل "يبنيْنَ " ووزنه "فعْلَ " بخلاف "الرجال يَعْفُون" فإنَّه من هذه الأمثلة، إذ واوه ضمير الفاعل ونونه علامة الرفع، وتحذف للجازم والناصب نحو ووزنه تَفْعُوا وأصله تعفُووا". [3]

مما سبق نلاحظ التطابق التام في تناول الشارحين لهذه المسألة وشرحها، حيث علقا على المسألة بأحكام وتعليلات متشابهة، إلا أنَّ الأشموني كان أكثر بسطاً ودقة في تبريراته وتعليلاته من المرادي، إذ زيّن شرحه بإضافة تنبيهات أدى إلى إزالة الغموض.

وفي حالاتٍ نادرةٍ يميل المرادي إلى إعراب كلمات بيت الناظم قبل الشروع في شرحها، ومن ذلك ما فعله عند قول الناظم في المعتل من الأفعال:

فعل أي آخرٍ منه ألِفْ أو واوُ أو ياءُ فمعتلاً عُرِفْ[4]

قال المرادي: "أي هنا شرطية، وبعدها (كان) المقدرة، وآخرٍ منه" مبتدأ "ألِفْ " خبره والجملة خبر كان، وقوله "معتلاً عُرِفْ " جواب الشرط، ويحتمل أن يكون كان المقدرة ناقصة،

---

(1) شرح الأشموني، 1/81-82.

(2) سورة البقرة، 237.

(3) شرح الأشموني، 1/82.

(4) ألفية ابن مالك، ص 12.

وآخر اسمها وألف خبرها، ووقف عليه بحذف التنوين على لغة ربيعة، ويجوز أن تكون أي موصولة على مذهب من أجاز إضافتها إلى النكرة".[1]

ثم يشرع في شرح البيت بقوله:أنّ كل فعل آخِره ألف نحو "يخشى" أو "واو" نحو "يدعو" أو ياء نحو "يرمي"فهو معتلٌقد عُرف بهذا الاسم، ولا يقال مقصور ولا منقوص إلا في الأسماء".[2]

والطريقة نفسها سلكها الأشموني، فبدأ بإعراب بيت الناظم، ثم شرع في شرحه بقوله: "وأي فعٍ ُل" كان آخره ألف" نحو يخشى، أو واو نحو "يدعو"، أو ياء نحو يرمي، فمعتلاً عرف أي: شرطية وهو مبتدأ مضاف، وفعل مضاف ُ إليه، و(كان) بعده مقدرة، وهي إما شأنية"وآخر منه ألف" جملة من مبتدأ وخبر خبرها مفسرة للضمير المستتر فيها، أو ناقصة و"آخر" اسمها وألٍف" خبرها، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة والمعنى أي فعلٍ آخره من الأحرف المذكورة فإنه يسمى معتلاً".[3]

---

(1) توضيح المقاصد، 79/1.

(2) المصدر السابق نفسه، الجزء نفسه، الصفحة نفسها.

(3) شرح الأشموني 86/1-87.

المبحث الثاني – الحروف

1- الحروف من حيث البناء:

علق المرادي على قول ابن مالك: (كلُّحرفٍ مستحق للبناء) بقوله: "أمرٌ مجمعٌ عليه، إذ ليس فيه مقتضىالإعراب، قالوا لأنَّ الحرف لا يتصرف ولا يتعاقب عليه من المعاني من يحتاج إلى الإعراب"،واعترض بأنَّمن الحروف ما يكون لمعانٍ كثيرة نحو "من".وأجيب: بأن الحرف إنما جيءبه في الأصل ليدلَّ على معنى واحد ليس غير".[1]

فالمرادي شرح المسألة ودعَّم ما ذهب إليه بإيراده أصلاً من أصول النحو وهو الإجماع.

وشرحها الأشموني بقوله:وكل حرفٍ مستحقٌ للبناء الذي به الإجماع، إذ ليس فيه مقتضىالإعراب، لأنَّه لا يعتوره من المعاني ما يحتاج إلى الإعراب".[2]

فالملاحظ أنَّ كلا الشارحين قد شرح المسألة أعلاه، ودعَّم ما ذهب إليه بإيراده أصلاً من أصول النحو وهو الإجماع، خلافاً لابن عقيل الذي احتاج إلى تدعيم ما ذهب إليه بإيراد مثال من عنده بقوله: "الحروف كلّها مبنية، إذ لا يعتورها ما تفتقر في دلالتها عليه إلى الإعراب نحو: "أخذُ الدراهم" فالتبعيض مستفاد من لفظ "من" بدون الإعراب".[3]

2- الحروف المختصة وغير المختصة:

تنقسم الحروف من حيث دخولها على الأفعال والأسماء إلى مختصة وغير مختصة، وقد لخَّص ذلك ابن مالك بقوله:

---

(1) توضيح المقاصد، 50/1.

(2) شرح الأشموني، 45/1.

(3) شرح ابن عقيل، ص 37.

سواهما الحرف كهل وفي ولفعل مضارع يلي لم ْ كيشُمّ ْ [1]

فقال المرادي:فكل ما لا يقبل شيئاً من علامات الاسم والفعل فهو حرف فتُرك العلامة علامة له، ثم مثله بثلاثة أحرفٍ تنبيهاً على أنّ الحرف ثلاثة أنواع: مشترك بين الاسم والفعل نحو "هل"مختصٌ بالاسم نحو "في"مختصٌ بالفعل نحو لم".[2]

فالمرادي اختصر الحديث في الحروف المختصة وغير المختصة كما جاء في بيت ابن مالك دون إسهابٍ أو استفاضةٍ في الشرح، مستنتجاً القاعدة المتعلقة بتقسيم الحروف إلى مختصة وغير مختصة فقط، ومصطلحاً على غير المختص بالمشترك.

وفي المقابل فقد أطال الأشموني في شرح البيت فقال: "سواهما" أي سوى قابلي العلامات التسع المذكورة"الحرفُ "لما عُلم من انحصار أنواع الكلمة في الثلاثة، أي علامة الحرفية أن لا تقبل الكلمة شيئاً من علامات الأسماء، ولا شيئاً من علامات الأفعال، ثم الحرف على ثلاثة أنواع مشتركٌ كـ"هل" فإنك تقول:زيدٌ قائمٌ وهل يقعد؟ ومختصٌ بالأسماء نحو "في"مختصٌ بالأفعال نحو "لم".[3]

فالأشموني اصطلح على تسمية الحرف غير المختص بـ"المشترك" كما فعله المرادي وختم حديثه بتنبيهين:

الأول:إنما عُدّت "هل"من المشترك نظراً إلى ما عرض لها في الاستعمال من دخولها على الجملتين، نحو: چ ۇ ۆ ۆ چ[4]، : چ ۇ ۆ ۇ ۇ ۆ ۆ ۍ ې ې

(1)البيت من الألفية، ص 9 .

(2) توضيح المقاصد، 40/1.

(3) شرح الأشموني، 37/1.

(4) الأنبياء، 80.

چ[1] لا نظراً إلى أصلها من الاختصاص بالفعل، ألا ترى كيف وجب النصب وامتنع الرفع بالابتداء في نحو: "هل زيداً أكرمته" كما سيجيء في بابه، ووجب كون زيد فاعلاً لا مبتدأ في "هل زيد قام" التقدير: هل قام زيد قام؛ وذلك لأنها إذا لم ترد الفعل في حيزها تسلّت عنه ذاهلة، وإن رأته في حيزها حنت إليه لسابق الألفة فلم ترض حينئذٍ إلا بمعانقته".[2]

فالأشموني في هذا التنبيه اعتمد على شاهدين من القرآن الكريم لبيان أنّ "هل" حرف مشترك نظراً إلى ما عُرض لها في الاستعمال في دخولها على الجملتين، ثمّ مال الأشموني إلى الأسلوب الإنشائي الطويل لتعليل عملها بقوله: "... وذلك لأنّها إذا لم ترَ الفعل في حيزها تسلّت عنه ذاهلة، وإن رأته في حيزها حنت إليه لسابق الألفة فلم ترض حينئذٍ بمعانقته".

أما في التنبيه الثاني قال: "حقُّ الحرف المشترك الإهمال، يقبل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل، وإنّما عملت مّا، ولا، وإن" النافيات مع عدم الاختصاص لعارض الحمل على "ليس" إلا أنّ من العرب من يهملهنّ على الأصل كما سيأتي".[3]

في التنبيه أعلاه عالج الأشموني مسائل عديدة خاصة بالحروف وذلك بتطرقه للحروف العاملة وإشارته إلى مّا، ولا، وإن النافيات وإعمالها عمل ليس لعارض الحمل على النظير.

كما تطرق إلى الحروف المهملة وأشار إلى "ها" التنبيه و"أل" المعرفة مع اختصاصهما بالأسماء وإلى قد، والسين، وسوف، وأحرف المضارعة مع اختصاصها بالأفعال لتنزيلهن منزلة الجزء من مدخولهن، وجزء الشيء لا يعمل فيه.

---

(1) المائدة، 112.

(2) شرح الأشموني، 37/1.

(3) شرح الأشموني، 37/1-38.

أما الحروف العاملة المختصة فذكر منهاأنْ "وعملها النصب دون الجزم حملاً على "لا" النافية للجنس؛ لأنَّها بمعناها، على أن بعضهم جزم بها كما سيأتي. وعبارة "كما سيأتي" يستخدمها الأشموني كثيراً ، مما يقوده إلى تكرار الكلام في أكثر المواضع.

3- الحروف العاملة :

الحروف العاملة كثيرة جداً، منها النواسخ الحرفية وقد ذكرها ابن مالك في قوله:

إنَّ أنَّ ليتَ لكنَّ لعلَّكأنَّ عكس ما لِكان مِن عملْ (1)

وشرح المرادي بيت الناظم أعلاه بقوله: "يعني أن كان ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهذه الأحرف تنصب الاسم وترفع الخبر، خلافاً للكوفيين في قولهم: إن الخبر باقٍ على رفعه، وبعض العرب ينصب بهذه الأحرف الجزأين معاً، وحكاه قومٌ منهم ابن السيد* أن ذلك لغة".(2)

كما شرحه الأشموني بقوله:"إن، وأن، وليت، ولكن، ولعل، وكأنّ " عكس ما لكان الناقصة من عمل فتنصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها، وهذه اللغة المشهورة.

وحكاه قومٌ منهم ابن سيده أن قوماً من العرب تنصب بها الجزأين معاً ومن ذلك قوله:

دَ جإنُلْحٌ اللّيْلِ فَلْتَأتِولتكُنَ خطاك خفافاً إنّ حراسنَا أُسْدا(3)

[فالشاهد في البيت قولهحرّاسَ نا أُسداً"حيث ورد فيه ما ظاهره أنَّ إنَّ" المؤكدة نصبت الاسم والخبر جميعاً].

---

(1) ألفية ابن مالك،ص:21

* هو أبو محمد عبد الله محمد السِّيد البطليوس، عالم اللغات والآداب، من أهم مصنفاته: شرح أدب الكاتب وشرح الموطأ، ينظر إنباه الرواة 2/141-142 وبغية الوعاة 2/55-56.

(2) توضيح المقاصد، 1/200.

(3) مجهول القائل، شرح الأشموني، 1/468، وهمع الهوامع 1/490.ولعمر بن ربيعة في الجنى الداني، ص394.

وقوله:

يا لَيْتَ أيام الصَّبَا رَواجِعاً[1]

[الشاهد في البيت قوله:ليت أياماً رواجعاً" حيث ورد فيه ما ظاهره أن ليت قد نصبت الجزءين جميعاً] وقد تمسك بهذه الظاهرة جماعة منهم الفراء.

وقوله:

كأنّ أُذُنَيْهِ إذا تَشَوَّفا قادمةً أو قَلَماً مُحَرَّفا[2]

[والشاهد فيه قوله: ""كأن أذنيه قادمةحيث وردّ فيه أنَّ "كأن" الذي هو حرف تشبيه قد نصب الاسم والخبر جميعاً].

من خلال تناول الشارحين لهذه المسألة- النواسخ الحرفية- نلاحظ الآتي:

1- كلاهما شرح بيت الناظم ذاكراً النواسخ الحرفية فيه مبيِّناً عملها،ومؤيداً في ذلك ابن مالك في أنَّ النواسخ الحرفية عكس كان وأخواتها في العمل،إذ أنَّها تنصب الاسم وترفع الخبر. وعلَّق الأشموني على ذلك بأنَّها اللغة المشهورة، إلا أنالمُرادي نقل لنا خلال شرحه خلافاً للكوفيين حول الوظيفة النحوية لهذه النواسخ الحرفية وهو قولهم: أنَّ الخبر بلقٍ على رفعه" أي أن هذه النواسخ لم تعمل في خبرها.

2- بنَّ كلٌّمن الشارحين أنَّبعض العرب ينصب بهذه الأحرف الجزأين معاً - وأيَّد الأشموني قوله بثلاثة شواهد من الشعر، بينما المرادي لم يؤيّد زعمه بأي من الشواهد بل اكتفى بقوله: "أن قوماً من العرب حكىأنَّ ذلك لغة"وكأنَّه لم يكن مقتنعاً بذلك، الأمر الذي يقودُ بالقول إلى أنَّ الأشموني كان أكثر دقةً وبسطاً في شرحه من المرادي.

---

(1) بلا نسبة، شرح الأشموني، 470/1، والهمع 491/1.

(2) بلا نسبة في شرح الأشموني، 468/1، والهمع 49/1.

وقال السيوطي: ".وسُمع من العرب نصب الجزأين بعدها، فقيل هو مؤول وعليه الجمهور، وقيل سائغٌ في الجميع وأنَّه لغة وعليه أبو عبيدة القاسم بن سلام، وابن الطراوة، وابن السيِّدوقيل خاصٌ بليت وعليه الفرَّاء".[1]

وعليه ترى الدراسة أنَّ اللهجات العربية لعبت دوراً محورياً في تعدد الوظائف النحوية لبعض الحروف والأسماء، من ذلك تلك النواسخ الحرفية -إنَّ وأخواتها"- لها وظيفتان، أحدهما: أنَّها تنصب المبتدأ وترفع الخبر، والأخرى أنَّها تنصبهما معاً، ولإنَّ" وظيفة دلالية غير التوكيد وهي أنَّها بمعنى "نعم" حرف جواب.

وأخيراً خلصت الدراسة إلى أنَّ الشارحين- المرادي والأشموني- يتفقان في الغاية التي يهدفان إليها، وفي الطريقة التي أتبعاها لتحقيق تلك الغاية، يتفقان في أنَّهما يشرحان الألفية، وأنهما لا يكتفيان بمادتها بل يزيدان عليها، كلٌ حسب طريقته، فيأتيان بآراء النحاة المتقدمين والمتأخرين منهم في أحيانٍ كثيرةٍ ويأتيان بكثيرٍ مما أغفله الناظم فينبِّهان عليه.

(1) الهمع، 491/1.

الخاتمة

الحمد لله الذي لم يتخذ له ولداً ، ولم يكن له شريك في الملك ،وصلِّوسلِّم على من بعثه ربُّ الأنام، رحمةً للعالمين وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه وسار على طريقه وبعد:

فمن فضل الله عليَّ ونعمته أن أعانني على إتمام هذه الدراسة، والتي كان عنوانها:

"المنهج النحوي للمرادي والأشموني من خلال شرحيهما لألفية ابن مالك" وبعد الدراسة والبحثتوصلت الدارسة إلى عددٍ من النتائج منها ما يلي:

1. الأثر الواضح لألفية ابن مالك في مسيرة الدرس النحوي العربي وجهوده الواضحة مما أدى إلى تقدمه خطوات واسعة جلية.

2.إنَّ شرحي المرادي والأشموني لألفية ابن مالك بالإضافة إلى شرح ابن عقيل من أشهر كتب النحو بشكل عام، ويساعد المتعلمين على فهم الخلاصة، وقد عكف عليهما الدارسون قديماً وحديثاً لما فيهما من السهولة في العبارة والترتيب في الأفكار.

3.أنَّ الشارحين- المرادي والأشموني- يتفقان في الغاية التي يهدفان إليها، وفي الطريقة التي أتبعاها لتحقيق تلك الغاية، يتفقان في أنَّهما يشرحان الألفية، وأنَّهما لا يكتفيان بمادتها بل يزيدان عليها، كلٌّ حسب طريقته، فيأتيان بآراء النحاة المتقدمينوالمتأخرين منهم في أحيانٍ كثيرة ويأتيان بكثيرٍ مما أغفله الناظم فينبَّهان عليه.

4.بدأ كلٌّ من الشارحين شرحه بمقدمة ضافية أبان فيها منهجه في شرحه، بينما اختلفا في طريقة تناولهما لأبيات الناظم.

5. قام المرادي شرحه بالتعليق المباشر تحت أبيات الألفية، بينما الأشموني أقام شرحه على طريقة الشرح الممزوج، وهو مزج أبيات الألفية داخل متن الشرح.

6أنَّ أول ما يطالعنا من مميزات مذهب المرادي أنَّه كان مستقلاً في فكره وأسلوبه، ومال إلى التجيد والابتكار، فقد اعتمد أن يعرض آراء ابن مالك في شرحه مؤيداً أو معارضاً، وأنَّه يعرض آراء بعض النحاة على سبيل الموازنة والتوضيح، ولمَّا نال هذا العمل إعجاب بعض النحاة ولاسيما الأشموني نهج نهجه واتبع سبيله، فكان يسأل ويجيب، وأفرد مسائل وتنبيهات اقتداء به.

7. مال الشارحان إلى الأسلوب التعليمي مع استخدام العبارة السهلة البسيطة، عدا بعض الحالات التي يميل فيها الأشموني إلى المنطق والتعليلات التي استقاها من اشتغاله بالفقه.

8. ظهر حرص الشارحين خلال البحث على الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته والإفادة من الشواهد الغزيرة ، إذ لم يستثنيا واحدة من قراءاته المتواترة والشاذة، فكلّ القراءات حجة في النحو.

9. لم يسلك الشارحان مذهباً واحداً في احتجاجهما للقضايا النحوية في شرحيهما، ولكن السمة الغالبة عليهما اعتمادهما على القرآن الكريم ثم الحديث، فالشعر ثم النثر.

10. يمتاز الشارحان بالجمع بين مذاهب النحاة بصريين وكوفيين ومغاربة، ولكن السمة الغالبة عليهما هي السمة البصرية.

11. من خلال الإطلاع والدراسة تبيَّن أنَّ الأشموني في كتابه دليل السالك إلى ألفية ابن مالك قد استفاد كثيراً من كتاب المرادي "توضيح المقاصد"؛ إذ أنَّه اتَّبع النهج الذي سار عليه المرادي من حيث التنظيم والتقسيم، وبيان معاني الحروف، وقد ينقل اللفظ في بعض الأحيان أو المعنى نفسه.

12.أورد كلٌّ من الشارحين مسائل في تنبيهات، إلا أنَّ أغلب تنبيهات الأشموني مأخوذة من تنبيهات المرادي في شرحهالألفية، نقلها الأشموني في أحيانٍ بنصهِّا، وأحياناً أخرى بتغييرٍ

في الجمل والتراكيب، ولكن كثيراً ما يشير الأشموني إلى هذا النقل بكلمة "المرادي" في نهاية التنبيه؛ إذ يُعدُ شرح المرادي أصلاً من أصول شرح الأشموني الذي اعتمد عليها وأخذ عنها.

13. دعَّم كلٌّ من الشارحين شرحه بالشواهد الشعرية، وأكثره للشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين، سواء ما عُرف قائله أو لم يُعرف، وقلَّ التمثيل بشعر المحدثين الذين لا يعتد النحاة بهم في قواعدهم.

14. تطرَّق الشارحان إلى عددٍ وافرٍ من المسائل اللهجية في شرحيهما، وأوردا العديد من الخلافات فيها، مع إبداء آرائهما بشكلٍ واضحٍ، وترجيح الآراء الصائبة فقط مهما كانت مكانة العالم الذي ذكر الرأي.

15. ظهور أثر الزمن واضحاً في انتهاج طريقة معينة في الشرح ، وفي تحديد المصادر وتنوعها والتوسع فيها.

التوصيات:

إن التوصيات الختامية من الثمار المهمة للدراسة الناجحة لما لها من أثرٍ في فتح آفاقٍ جديدةٍ للدارسين، والإجابة عن بعض التساؤلات التي قد تعتري الباحث العازم على أن يكون التوضيح مجالاً لبحثه، فأضع بين أيدي الباحثين والدارسين التوصيات الآتية التي أتمنى أن تؤخذ بعين الاعتبار:

1-العمل على دراسة كلٍّ من شرح الأشموني وتوضيح المقاصد للمرادي دراسة لغوية لهجية فهما كتابان زاخران بلهجات العرب.

2.كثيراً ما اعترض ابن عقيل في شرحه للألفية على ابن مالك، وكثيراً ما دافع المرادي وردَّ الاعتراض عنه، على ذلك فإنَّ الدراسة الموازنة بين شرحي المرادي وابن عقيل للألفية من حيث الخلاف النحوي سيكون لها بالغ الأثر في إظهار الخلاف بين شراح الألفية، وتناولهم للمسائل من أوجه عدة.

3. هنالك كثير من الاستدراكات والردود للمرادي على النحويين في مصنفاته "التوضيح وشرح التسهيل"هذا جدير ٌ بالدراسة والبحث.

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأشعار

فهرس الامثال

فهرس الأعلام

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
چ ڤ ڤ چ	الفاتحة	7	188
	البقرة		
چ چ	//	219	186،54
چ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ چ	//	85	103،107
چ ج چ چ چچ	//	71	65
چڈنَتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً **چ**	//	26	192،184،184،45
چ چ.	//	29	59
چ ڈ ڈ ڈ چ	//	143	125
چ ڈ ڈ ڈچ	//	60	160
چ ڤ ڤ ڃ ڃ چ	//	31	61
چ گ گچ،	//	137	76
چ ۆ ۇ ۇ ۇ ۇ وچ	//	255	63،60
چ چ	//	237	235،187
چ چ	//	186	140،55
چ چ	//	24	240
چ ب ب پ پچ	آل عمران	92	61
چ ٹ ٹ ٹچ	//	119	162
چ ۋ و و ۋ چ	//	120	163
چ ٹ ڈ ٹ ٹ ٹٹ ڤ ڤ ڤ ڤ چ	النساء	1	182،38 ، 37
چ لَّدُنْهُ أَجْراً عَظِيماً چ	//	40	235
چ و و ۋ چ	//	73	117
چ پ پ ٹ ٹ ڈ ٹ ٹ ڈ چ	المائدة	71	85
چ ں ٹ چ،	//	54	161
چ ۋ ۋ و و ۋ ۇ ۈ ې ې ې چ	//	112	243
چ گ گ گ گ چ	الأنعام	154	188،45

چِكَ زَيَّنَ الْمُشْرِكِينَ وُ وُ ۆ چ	//	137	.88،42،43
چۇ ې ې ېچ	//	25	59
چۇ ې ې ې ې چ	الأعراف	186	60
چۇ ۇ و و ۇ ۇ ې ېې ې چ	//	194	188،64
چ چ	//	195	64
چڈڈ ڈچ	//	60	160
چے ئے ئے ڭ ڭ ۈۇ ۆ ۆ ۈ چ	//	10	34،37
چڤ ج ج ج ج ج ج چ	التوبة	108	62
چچ ډ ډ ډ ډ ډ چ	يونس	10	77
چگ گچچ	//	58	55
چاً ب ب ې ېچ	هود	98	48
چڭ ۇ ۇ ۆ ۆچ	//	105	49
چک ک گ گ گ گ چ	//	8	214
چگ گ گ ں چ	//	1	168
چ چ	//	44	172
چ چ	//	28	76
چ ج ج ج ججچ	يوسف	65	212،52
چډ ډ چ	//	32	223
چڤ ڤ ڤ چ	//	31	،152،162
چڭ گ گ گ گ چ	//	90	186
چ ہ ہ ہ چ	الرعد	4	151
چگ گ گ گ گ گچ	إبراهيم	47	89،42
چگ گ گ گ گ گ چ	//	4	141
چھ ے ےچ	//	22	183
چۇ و و ۇ ۇ ې ېمِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ چ	الحجر	28	82
چ چ	//	30	54
چپ پ پ پ پ ٹ ٹ ٹ ٹ چ	النحل	103	142
چڈ ڑ ڑ ڑ ڑ ک ک ک کچ	//	30	53
چپ پ پ پ پ پ چ	الإسراء	1	61

چډ ډ چ	//	109	79
چڭ ڭ ڭچ"	//	7	79
چڈ ٹ ٹ ڈ ٹچ	الكهف	76	184
چچ ډ ډچ	//	77	72
چډ ډ ډ ډ ڈ ڑ چ	//	65	236
چ چ	//	2	153،183،235
چچ ډ چ	مريم	69	188
چټ ټ ټ ټ ټ چ	طه	77	225
چڈ ڈ ڈ ڑ چ	//	56	62
چک ک ک ک چ	//	81	163
چ چ	//	63	79،128،161،185
چپ پ چ	الأنبياء	73	124،123
چڤ ڤ ڤ ڤ چ	//	3	85
چھ ھ ے چ	//	88	51
چو ۇ ۇ چ	//	80	242
چج ج ج ج ج ج ج ج ج ج چ	الحج	18	60
چ چ	//	30	61
چۇ ۇ ۇ ۆ چ	المؤمنون	36	181
چ چ	النور	43	57
چڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ۀچ	//	40	64
قۀق قۀ قج	//	45	60
پ پ	//	37	123،124
چڈ ڈ ڑ چ	الفرقان	25	50
چڭ ڭ ۇ ۇ ۆچ	//	41	121،122
چۇ ۇ ې ې ې ې چ	//	10	46،47
چٹ ٹ ٹ ٹ چ	الشعراء	186	125
چڈ ۀ ۀ چ	//	195	141
چۇ ۇ و و ۇ چ	//	225	56

چھ ے ےچ	//	50	163
چہ ہ چ	القصص	32	187
چھ ے چ	العنكبوت	12	54
چكۀ ڭ ۇ ۇ چ	الروم	3	123
چ ں ڻ ڻ ڈ ڈ ۀ ۂ ەچ	//	22	141
چپ پ پچ	يس	71	122
چہ ھ ہ ھ ھ چ	//	36	62
چۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇ چ	//	37	119،57
چڈ ٹ ٹ چ	ص	3	189،41
چے ئے ئے ۀ چ	//	73	62
چ ی چ	فصلت	29	187
چہ ہ ہ ہ ھ چ	الزخرف	84	44
	الأحقاف	5	60
چئے ۀ چ	الذاريات	43	151
چڤ ڤ ڤڤ ڤ ڤ چ	المجادلة	2	212 ،162، 152
چپ پ پ چ	الحشر	4	162
چچ چ چ چ	الطلاق	7	55
چگ گ ں ں ڻ ڻ چ	القلم	51	125
چ چ	الليل	14	49
{نَاصِيَةٍ بِالنَّاصِيَةِ فَعًا لَنَسْ نَهِ}	العلق	15	47
چڈ ڈ چ	القدر	4	49
چڈ ڈ ڈ چ	الكوثر	1	150

فهرس الأحاديث:

الرقم	الحديث	الصفحة
1-	"فلتأخذوا مصافكم	**55**
2-	"كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ـني إذا حـِضتُ أن أتّزر"	**72**
3-	"إن كان قصيراً فليتزر به"	72
4-	ن تعزى بعزاء الجاهلية فأعضُّوه بهن أبيه ولا تكنُوا".	ربيع أول رجب
5-	لولا قومك حديثوا عهد بجاهلية	73
6-	أدركنَّ واحدٌ منكم الدجّال	73
7-	هُمَّ أجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف	74،81
8-	لخُلُوف فم الصائم عند الله أطيب من ريح المسك".	74
9-	ه ملّككُم إياهم ولو شاء لـِملّكهُم إياكُم	76
10-	أفضل ما قلته والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله"	77
11-	أقرب ما يكون العبد من ربّه وهو ساجد	77
12-	إنّ هذين حرام على ذكور أمتي	78
13-	وتران في ليلةٍ	79
14-	واشترطي لهم الولاء	80
15-	يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"	83، 84
16-	تَارِكُو لِي صَاحِبِي	89

فهرس الأشعار:

القافية	الشاعر	الصفحة
الهمزة		
ماتَ فَاستَراحَ بِميتٍ المَيتُ مَيِّتُ حيْءِ	عُدي بن الرعلاء	131
لميت من يَعيشُ كَئيباً بالَه قَليل الرَجاءِ	//	131
بَيَّةً ، الخُ مُكَا مَ غَرَ هُمْ أَنْ زَكّأ	رؤبة بن العجاج	112
حرف الباء		
عْجَ بَعْدَمَا يُرى فِي فُروعِ المُقلتينِ ذُضُوبُ	مجهول	150
لطَرفَ إِنَّكَ مِنْ يرٍ فَلا كَعبَ لَغٌ لا كِلابَا	جرير	165
َهرٍ قَدلَبِستُ أَثوبا يطَةٍ واليُمنةِ عصَبا	مجهول	132
َسى الرَّأسُ قِناعاً أَشيبَا	مجهول	132
تالُ لا قِتالَ لَديكُمُ [ّ سَيراً في عِرااالمَواكِبِ]	حارث بن خالد المخزومي	126
كومْ يلْلَقِقْهَا غَيْرَ ثٍ [ِاجية الحجِيْلِ ، ِايَّةَالقَلْ،]	مجهول	175،174،
حرف التاء		
، َماءَ أَبِي وَجَدِي حَفَرْتُ وذو طويتُ	سنان بن فحل الطائي	176
يتَ وَهُلْ[يَنْفعُ شيءٌ ليتُ]يت شباباً بُوع فاشتريتُ	رؤبة	172
َكُ مُلْغِيا مَقَالَةَ لِهْبِي إِذَا الطيرُ مَرَّ،	مجهول	197

حرف الجيم		
البَحرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ججٍ خُضْرٍ لهنَّ نُجُ	مجهول	164
ك بالغِذَى وسِواكَ مَانِعُ فَضْلَهُ المُحْتَاجِ	مجهول	90
حرف الحاء		
الذَّائِدُونَ صَنَادِيدُ العِبَّ الذُخَيْلِ غارَةً مِلْحَاحَا	مجهول	153
عدُك إن رحِمتِ مُتيماً كِ لم يكُللصبابَ نِحَا	مجهول	73
مرت بنا في سواخولة .... سكُ من أردانها نافحَةً	مجهول	78
حرف الدال		
بَادَ مُلْكَهُمُ [سُوقَةٍ بَادُوا]	مجهول	174
نَّ ليطَ أَجَدُّفَانِجَرَدُ وَأَخلَفوكَ عِدَ الَّذي وَعَدُوا	ابو الفضل بن العباس	123
مِن حُبِّهَا لعميدُ	مجهول	115
اللَّيْلِ فَلْتَأتِ ولتكُنَ خطاك خفافاً إنَّ حُرَّاسَنا أُسْدَا	مجهول	243
ن نَجْدٍ فإنَّ سِنِينَه ***نا شيباً وشيَّبننا مُرْدَا	الصمة بن عبدالله بن الطفيل	73،81،80، 166
زَجَّ القَلُوصَ أبِي مَزَادَهْ	مجهول	87
التي أضناك حُبٌّ سُعادا [ضُها عنك استمرَّ وزادَ]	مجهول	203
الْعَصْرِ مَاهِيَ لَفْظَةٌ دَانَيْ جُرْهُمٍ وُدِ	مجهول	64
صُورَةِ الْجَحْدِ أَثْبَتَتْ تْ مَقَامَ جُحُودِ	مجهول	64

أفسده قومٌ وأزّ ُوا به بين أغتامٍ وأوغادِ	اليزيدي	192
لهم قياسٌ أحدثوهُ هُمُ قياسُ سبرُ مِنقادِ	اليزيدي	193
، مِراءٍ وذوي لكنةٍ أباءٍ وأجدادِ	اليزيدي	192
ـ َاذِي القَدُوم لَعَ لَّذِي ـ َاً لأبْ يَضَ ماجِدِ	مجهول	202،115
ن ْ قَتَلْتَ لَمَسْلِمَ اوجَبَ[تْ عَلَةُ المُتَعَمَّدِ]	عاتكة بنت زيد	124
حرف الراء		
ا مَا كنْتِ جَارَتَنَا ... ـ َذَا إلاَّكِ دَيَّارُ	مجهول	105
دَنَّه فَمَا لَدَى غَيْرَ نفعٌ وَلاَ ضَرَرُ	مجهول	121
هما إسَارٍ وَمِنَّةٍ وإمّا" والقتلُ بالحُرِّ أجدرُ "	تأبط شرّاً	89
سم قد حواها الحصر في بيتِ شعرٍ وهو هذا الشِّعْرُ	لأِشموني	239
حذفُ همزِهِ والقصرُ مع سُمَاةٍ عشرُ	//	239
، ُ ما أُمِرتْ بالعنـ وهيَّ إنْ أُمِرَتْ باللطفِ تأتمرُ	مجهول	153
ـ َتَهُم إذ هُم قُرَيشٌ وَإذ ما مِثلَهُم بَشَرُ	الفرزدق	225
ِي بذُوه أبا الغيلان عن كِبر فعلٍ كما يُجزى سمنَارُ	سليط بن سعد	135
ّ امرِئٍ ، امْرَأ ُدُ باللَّيلِ ذَارَا	مجهول	137
الأَمواتِ قَد ضَمِنَت إيّاهُمُ الأَرضُ في سِرِ الهَّيرِ	الفرزدق	126
لمَقابِرُ عَن كُلَيبٍ فَيُخبِرَ نائِبٌ زيرِ	المهلهل بن ربيعة	131
يَا جَرِيرُ وَخَالةٍ لَبَتْ عَلَيَّ عَشَارِي	الفرزدق	175
ِمِ الشَّعْ يقَرِلَّ عَيناً لِقاءُ مَتَحْتَ القُبُرِ	المهلهل بن ربيعة	132

حرف السين		
ـ لَنا فَهُجتِ رَ اِنذَيتِ وَ ما شَفَيتِ نَسيدَ ا	المتنبي	103،101
حرف العين		
[بِّ أنت الله في كُلِّ موطِنٍ] لذي فِي رَحمةِ اللهَّ ِ أَطْمَعُ	مجهول	202،133
ي ساوَ رَتني ضَئيلَةٌ الرُّ ِ في أَنيابِها السُّمُّ نقعُ	النابغة الذبياني	192
سٌ يُثَبَّعَ وبه في كُلّ أمرٍ يُنتفعُ	الكسائي	194
تي كنت صبياً مرضعاً تحملني الذلقاءُ حولاً اكتعَا	مجهول	130
ُيام الصَّبَا رَ واجِعَاً	مجهول	248
َلَ التَفَرُّقِ يَ لا يَكُ مَوقِفٌ مِنكِ الوَداعَا	مجهول	129
مَوتِ عني وبَعدَ عَطائِكَ المائةَ الرِّتاعَا	مجهول	129
حرف الفاء		
ْرِي عَنْكُمُ حَنِيفا بَعْدَنَا السُّيُوفَا	رؤبة بن العجاج	125
حرف القاف		
كأنّ أذنيه إذا تشوّ فا قادمةُ أو قلَما مُحرَّقاً	مجهول	246
حرف الكاف		
بنِ إذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ ولا تُشاكُ	مجهول	172
حرف اللام		
فيوماً يُوافين الهوى غير ماضيٍ ويوما ترى منهن غولاً تغولُ	جرير بن عطية	127،55
عدَكَ وادٍ مُبْقِلُ ن حَوْ ذانِه وأَذْسُ	أبو ذؤيب	194

صِفُوا قَومِي لَهُمْ فَبِهِمْ ... قَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولاً	مجهول	102
مَنْ جَرِيرٌ خذَالُهُالْعَلاَءِ ... وَيُكَرِم الأَخْوَالاَ	مجهول	121
يبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَذَا ... لوكَ وَفَكَّا الأَغْلاَلاَ	الأخطل	161
عَلَيهِم ... بَرَدى يُصَفِّقُ بِالرَحيقِ السَلسَلِ	حسان ابن ثابت	78
يُذيبُ الرُّ، منهُ كُضَبٍ ... يُمْسِكُهُ لَسَالاَ	أبو العلاء المعري	100
، رُمحٍ فَيَطعَنُني بِهِ ... سَيفٍ وَلَيسَ بِذَبَّلِ	امرؤ القيس	107
لَى السِّلْمِ رَأْفَةً ... فَسُقْنَاهُمُ سَاقَ الأَجَادِلِ	النابغة الذبياني	90
دْحَتِي ... كَنَاحِتِ يوماً صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ	مجهول	90،88
تِعَالِ ... الرَّأْسِ شَيْباً إِلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيْلِ	مجهول	102
ةِ جابِرٍ إِذا قالَ لَيتي ... وَأُتلِفُ بَ، مالِي	زيد الخيل	201
كمِ الْتُرضَى حُكومَتُهُ ... ولا الأصيلُ ذي الرأي والجدلِ	الفرزدق	200
ا التَدَلُّلِ ... وَإِن كُنتِ قَد أَزمَعتِ صَرمي فَأَجمِلي	امرؤ القيس	230،231
حرف الميم		
إذا [قَالَتْ بيني لها قال صاحِبي] ... هَذَا لَوعَةٌ وغَرامُ	ذو الرمة	102،101
عَلَيْنَا ... بشيءٍ إِنَّ أمَّكمُ شَرِيمُ	مجهول	164
المارِقِينَ بِذَفسِهِ ... وَقَد أَسلَمَاهُ مُبعَدٌ وَحَمِيمُ	ابن قيس الرقيات	83
بها ... وَهُوَ عَلى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ	مجهول	153
نَّ حارثَ ... تَقْيَتِهِ أَمتَاسَ قَد عَلِمُوا	مجهول	113
يصبحُ نُ وفِي البحر فمُه	رؤبة بن العجاج	74

في العَذْلِ مُلِحَّ دائِما نِّي عَسَيْتُ صائِمَا	مجهول	195
نَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى ... اهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا	المتلمس	128
أَت ساتيدِما لِلّهِ دَرُّ اليَومَ مَن لامَها	عمرو بن قميئة	87
[أضحت حبالُكم رِماما حت مِنك شاسعةُ أُمامَاً	جرير	113
الغُرُّ يَلمَعنَ بِالضُحَى بافُنا يَقطُرنَ مِن نَجدَةٍ دَمَا	حسان بن ثابت	109
خَلِ يَرمِي ورَائِي بِامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ	مجهول	178
قِيْلَ سَيِّدَاًإذا أنّه عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ	مجهول	119
يا لَيتَ شِعْرِيَ إنَّ مَنجَى مِنَ هَلْعَالعَيشَعِدَ الشَيَمِنْ مِ	اعدة بن جُؤيَّة	109
مَنفَهٍ وَلاَ يَحِدْ عَنْ سَبِيْلِ المَجْدِ والكَرَمِ	مجهول	46
حرف النون		
يْخُ اقترابي لى حَلِيْفَ رِضا ... هٌ وِيَهْعَوْنَ غَضْبَانُ	مجهول	77،120
فما شقيتْ إلاَّ نُفُوسُ الأُلى للْشَرِ ناوُ وْنا	مجهول	46
مِنْها الوجِيلْعَيْنَاوَ مَنْخَنِ هَابظِيَاذَا	مجهول	116
"فثبت الأقدام إن لاقينا" فأُنزِلَ سَكِينَةً عَلَيْنَا	عبد الله بن رواحة	130
لأنت معتاد في الهيجا مُصابرة" يصَلَى. اكُمُّنَ عَادَاكَرِيْمَا".	مجهول	88
"نعم مزكا من ضاقت مذاهبه" وَ فِي سِرٍّ وإِعْلانِ	مجهول	116،61
، لدى البيتِ العتيقِ أخيلُمطواي مُشْتَاقانِ لَهُ أرقانِ	مجهول	154
ِي الشُّعَرَاءِ مِنِّي قَ ، ذَ لأربعِنِ	سهيل بن وثيل	133
على اللَّئِيْمِ يسُبُّنِي ثُمَّ أقُولُ لا يُعنِينِي	مجهول	56،118

127	جرير	ـ َ ع َاذِلَ و َ ابَ نْ ـ َ بْتُ لَقَدْ أَصَ ابَ نْ
128	رؤبة	ِ خَ اوِي المُ خْ تَ رَ قْنْ أَعْ لامِ لماعِ الخَ فَقْنْ
		حرف الهاء
130	مجهول	يفٍ طَ رَ قَ الحَ يَّ ِ ى صادف حديثاً و زاداً ما اشتهى
130	مجهول	لك اللهُ على ذاكا لك الله لك اللهُ
		حرف الياء
104	النابغة الجعدي	لَّتْ ِ دَ القَلْ لا أَذَ بَ غِ يا و َ لا عَ نْ ـ ُ تَ راخِ يَ ا
108	زهير بن أبي سلمى	ِ ي َ أَنَّ ُ مـ ُ درِ كَ ما مـ َ ضى لا سابِقٍ شَ يِذا كانَ جلئَ يا
177	منظور بن سحيم الفقعسي	[مـ ُ وسِ رُ ون لقيتُ هـ ُ م] ِ نْ ذو عِ ندَ هُ مْ ا كَفاذِيا

فهرس الأمثال

الرقم	المثل	الصفحة
-1	جزائي جزاء سمنار	135
-2	- ا كُلٍّ سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة"	136،137
-4	َوبُ الَحْلَبَةُ	138
-5	مع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه	138
-6	6-أحشفاً وسوء كيلةً	138
-7	- "الكلاب على البقر"	138
-8	-"، مِنْ دِيك"	138
-9	أَشغلُ من ذات النحيين"	139
-10	كلاهما وتمرا	135،136
-11	"ترك يوماً نفسك وهواها سعي لها في رداها"	138،137
-12	عسّى الغُوير ُ أبؤسا"	196

فهرس الأعلام:

1-	إبراهيم أنيس	141
2-	إبراهيم بن هرمة	94،97
3-	الأخفش	205،201،188،205،201،110،
4-	الأخطل	9493،98،
5-	أحمد مكي الأنصاري	39
6-	أبو إسحق	180
7-	الأصمعي	93،94،95،96،98
8-	الأعشى	93،98
9	الأعمش	37،34
10-	امرؤ القيس	94،98،106
11-	الأنباري	42،70،86،87،180،191،193،217،218،191
12-	أنس	55
13-	الأوسطي	143
14-	أبو بكر أبي العباس	143،184،181،
15-	بشار بن برد	94
16-	البزاز	83،84،
17-	البغدادي	67،109،180،182،

18-	البساطي	26
19-	أبو تمام	94
20-	الجرجاني	213،
21-	جرير	93،94،98
22-	أبو جعفر	35،152،
23-	جلال التباني	18
24-	ابن الجزري	224
25-	ابن جني	35،50،154،181،192،200،207،
26-	الجوهري	149
27-	حسّان	94،98
28-	الحسن البصري	37
29-	حكم الخضري	97
30-	أبو حيان	188، 43،14،66،68،198،
31-	حماد	102
32-	حمزة	35،37،183،184،
33-	ابن خالويه	31
34-	خديجة الحديثي	191
35-	ابن خلدون	95
36-	خلف الكوفي	182،**36**،35،

37-	الخليل بن أحمد	66،192،193،207،209،149،201،179،180،
38-	ابن خلكان	10
39-	د. خليل بنيان	85
40-	أبو داؤد	195
41-	الدماميني	68
42-	ر ّافعي	145
43-	رجاء بن حيوة	69
44-	الرمادي	204
45-	الرماني	99
46-	ابن رشيق	93،98
47-	رمضان عبد التواب	149
48-	رضي الدين الاستراباذي	68
49-	رؤبة	97
50-	الزبيدي	193،42،157
51-	الزجاج	37،180،182،213،213
52-	الزجاجي	206،208
53-	أبو زكريا الغماري	14
54-	الزمخشري	41،64
55-	زهير	107،93،98،

56-	أبو زيد الأنصاري	193،204، 110،115
57-	ساعدة بن جُوية	107
58-	سراج الدين الدمنهوري	15
59-	وابن السراج	213
60-	السخاوي	10
61-	سعيد بن جبير	188،34
62-	ابن سلام	102،103 ،93،100
63-	وابن سيرين	69
64-	وابن السماك	187
65-	سليط بن سعد	133
66-	السيرافي	191،192،213،218
67-	سيبويه	31،**36**، ،41،42،**49**، 72 ،،60،66،100،93،67 ،102، ،205،199،110،180،188،192،191.
68-	السيوطي	100،96،66،64،223،191،180،153،143،116،3.
69-	- الشارمساحي	25
70-	والشاطبي	232،233
71-	وابن الشجري	99
72-	الشرف المغيلي	15
73-	شمس الدين بن اللبان	15

74-	شوقي ضيف	192،207،208،209،
75-	الشوكاني	218
76-	شهاب الدين النويري	11
77-	الشيباني	110
78-	الصاغاني	181
79-	لصدِّبَّان	58
80-	السهيلي	83
81-	ابن الضائع	66،68
82-	طلحة	57،93،
83-	عبدالمجيد عابدين	97،140
84-	أبو عبد الرحمن السلمي	150
85-	عبدالعال مكرم	31
86-	عبد الغفار حامد هلال	149
87-	عاصم	35،52،180،182،183،
88-	ابن عامر	35،51،87،88،80،180،181،183،184،
89-	عبد الله بن أبي إسحق	192،206، 208، 209،
90-	عبد الله بن داود	167
91-	عبده الراجحي	36،141
92-	عثمان الفكي	42

93-	أبو عثمان المازني	193
94-	عثمان بن عمر بن الحاجب	9
95-	ابن عصفور	221
96-	ابن عقيل	240،232،88،82،66،70،116،17240،116،
97-	العكبري	188
98-	أبو العلاء المعري،	98
99-	علاء الدين البخاري	206
100-	علقمة	52
101-	علي البخاري	35
102-	علي عبد الواحد وافي	144
103-	أبو علي الفارسي	،213،194،181،
104-	علي بن المبارك	66
105-	أبو عمر الجرمي	193
106-	عمر بن الخطاب	146
107-	أبو عمرو بن العلا	35،53،66،92،93 98،159،183،184،1959،183،184،192،
108-	عنترة	98
109-	عيسى بن عمرو	192،66،
110-	الغلاييني	82
111-	ابن فارس	102،143

112-	الفرّاء	213،100،90،203،66،81،80،70،،202،177،170، .32
113-	الفرزدق	93،94،98
114-	الفخر الرازي	31
115-	فضل الله العمري	11
116-	قطرب	230
117-	ابن القيم	218
118-	لبيد	94،98
119-	الكافيجي	23
120-	وابن كثير	184،181،35،
121-	الكسائي	205،204،193،184،89،6641،،35،
122-	كعب بن زهير	94
123-	وابن كيسان	128
124-	المازني	37
125-	المجد إسماعيل التستري	15
126-	مالكبن دينار	92،89،91،187،187.
127-	وابن مجاهد	186،37
128-	ابن المعتز	94
129-	محمد بن الحسن الشيباني	207

130-	محمد عيد	،67،208
131-	محمد الطنطاوي	232،207
132-	المفضل الضبي	،95،115
133-	المقريزي	10
134-	مكي بن أبي طالب	182
135-	مؤرج السدوسي	193
136-	ابن منظور،	،116،178،179
137-	الميداني	132
138-	ابن ميادة	96
139-	نافع	،35،37،87،182،184،32
140-	النابغة	93،،98
141-	ابن الناظم	232
142-	أبو نصر الفارابي	143
143-	أبو نواس	94،98
144-	النحاس	79
145-	أبو هريرة	146
146-	هشام الضرير	7،80،81،179،234 ،50،66،61
147-	يحيي بن معطي	9
148-	يحىبن يعمر	46،187

149-	يحيى بن وثاب	34
150-	اليزيدي	194
151-	يعقوب الحضرمي	35
152-	ابن يعيش	37،61،186،223،223

فهرس المصادر والمراجع:

أولاً :المصادر:

1- الأشموني: نور الدين على بن محمد بن عيسى الأشموني،" شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، ت: محمد محي الدين، دار الطلائع- مصر، 2014م.

2- المرادي:" بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي"، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ت: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، الطبعة الأولى، 2005م.

ثانياً : المراجع:

1- إبراهيم أنيس ، " فى اللهجات العربية " دار الفكر ، مطبعة الرسالة .

2- ابن الأثير :أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: 630هـ)،" أسد الغابة في معرفة الصحابة"، المحقق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود ،الناشر: دار الكتب العلمية ،الطبعة الأولى ،سنة النشر: 1415هـ - 1994 م.

3- ابن الأنباري : كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد أبو سعيد الأنباري النحوي ، "الإغراب فى جدل الإعراب " ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، دمشق ، 1377هـ - 1957م.

- "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين"، ت: جودة مبروك محمد مبروك، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، 2002م.

- لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، 1377هـ-1957م.

- "نزهة الألباء في طبقات الأدباء"، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء- الأردن، الطبعة الثالثة، 1405هـ- 1985م.

4- ابن الجزري: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833هـ)،"غاية النهاية في طبقات القراء"،الناشر: مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ،برجستراسر.

- النشر في القراءات العشر، تحقيق: محمد أحمد دهان، مطبعة التوفيق- دمشق.

5- ابن جني :أبو الفتح عثمان بن جنِّي الموصلي،(المتوفى: 392هـ)"الخصائص"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

- المحتسب في تبيين وجوه القراءات، تحقيق: علي البخاري، وعبد الفتاح إسماعيل، لجنة إحياء السنة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة، 1424هـ- 2004م.

6- ابن حجر :أبو الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلاني (المتوفى 852هـ)، "الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة" تحقيق: محمد عبد المعيد حنان، دار المعارف العثمانية حيدر آباد- الهند، الطبعة الثانية، 1392هـ- 1972م.

7- ابن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ)،"مسند الإمام أحمد بن حنبل" ،المحقق:شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون،إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي ،الناشر: مؤسسة الرسالة ،الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م.

8- ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، المطبعة الأدبية، بيروت، 1879م.

9- ابن رشيق: أبو الحسن بن رشيق القيرواني والأزدي المتوفى 463هـ ، "العمدة في محاسن الشعر وآدابه" تحقيق: محمد محي الدين، مطبعة دار الجيل، الطبعة: الخامسة، 1401 هـ - 1981 م.

10 - ابن السكيت: أبو يوسف يعقوب بن إسحق المتوفى(244هـ)، "إصلاح المنطق"، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف.

11- - ابن عقيل،" شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث- القاهرة، الطبعة الرابعة عشر، 1980م.

12- ابن العماد: عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح المتوفى 1089هـ ،" شذرات الذهب في أخبار من ذهب"، تحقيق: محمود الارناؤوط دار ابن كثير، دمشق- بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ- 1986م.

13- - ابن فارس:أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي أبوالحسين(المتوفى:395هـ)، "الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها"، الناشر :محمد علي بيضون، ط1، 1418هـ- 1997م

- مجمل اللغة، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1404هـ- 1984م.

14- - ابن فرحون: إبراهيم بن على بن محمد بن فرحون برهان الدين اليعمري (المتوفى 799هـ)، "الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب"، دار الكتب العلمية- بيروت،

15- ابن قتيبة،" الشعر والشعراء"، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، 1967م.

16- ابن القيم: محمد بن أبو بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين بن قيم الجوزية(المتوفي 75هـ)، "إعلام الموقعين عن رب العالمين"، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم ، دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، 1411هـ - 1991م.

17- ابن كحالة:عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (المتوفى: 1408هـ)، معجم المؤلفين، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، 1933م.

18- ابن ماجة: الحافظ بن عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة، "سنن ابن ماجة"، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الثانية، 1404هـ- 1982م.

19- ابن مالك:" محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله جمال الدين"، ألفية ابن مالك"، دار التعاون للنشر.

- شرح الكافية الشافية،المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي ،الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وا ٍحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ،الطبعة: الأولى.

20- ابن مجاهد: أحمد بن موسى بن العباس التميمي أبو بكر بن مجاهد البغدادي(المتوفى 224هـ)، "السبعة في القراءات"، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، 1400هـ.

21- ابن المعتز :عبدالله بن محمد بن المعتز العباسي ،"طبقات الشعراء"،تحقيق: عبد الستار أحمد فراج،دار المعارف – القاهرة،الطبعة الثالثة.

22- ابن منظور :محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ)،" لسان العرب"،الناشر: دار صادر – بيروت،الطبعة: الثالثة - 1414 هـ .

23- ابن الناظم: بدر الدين محمد بن محمد ابن عبد الله بن مالك الطائي، الدمشقي(ت:686)، الدرة المضية في شرح الألفية"،تحقيق:عبدالحميد السيد عبدالحميد،دار الجيل –بيروت،

24- ابن هشام،: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)،"أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"،المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي،الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- "شرح شذور الذهب، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، 1991م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله،الناشر: دار الفكر – دمشق،الطبعة: السادسة، .1985

25- ابن يعيش، "شرح المفصل للزمخشري"، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار إحياء التراث العربي، ، الطبعة الأولى، 2002م.

26- أبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، تحقيق رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، 1998م، القاهرة مكتبة الخانجي للنشر.

- البحر المحيط في التفسير،المحقق: صدقي محمد جميل ،الناشر: دار الفكر – بيروت ،الطبعة: 1420 هـ.

27- أبو زيد، النوادر، دار الكتاب العربي، بيروت.

28 - أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (المتوفى: 487هـ)،"معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع"،عالم الكتب، بيروت:الطبعة: الثالثة، 1403هـ.

29أحمد المَقّري المالكي المصري الأشعري(المتوفى: 1041هـ)، نفحُ الطيب، ت: محمد محي الدين عبد الحميد.

30- أحمد مكي الأنصاري، "سيبويه والقراءات"، دراسة تحليلية معيارية، دار المعارف- مصر، 1391هـ- 1972م.

31- أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري، شهاب الدين (المتوفى: 749هـ)،"مسالك الأبصار في ممالك الأمصار"،الناشر: المجمع الثقافي، أبو ظبي ،الطبعة الأولى،1423 هـ .

32- الأزهري :محمد بن احمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (المتوفى 370هـ)، "معاني القراءات "، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

33- الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (المتوفى: 216هـ)"الأصمعيات اختيار الأصمعي" المحقق: احمد محمد شاكر - عبد السلام محمد هارون،الناشر: دار المعارف – مصر،الطبعة: السابعة، 1993م.

34- امرؤ القيس، جندب بن حجر، ديوانه، دار بيروت للطباعة والنشر، 1985م.

35- البخاري:محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي"الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = "صحيح البخاري"المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر،الناشر: دار طوق النجاة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي،الطبعة: الأولى، 1422هـ.

36- البغدادي عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: 1093هـ)،" خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب" تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون،الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة،الطبعة: الرابعة، 1418 هـ - 1997م.

37- تأبط شراً، ديوانه، تحقيق: على ذو الغفار شاكر، دار الغرب الإسلامي، الطبعةالأولى، 1994م.

38- تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى 771هـ)، "طبقات الشافعية الكبرى"، تحقيق: محمود محمد الطناجي، وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2، 1413هـ.

39- الجاحظ: أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ، "البيان والتبيين"، ت: عبد السلام محمد هارون، مطبعة الخانجي بمصر، لا ت، لا ط.

40-جرير: جرير بن عطية القطفاني، ديوانه، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لا ط، لا ت.

41- الجوهري: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري،"تاج اللغة وصحَّاح العربية"، تحقيق: أحمد عبد الغفار، دار القلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ، 1407هـ- 1987م.

42- الحديثي: خديجة الحديثي، "الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه"، مطبوعات جامعة الكويت،1974م.

- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف،دار الرشيد للنشر،العراق1981م.

43- حسان بن ثابت، ديوانه، تحقيق وليد عرفات، دار صادر بيروت، لا ط، لا ت.

44- الحسن البوسي: الحسن بن مسعود بن محمد البوسي،" زهر الأكم " تحقيق: محمد حجي، دار الثقافة المغرب، الدار البيضاء.

45- حنفي ناصف، الأسماء العربية لمحدثات الحضارة والمدنية، مطبعة جامعة القاهرة، 1956م.

46خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي ّ الأزهري، زين الدين المصري،(المتوفى: 905هـ)،" شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو"،الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان،الطبعة: الأولى 1421هـ- 2000م.

47- الخطيب البغدادي :أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ) ،"تاريخ بغداد وذيوله"، دار الكتب العلمية – بيروت،دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، 1417 هـ.

48- الخليل بن أحمد الفراهيدي "العين" تحقيقمهدي المخزومي، وا إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال للنشر.

49- الدمياطي :الشيخ أحمد الدمياطي،"إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر"،مطبعة عبد الحميد حنفي.

50- ذو الرمة:غيلان بن عتبة بن بـُهيش، ديوانه، تحقيق كارل هنري، 1919م.

51- الرافعي: مصطفى صادق بن عبد الرازق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي، (المتوفى 1356هـ)، "تاريخ آداب العرب"، دار الكتاب العربي.

52- رمضان عبد التواب،" دراسات وتعليقات في اللغة"، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1414هـ.

53- رؤبة بن العجاج، ديوانه، تحقيق: وليم بن الورد البروسي ،دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.

54- الزبيدي:" عبد اللطيف أبي بكر السُّرجي الزبيدي (802هـ) ائتّلاف النَّصـْرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة"، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1987م.

- تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية للنشر.

55- الزجاجي: أبو القاسم بن أبو إسحق الزجاجي،" الإيضاح في علل النحو"، حققه: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، سنة 1973م.

56- الزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ)،"الأعلام" الناشر: دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشرة - أيار / مايو 2002 م

57- الزمخشري :أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)،"الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل" ،الناشر: دار الكتاب العربي – بيروتالطبعة: الثالثة - 1407 هـ.

- المفصل في صنعة الإعراب،المحقق: د. علي بو ملحم،الناشر: مكتبة الهلال – بيروت،الطبعة: الأولى، 1993م.

58- زهير بن أبي سلمى، ديوانه، تحقيق على حسن فاعور دار الكتب العلمية بيروت، ط 1، 1988م.

59- زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السلامي البغدادي الدمشقي، الحنبلي (795هـ) "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية- المدينة النبوية الطبعة الأولى، 1417هـ- 1996م.

60 سماعدة بن جُؤيَّة،" ديوان الهذليين"، القسم الأول، القاهرة ، مكتبة دار الكتب المصرية 1925م.

61- السخاوى: شمس الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر، "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، منشورات دار الحياة بيروت.

62-السُّهَيليأبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السُّهَيلي (المتوفي 581 هـ) ، " نتائج الفكر في النَّحو"، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ،الطبعة الأولى: 1412 - 1992م.

63- السيرافي: الحسن بن عبد الله بن المرزباني السيرافي، أبو سعيد المتوفى(368هـ)، "أخبار النحويين البصريين"، تحقيق طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، ، دار مصطفى البابي الحلبي للنشر طبعة سنة 1373هـ- 1966م.

- شرح أبيات سيبويه " تحقيق: محمدعليالريحهاشم، دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع ، القاهرة مصر،1974م .

64- سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، "الكتاب"، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977م.

65- السيوطي، الإمام الحافظ جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر(المتوفى 911هـ)، "الإتقان في علوم القرآن"، ت: محمد الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث.

- الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، تحقيق محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، طنطا، 2006م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المجلد الأول، المكتبة العصرية- لبنان- صيدا.

- البهجة المرضية في شرح الألفية، تحقيق: عبد القادر أحمد عبد القادر، مطبوعات كلية الآداب جامعة دمشق.

- حسن المحاضرة "، تحقيق محمد الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب القاهرة، سنة 1387هـ - 1967م.

- شرح شواهد المغني"، تحقيق: أحمد ظافر كوجان- منشورات دارمكتبة الحياة -بيروت .

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد على منصور، دار الكتب بيروت،ط1، 1418هـ- 1998.

-" همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" المحقق: عبد الحميد هنداوي،الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

66- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، "معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار"، دار الكتب العلمية، ط 1، 1417هـ، 1997م.

67- شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي(المتوفى 626هـ) "معجم البلدان"، دار صادر، بيروت، 1995م.

68- شوقي ضيف: أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (المتوفى: 1426هـ)،"المدارس النحوية"، دار المعارف، الطبعة السابعة .

69- الشوكاني: محمد بن على الشوكاني اليمني (المتوفى 125هـ)، "إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول"، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1255هـ- 1927م، 294/1.

- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت.

70- الصبَّان:أبو العرفان محمد بن علي الصبَّان الشافعي(المتوفى 1206هـ)، "حاشية الصبان على شرح الأشموني"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1417هـ- 1997م.

71- الصفدي: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (المتوفى: 764هـ)،" أعيان العصر وأعوان النصر"المحقق: الدكتور علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عشمة، الدكتور محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد،قدَّم له: مازن عبد القادر المبارك ،الناشر: دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق – ،الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1998 م.

72-صلاح الدين الزعبلاوي، دراسات في النحو، اتحاد كُتاب العرب.

73- طه الراوي، نظرات في اللغة والنحو، المكتبة الأهلية، بيروت، 1962م.

74- عبد الجبار النايلة، " الشاهد والاستشهاد في النحو"، جامعة بغداد، مطبعة الزهراء، بغداد، الطبعة الأولى، 1396هـ - 1976م.

75- عبد العال سالم مكرم، " جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية"، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة 1409م.

76- عبد العزيز بن أحمد بن محمد علاء الدين البخاري الحنفي المتوفى (730هـ)،" كشف الأسرار شرح أصول البزدوي"، دار الكتاب الإسلامي، دون طبعة، بدون ت .

77- عبد الغفار حامد محمد هلال، "عبقري اللغويين أبو الفتح عثمان بن جني"، القاهرة، دار الفكر العربي، 2006م، المجلد الأول.

- اللهجات العربية نشأة وتطوراً، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية، 1404هـ.

78- عبد الكريم مجاهد، علم اللسان العربي، عمان، دار أسامة للنشر، 2004م.

79- عبد اللطيف حمزة، " الأدب المصري من قيام الدولة الأيوبية إلى مجئ الحملة الفرنسية" مكتبة النهضة المصرية.

80- عبد المجيد عابدين، المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، القاهرة، 1951م.

81-عبد الله بن قيس الرُّقيات، "ديوان عبد الله بن قيس" ، تحقيق: محمد نجم، بيروت، 1378هـ.

82- عبد الوهاب حموده، " صفحات من تاريخ مصر في عصر السيوطي"، طبع الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.

83- عبد الوهاب خلاف، أصول الفقه، دار القلم- الكويت.

84- عبده الراجحي، دروس في شروح الألفية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

- اللهجات العربية في القراءات القرآنية،دار المسيرة –عمان–الأردن،الطبعة الثامنة،2001م.

- النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية- بيروت، 1979م.

85 - عثمان الفكي بابكر، "الاستشهاد في النحو العربي"، أصول النحاة ومناهجهم، الطبعة الأولى، 1431هـ- 2010م.

86- العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى 616هـ) ،"التبيان في إعراب القرآن "،تحقيق على محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.

87- علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، الفجالة، القاهرة، .

88- علي مزهر الياسري، "الفكر النحوي عند العرب، أصوله ومنهجه"، تقديم عبد الله الجبوري، الدار العربية للموسوعات، بيروت، الطبعة الثانية، 1423هـ- 2003م.

89- العمراوي، محمد عبد الفتاح مصطفى العمراوي، "أصول النحو في معاني القرآن"، الجامعة الإسلامية العالمية، الأردن.

90- الفخر الرازي، "أبو عبد الله بن عمر الفخر الرازي"، التفسير الكبير، المشهور بـ"مفتاح العلوم"، تقديم خليل محي الدين الميسي، دار الفكر- بيروت، 1414هـ- 1994م.

91-الفرّاء: "أبو زكريا يحيى الزيات بن عبد الله بن منظور الأسلمي"، معاني القرآن، تحقيق: عبد الجبار شلبي، بيروت.

92- الفرزدق ،(همام بن غالب بن صعصعة)،"ديوانه"،دارصادر للطباعة والنشر، بيروت ، 1960م

93- الفيروز أبادي: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز أبادي(المتوفى:817هـ)،"البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة"، دار سعد الدين للطباعة والنشر، الطبعةالأولى، 1421هـ- 2000م.

- القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، الطبعةالثامنة، 1426هـ- 2005م.

94- القرطبي: الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تفسير القرطبي، ت: أحمد عبد العليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة، 1372هـ.

95- القفطي: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: 646هـ)" إنباه الرواة على أنباه النحاة"،الناشر: المكتبة العنصرية، بيروت،الطبعة: الأولى، 1424 هـ .

96- كارل بروكلمان، " تاريخ الشعوب الإسلامية "، نقله إلى العربية : نبيه أمين ومنير البعلبكي، دار القلم للملايين، الطبعة الخامسة، سنة 1968م.

97- مازن عبد القادر المبارك، " النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها "، المكتبة الحديثة ، الطبعة الأولى، 1965م.

98- المازني:" أبوعثمان المازني"، المنصف، ت: إبراهيم مصطفى، مكتبة البابي الحلبي، الطبعة الأولى، 1960م.

99- مالك: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني "المتوفى 179هـ"، موطأ الإمام مالك، صححه وخرج أحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1406هـ- 1985م.

100- المبرد:"الإمام العباس بن يزيد المبرّد"، الكامل، حققه محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط 2، 1993م.

101- المقتضب"، تحقيق محمد عبد الخالق، عالم الكتب، بيروت .

102- محمد بن أحمد بن على تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسني،" ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد"، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1410هـ- 1990م.

103- محمد بن سلام بن عبيد الله الجمحي، أبو عبد الله،" طبقات فحول الشعراء"، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني- جدة، ب ت.

104- محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، 2005م 1426هـ.

105- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث ، كلية دار العلوم- جامعة القاهرة، عالم الكتب، سنة 1973م.

- الرواية والاستشهاد في اللغة، عالم الكتب، القاهرة، 1976م.

106- المراديأبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي ّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: 125- " الجنى الداني في حروف المعاني"،المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل،الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنانالطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1992 م.

- " شرح التسهيل"، تحقيق: محمد عبدالنبي عبيد، مكتبة الإيمان – المنصورة ،ط.2006،1

107- المرزوقي: أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (المتوفى: 421 هـ)،" شرح ديوان الحماسة " المحقق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين،الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ،الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003م.

108- مسلم: الإمام مسلم أبو الحسن مسلم بن الحجاج التستري النيسابوري ": المسند الصحيح المختصر "، تحقيقمحمد فؤاد عبد الباقي، دارا إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، لا ط، لا ت.

109- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، 1423هـ-2003م

110-المُعري: أحمد بن عبد الله بن سليمان المعري، ت 449هـ، سقط الزئد وضوؤه ،رواية الأصفهاني، تحقيق السعيد السيد عبادة، معهد المخطوطات العربية، القاهرة ،الطبعة الأولى ، 2003م.

111- المقريزي: أحمد بن على بن عبد القادر أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي (المتوفى 845هـ) "المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار" ، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ.

112- المكي: محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى 437هـ)،"الإبانة عن معاني القراءات"، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر.

- مشكل إعراب القرآن،المحقق: د. حاتم صالح الضامن،الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت،الطبعة: الثانية، 1405هـ .

113- المهلهل بن ربيعة،" ديوانه "، تحقيق: طلال حرب، دار صادر- بيروت، الطبعة الأولى،ب ت.

114- الميداني: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري المتوفى (518هـ)،"مجمع الأمثال"، تحقيق: محمد محي الدين، دار المعرفة، بيروت- لبنان.

115- النابغة الجعدي، " ديوانه" ، تحقيق عبد العزيز رباح ، نشر المكتب الإسلامي دمشق، سنة 1384هـ.

116- النابغة الذبياني، ديوانه، تحقيق: يحيى الجبوري، دار القلم الكويت، ط 2، 1986م.

117- نجم الدين محمد بن محمد الغزي المتوفى 1061هـ" الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة"، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1418هـ-1997م.

118- النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن على الخراساني، النسائي (المتوفى 303هـ)، "سنن النسائي"، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب، الطبعة الثانية 1406هـ- 1986م.

119- الهمذاني: أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمذاني المتوفى 1584هـ عجالة المبتدئ وفضالة المنتهي في النسب، تحقيق: عبد الله كمنون، المكتبة العامة لشئون المطابع الأميرية القاهرة، ط 2، 1973م.

120- الواحدي: أبو الحسن الواحدي، الوسيط في الأمثال، تحقيق عبد الرحمن، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت.

121- يحيى على يحيى،" أثر اختلاف اللهجات العربية في النحو"، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2007م.

122- يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى 874هـ) ، "المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي"، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الدوريات والمجلات:

1- مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية ، طبعة بولاق ، 1939م.